

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة التاسعة والعشرون

جنيف، من 3 إلى 6 ديسمبر 2018

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ("اللجنة" أو "اللجنة الدائمة") دورتها التاسعة والعشرين في جنيف في الفترة من 3 إلى 6 ديسمبر 2018.

2. ومثلت الدول الأعضاء التالية في الويبو و/ أو اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الدورة: ألبانيا، الجزائر، والأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان، وجزر البهاما، وبربادوس، وبيلاروس، وبوتان، وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والدانمرك، وجيبوتي، وأكوادور، ومصر، والسلفادور، واستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وغابون، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وهندوراس، وهنغاريا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وكازاخستان، وكينيا، والكويت، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وليتوانيا، ومدغشقر، وماليزيا، ومالطا، والمكسيك، ومنغوليا، والمغرب، ونيبال، ونيكاراغوا، ونيجيريا، والتروچ، وعمان، وباكستان، وباراغواي، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، واسبانيا، والسودان، وسريلانكا، والسويد، وسويسرا، وطاجيكستان، وتايلند، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتونس، وتركيا، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، وزمبابوي (92).

3. ومثلت فلسطين بصفة مراقب. وشارك في الاجتماع ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الأوروبية للبراءات (EPO)، والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ومكتب براءات الاختراع التابع لمجلس التعاون الخليجي (GCC Patent Office)، ومركز الجنوب (SC)، والأمم المتحدة (UN)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (9).
4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الرابطة الآسيوية لوكلاء البراءات (APPA)، ومركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، المعهد القانوني لوكلاء البراءات (CIPA)، وتحالف المجتمع المدني (CSC)، وكروب لايف إنترناشيونال (CROPLIFE)، ومبادرة أدوية مكافحة الأمراض المهملة (DNDi)، والرابطة الأوروبية لطالاب القانون (ELSA International)، ومؤسسة رؤى الابتكار، ومعهد الوكلاء المعتمدين لدى المكتب الأوروبي للبراءات (EPI)، والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، وغرفة التجارة الدولية (ICC)، والاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الفكرية (FICPI)، والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA)، والجمعية اليابانية للملكية الفكرية (JIPA)، والجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)، والمؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)، ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، ومؤسسة تجميع براءات الأدوية (MPP)، وشبكة برهارد للعالم الثالث (TWN)، واتحاد الممارسين الأوروبيين في مجال الملكية الصناعية (UNION) (21).
5. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.
6. وعُرضت الوثائق التالية التي أعدتها الأمانة على اللجنة الدائمة قبل انعقاد الدورة: "مشروع التقرير" (SCP/28/12 Prov.2)؛ و"مشروع جدول الأعمال" (SCP/29/1 Prov.)؛ و"تقرير عن نظام البراءات الدولي: جوانب معينة من قوانين البراءات الوطنية / الإقليمية" (SCP / 29/2)؛ و"وثيقة مرجعية بشأن استثناء البحث" (SCP/29/3)؛ و"دراسة إضافية بشأن النشاط الابتكاري (الجزء الأول)" (SCP/29/4)؛ و"سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم: تجميع القوانين والممارسات والمعلومات الأخرى" (SCP/29/5)؛ و"ملخص الوثيقة SCP/29/5: سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم: تجميع القوانين والممارسات والمعلومات الأخرى" (SCP/29/5 Summary)؛ و"أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف" (SCP/29/6)؛ و"تصويب للوثيقة SCP/29/6" (SCP/29/6 Corr.).
7. كما نظرت اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، في الوثائق التالية التي أعدتها الأمانة: "اقتراح مقدم من البرازيل" (SCP/14/7)؛ و"اقتراح مقدم من وفد جنوب افريقيا نيابة عن المجموعة الافريقية ومجموعة أجندة التنمية" (SCP/16/7)؛ و"تصويب: اقتراح مقدم من وفد جنوب افريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية" (SCP/16/7 Corr.)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الدانمرك" (SCP/17/7)؛ و"اقتراح منقح مقدم من وفدي كندا والمملكة المتحدة" (SCP/17/8)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية" (SCP/17/10)؛ و"البراءات والصحة: اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية" (SCP/17/11)؛ و"استبيان بشأن جودة البراءات: اقتراح مقدم من وفدي كندا والمملكة المتحدة" (SCP/18/9)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول كفاءة نظام البراءات" (SCP/19/4)؛ و"اقتراح مقدم من وفد البرازيل بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات" (SCP/19/6)؛ و"اقتراح مقدم من وفود جمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقاسم العمل بين المكاتب من أجل تحسين كفاءة نظام البراءات" (SCP/20/11 Rev.)؛ و"اقتراح مقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن دراسة مشاركة العمل" (SCP/23/4)؛ و"اقتراح مقدم من وفد إسبانيا" (SCP/24/3)؛ و"اقتراح مقدم من المجموعة الافريقية حول برنامج عمل الويبو بشأن البراءات والصحة" (SCP/24/4)؛ و"اقتراح مقدم من وفد إسبانيا" (SCP/28/7)؛ و"اقتراح مقدم من وفود الجمهورية التشيكية وكينيا والمكسيك وسنغافورة والمملكة المتحدة" (SCP/28/8)؛ و"اقتراح منقح مقدم من وفود

الأرجنتين والبرازيل وكندا وسويسرا" (SCP/28/9 Rev.)؛ و"اقتراح منح مقدم من وفود الأرجنتين والبرازيل وشيلي وسويسرا" (SCP/28/10 Rev.).

8. ودوّنت الأمانة المداخلات التي تم تقديمها وسجلتها على شريط تسجيل. ويلخص هذا التقرير المناقشات بناء على جميع الملاحظات التي أُبديت.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

9. افتتح السيد داماسو باردو، رئيس لجنة البراءات المنتخب، الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

10. ورحب السيد فرانسيس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالمشاركين. وتولى السيد/ ماركو أليان (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

11. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCP/29/1 Prov.)، وأدرجت الوثائق SCP/28/10 Add. والوثيقة SCP/29/6 Corr.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الثامنة والعشرين

12. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الثامنة والعشرين (الوثيقة SCP/28/12 Prov.2)، كما هو مقترح.

البيانات العامة

13. تحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره للرئيس على توجيهه في اللجنة. كما أعرب عن شكره للأمانة وقسم المؤتمرات لدى الويبو على الإعداد للدورة التاسعة والعشرين للجنة البراءات، بما في ذلك الإعداد للمؤتمرين لمدة نصف يوم والجلسات التشاركية. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره لجهود وإرادة جميع الدول الأعضاء خلال الدورة السابقة والتي أدت إلى برنامج عمل متوازن. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تسود تلك الروح البناءة هذه خلال الدورة التاسعة والعشرين. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوفد على أهمية لجنة البراءات بصفها المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالبراءات. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن المناقشات التي تجري في اللجنة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمل المستقبلي، ينبغي أن تكون مفيدة للعالم الحقيقي، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية والمبتكرين والممارسين وغيرهم من مستخدمي نظام البراءات. وشكر الوفد الدول الأعضاء التي زودت الأمانة بمعلومات محدثة لفائدة المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات. وأشار التفويض إلى أن عمل اللجنة بشأن جودة البراءات لا زال يمثل مسألة ذات أولوية. ومن ثم، رحب الوفد بالجلسة التشاركية بشأن آليات الإلغاء والمعارضة الإدارية وكذلك تبادل الخبرات بشأن التعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص. وعلاوة على ذلك، أيد الوفد إجراء مزيد من المناقشات حول موضوع الخطوات الابتكارية وشكر الأمانة على الدراسة الإضافية بشأن النشاط الابتكاري (الوثيقة SCP/29/4). وأولى الوفد أهمية كبيرة للنهوض بالعمل بشأن موضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم. ورأى أن حماية السرية قد تؤثر على جودة عملية حماية البراءات وعلى جودة البراءات المزمع إصدارها. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن مستخدمي نظام البراءات قد أعربوا عن رغبتهم في العمل في بيئة موثوق بها طوال فترة عملية معالجة البراءات، بما في ذلك الحالات العابرة للحدود. ومع مراعاة الاختلافات في أحكام حماية البراءات، رأى الوفد أن تقارب النهج في شكل قانون غير ملزم من شأنه أن يساهم في وجود إطار براءات يمكن التنبؤ به وأكثر جودة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن استعداد المجموعة باء للمشاركة في المناقشات والعمل على قضايا أخرى تتعلق بالتقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الوفد الضوء على أنه ينبغي خلال المناقشات أخذ مصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجمهور العام الأوسع

وأصحاب الحقوق في الاعتبار وينبغي أن تكون المناقشات متوازنة. كما أضاف الوفد أنه ينبغي المناقشات وأعمال اللجنة ألا تكرر جهود اللجان الأخرى أو المنتديات الدولية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه لإجراء مناقشات بناءة.

14. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعرب عن ثقته في خبرة الرئيس ومهاراته القيادية، كما أعرب عن تقديره للرئيس فيما يتعلق بتوجيهه للجنة. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد الأمانة على التحضير للدورة التاسعة والعشرين للجنة البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على أهمية دور اللجنة باعتبارها منتدى متعدد الأطراف يمكن الدول الأعضاء من مناقشة القضايا الأساسية. وأشار الوفد إلى أن عمل اللجنة ضروري لتطوير نظام البراءات واستخدامه بشكل متوازن، كما أنه يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه ينبغي للجنة الدائمة أن توفر استجابة متوازنة لاحتياجات ومصالح مختلف أصحاب المصلحة في عالم البراءات الدولي. وشكر الوفد الأمانة على تحديث المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات. وأعرب عن تطلع المجموعة الأفريقية إلى عقد جلسات تبادل المعلومات في إطار البندين 6 و7 من جدول الأعمال بالإضافة إلى الجلسات التشاركية ذات الصلة. وأعرب عن أمله في أن تساعد تلك الجلسات في تحسين فعالية نظام البراءات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. وأحاط الوفد علماً بالوثيقة SCP/29/3 بشأن التقييدات الاستثنائية على حقوق البراءات، وشكر الأمانة على إعداد الدراسة. كما رأى الوفد أن الاستثناءات والتقييدات تمثل جزءاً لا يتجزأ من نظام براءات ممتاسك، لاسيما أنها تقيم توازناً بين المصلحة العامة وحقوق أصحاب البراءات. وأشار الوفد على وجه الخصوص إلى أن الوثيقة SCP/29/3 تمكن الدول الأعضاء من أن يكون لديها فهم أوضح لمفاهيم الاستثناءات والتقييدات بالإضافة إلى فهم وتوضيح أفضل لتلك الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. ومن ناحية أخرى، أشار الوفد إلى أن مناقشات البراءات والصحة تظل حاسمة لأجل تعزيز نظام براءات أكثر توازناً. ولذلك، أشار الوفد إلى أن هذه القضية أصبحت ذات أولوية بالنسبة للمجموعة الأفريقية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أهداف التنمية المستدامة (أجندة التنمية لعام 2030)، وذكر أن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد يهدف إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/24/4. وعلى وجه الخصوص، رأى الوفد أن تلك الوثيقة تمثل أساساً جيداً للمناقشة بشأن أولويات السياسة الخاصة بالسلطات العامة في مجال الصحة العامة، وأنها توفر حلاً للتحديات الدولية فيما يتعلق بالوصول إلى الأدوية بأسعار ميسورة. وعلاوة على ذلك، أيد الوفد المناقشات حول أنظمة الاعتراض التي تمثل قضية مهمة في البند 6. كما شدد الوفد على أن اللجنة ينبغي أن توفر بروزاً على قدم المساواة لهذه المسألة في عمل اللجنة الدائمة كما تم في مسألة جودة البراءات. كما شدد على أهمية مساهمة جميع الهيئات المختصة في الويبو في تنفيذ توصيات أجندة الويبو بشأن التنمية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى قرار الجمعية العامة للويبو في عام 2010، الذي طلب من لجان الويبو المختصة أن تدرج في تقاريرها السنوية المساهمات في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار الوفد إلى أن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور هي اللجنة الوحيدة التي قدمت مساهمتها في أجندة الويبو بشأن التنمية. وشدد الوفد على أهمية هذه المساهمة ودعا اللجان الأخرى لإنجاز تلك المهمة.

15. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، وأعرب عن تقديره للرئيس ونائبي I على توجيههم في اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، شكر الوفد الأمانة على عملها المتميز في الإعداد للاجتماع والوثائق المنشورة. وصرح الوفد بأن أنشطة اللجنة مهمة للغاية لأنها تتناول القضايا ذات التأثير الكبير على تنمية جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن القضايا الجوهرية مثل الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا، هي قضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجموعة. وشدد الوفد على أهمية النهوض بالعمل بشأن جودة البراءات، لأنه يرى أن العمل في هذا الموضوع أمر حاسم بالنسبة للوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. ولذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى المناقشات في إطار البند 6 من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالبند 5 من جدول الأعمال بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، شكر الوفد الأمانة على الوثيقة SCP/29/3 التي تحتوي على معلومات قيمة. وفيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال، أعرب الوفد عن رغبته في تنظيم المؤتمر الذي يستغرق نصف يوم بشأن قواعد البيانات المتاحة

لجمهور حول حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن أمله في أن يكون للمؤتمر الذي يستغرق نصف يوم تأثير إيجابي وملوموس على عمل اللجنة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، أكد الوفد على أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، شكر الوفد الأمانة على الوثيقة SCP/29/6. وفي الختام، أعرب الوفد عن ثقته في العمل المنتج والمثمر للجنة.

16. وأشار وفد الصين إلى أنه يولي دائماً أهمية كبيرة لدور الملكية الفكرية في حفز الابتكار والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أكد الوفد من جديد على موقفه الراضح من حماية الملكية الفكرية. وشدد الوفد على أهمية التبادل والتعاون بين الدول الأعضاء من أجل إجراء تبادل شامل ومعمق في إطار الملكية الفكرية. وتأكيداً لأهمية لجنة البراءات، ذكر الوفد أن اللجنة تظل بمثابة منصة مهمة جداً للمناقشات فيما يتعلق بنظام البراءات الدولي. وأعرب الوفد عن التزامه المستمر بإحراز تقدم في المناقشات وجلسات تبادل المعلومات، لاسيما فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا. ورأى أن هذه الموضوعات ذات أهمية حيوية لإيجاد توازن مناسب بين مصالح أصحاب الحقوق وعامة الجمهور. وأكد الوفد على أنه نتيجة الاختلافات بين الدول الأعضاء، لابد من إبداء المزيد من المرونة بحيث تتمكن اللجنة من المضي قدماً، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات جميع الأطراف المختلفة حول تلك الموضوعات. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة من أجل دفع عمل اللجنة إلى الأمام.

17. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS) وشكر الأمانة على التحضير للدورة. وشدد على أهمية الجلسات التشاركية التي تنظمها الأمانة. كما أعرب عن أمله في أن تسمح المزيد من المناقشات للدول الأعضاء بالتمهيد لمواءمة قوانين البراءات الموضوعية. وفيما يتعلق بالمناقشات حول الاستثناءات والتقييدات، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على الوثيقة SCP/29/3. كما أعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات حول جودة البراءات وشكر الأمانة على الوثيقة SCP/29/4. وفيما يتعلق بالجلسات التشاركية، أشار الوفد إلى أن اثنين من أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وهما الجمهورية التشيكية وهنغاريا، سيقدمان عروضاً في الجلسات التشاركية. وأحاط الوفد علماً بالوثيقة SCP/29/5 بشأن سرية الاتصالات مستشاري البراءات وموكليهم. وأفاد أنه كما تم التأكيد عليه في الدورات السابقة، تدعم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق نهج القانون غير الملزم في مجال امتياز المحاماة. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي، أكد الوفد على أهمية الحفاظ على التوازن الصحيح بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة. وفي الختام، أعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في المناقشات بطريقة بناءة.

18. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على الإعداد للاجتماع. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أهمية وجود نظام براءات دولي سليم وموثوق به. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن البراءات تمثل دعامة سليمة للاقتصاد العالمي في عالم متعدد الأطراف من خلال كونها مفيدة للبلدان في جميع مراحل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوفد على دور اللجنة في تعزيز نظام البراءات العالمي لفائدة جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن استعداده للمساهمة في هذه العملية، كما أعرب عن أمله في أن تؤدي الدراسة الإضافية لأوجه التشابه والاختلاف بين الدول الأعضاء إلى المساعدة في إزالة العقبات التجارية وتوفير رؤية بشأن نظام براءات عالمي أكثر تناسقاً. ورأى الوفد أن اللجنة ستكون قادرة على أن تخطو خطوات كبيرة إلى الأمام بشأن القضايا المهمة مثل جودة البراءات وسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثيرة للاهتمام ومثمرة فيما يتعلق بقواعد البيانات المتاحة لجمهور بشأن حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، بالإضافة إلى الجلسات التشاركية بشأن البراءات والصحة. وفيما يتعلق بالمناقشات حول العمل المستقبلي للجنة، أعرب الوفد عن أمله في أن تتفق اللجنة على برنامج عمل متوازن للدورات المستقبلية. وأكد الوفد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق بين الموضوعات التي نوقشت في اللجنة. وأشار على وجه الخصوص إلى أن التفاهم المتبادل سيمكّن الدول الأعضاء من وضع برنامج عمل مفيد للدورات المستقبلية. وأعرب الوفد عن استمرار التزامه بعمل اللجنة وتطلع إلى دورة بناءة.

19. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن ثقته في خبرة الرئيس ومهاراته القيادية، كما أعرب عن تقديره للعمل الشاق الذي قامت به الأمانة من أجل التحضير للاجتماع. وأشار الوفد إلى أنه حتى إذا كانت اتفاقية باريس واتفاق تريبس قد وضعا الحد الأدنى من المعايير الدولية لحماية براءات الاختراع، فإن قانون البراءات لا يزال في جوهره إقليمياً ولدى الحكومات المرونة اللازمة لصياغة قوانينها المحلية للبراءات. وأضاف أن مواطن المرونة في اتفاق تريبس تتيح للحكومات، لاسيما حكومات البلدان ذات الموارد المحدودة، حيز السياسة اللازم لتلبية احتياجاتها الصحية، وفي الوقت نفسه، تعزيز الابتكار. كما ذكر الوفد أن الدور المهم للجنة البراءات هو إيجاد توازن بين حقوق أصحاب البراءات والمصلحة العامة الأكبر، لاسيما في مجال الصحة العامة ونقل التكنولوجيا ومواطن المرونة في مجال البراءات. وصرح الوفد بأن مجموعته ستشارك بشكل بنّاء وستساهم في مناقشات مثمرة حول تلك القضايا. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المؤتمر الذي يستغرق نصف يوم بشأن التعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص وتبادل المعلومات بشأن أنظمة الاعتراض. وأعرب الوفد عن أمله في أن توفر جلسات تبادل المعلومات والجلسات التشاركية للجنة في توفير التوجيه لتحسين كفاءة نظام البراءات بطريقة تراعي تنوع احتياجات أعضاء اللجنة. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/4، وأعرب عن تطلعه إلى عرض تلك الوثيقة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للفكرة المتمثلة في أنه ينبغي للجنة البراءات أن تعقد مناقشات بشأن أنظمة الاعتراض. كما أكد الوفد على أنه ينبغي للجنة أن تولي أهمية متساوية لتلك المسألة في عملها كما أولتها لمسألة جودة البراءات. ورأى الوفد على وجه الخصوص أنه ينبغي أن يكون هناك برنامج عمل بشأن أنظمة الاعتراض التي ستضم استبيان بشأن مختلف أنواع آليات أنظمة الاعتراض المتاحة في مختلف البلدان، والإجراءات والطرق الخاصة باستخدامها، والقيود المفروضة على استخدامها، وكيف يمكن تقوية هذه النظم وكيف يمكن إزالة القيود. كما رأى الوفد أنه ينبغي للجنة البراءات أن تتفق على فهم مشترك لمصطلح "جودة البراءات". وعلى وجه التحديد، أشار الوفد إلى ما إذا كان المصطلح يعني كفاءة مكاتب البراءات في معالجة طلبات البراءات أو جودة البراءات الممنوحة وضمان عدم منح المكاتب لبراءات مشكوك في صحتها. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من الأمانة تقديم معلومات منتظمة إلى الدول الأعضاء بشأن نتائج طلبات البراءات في مختلف الولايات القضائية ونتائج إجراءات الاعتراض. وعلاوة على ذلك، أحاط الوفد علماً بالاقترح الذي تقدمت به وفود الجمهورية التشيكية وكينيا والمكسيك وسنغافورة والولايات المتحدة (الوثيقة SCP/28/8) وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات حول هذا الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى المناقشات حول الوثائق SCP/29/3 و SCP/29/5 و SCP/29/6. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة، أعرب الوفد عن رغبته في اغتنام الفرصة للفت انتباه اللجنة إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بإمكانية الحصول على الأدوية (UNHLP Report). وأشار إلى أن التقرير قد استطلع على وجه التحديد تناسق السياسة بين الملكية الفكرية والتجارة وحقوق الإنسان، وقدم عدداً من التوصيات في هذا الصدد. وأضاف الوفد أن بعض تلك التوصيات موجهة على وجه التحديد إلى الويبو، وذات صلة مباشرة بموضوع الجلسة التشاركية بشأن البراءات والصحة. وذكر الوفد أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ترغب في أن تطلب من اللجنة الشروع في هذه المناقشات الاستكشافية على أساس هذا التقرير الهام. كما أحاط الوفد علماً بالاقترح المقدم من وفود البرازيل وكندا وسويسرا (الوثيقة SCP/28/9). وشدد على أهمية النظر في دور نظام البراءات في تعزيز تطوير المنتجات الطبية الجديدة والنهوض بالتكنولوجيات الصحية. ولذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة هذا الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، استرعى الوفد انتباه اللجنة إلى حقيقة أن البروتوكول الذي يعدل اتفاق تريبس لن يزود البلدان النامية بقدرات غير كافية أو بلا أي قدرات تصنيع في قطاع المستحضرات الصيدلانية لاستيراد الأدوية الأرخص المنتجة في إطار الترخيص الإلزامي. وبالإشارة إلى الفقرة 6 من إعلان الدوحة، أشار الوفد إلى أن هذا التعديل يجيز اليقين القانوني بأنه يمكن تصدير الأدوية بأسعار مناسبة لتلبية احتياجات البلدان ذات القدرة المحدودة على إنتاج الأدوية. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تنظر اللجنة في برنامج عمل لدعم التزام الأعضاء وتطبيق هذا التدبير الهام وفقاً لولاية اللجنة والويبو. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى عقد مؤتمر لمدة نصف يوم بشأن حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، وتبادل الخبرات من جانب الممارسين بشأن التفاوض حول اتفاقيات الترخيص. وأعرب عن أمله في أن يوفر تبادل الخبرات فهماً أفضل للعلاقة بين نظام البراءات والأدوية.

20. وأيد وفد تونس بيان المجموعة الأفريقية الذي قدمه وفد المغرب. وهنأ الرئيس والأمانة على الإعداد للدورة، كما هنأ المدير العام على افتتاح الاجتماع. وشكر الوفد الأمانة على تحديث المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات فيما يتعلق بجوانب معينة من قوانين البراءات الوطنية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، شكر الأمانة على الوثيقة SCP/29/3، وأكد من جديد أهمية الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. ورأى الوفد أن الاستثناءات والتقييدات تساهم بفاعلية في تحقيق التوازن الصحيح بين المصلحة العامة والحقوق الخاصة. وفيما يتعلق بتطبيق الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات في القوانين الوطنية، أكد الوفد مجدداً على القيود التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة. وأعرب عن استعداده لتطبيق هذه الاستثناءات والتقييدات من أجل الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار مناسبة لأغراض الصحة العامة. ولذلك، أيد الوفد بيان المجموعة الأفريقية الذي أكد على استخدام مواطن المرونة في مجال البراءات في المجال الصحي من جانب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأشار الوفد إلى أن الحصول على الأدوية لا ينبغي أن يكون امتيازاً بل حق للجميع. وفي الختام، شدد الوفد على أهمية دور اللجنة الدائمة في هذا الصدد.

21. وأشار وفد الهند إلى أنه ينبغي للويو ضمان التوازن الصحيح بين الابتكارات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وشكر الوفد الأمانة على التحضير للدورة. وأشار إلى أن المناقشات في اللجنة ينبغي أن تقتصر على أعمال تفصي الحقائق، مشيراً إلى أنه ليس في وضع يسمح له بدعم عملية تنسيق قانون البراءات. ورحب الوفد بالمزيد من الدراسات بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، بما في ذلك الترخيص الإجباري. ورأى الوفد أن تلك الدراسات بالغة الأهمية بالنظر إلى سهولة الحصول على الأدوية والقدرة على تحمل تكلفتها. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد الأمانة على الوثيقة SCP/29/4. ورأى أن نظام الاعتراض محدد المعالم يضيف قيمة إلى عملية فحص البراءات ويساعد على ضمان الجودة في المطالبة بها. وفيما يتعلق بالبراءات والصحة، أيد الوفد اقتراح المجموعة الأفريقية (الوثيقة SCP/16/7). كما أعرب عن تقديره لتقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بإمكانية الحصول على الأدوية حول قضية الحصول على الأدوية. وأكد الوفد مجدداً على أهمية إدراج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في البراءات. وفيما يتعلق بموضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، أعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه المسألة ليست مسألة مرتبطة بقانون البراءات الموضوعي وينبغي أن يحكمها قانون الأدلة. وفيما يتعلق بكفاية الكشف، أشار الوفد إلى أهمية هذا المعيار. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الجلسات التشاركية وجلسات تبادل المعلومات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. كما أعرب عن استمرار التزامه بالمناقشات البناءة والمشاركة بشأن تلك القضايا في الدورة التاسعة والعشرين للجنة.

22. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، رحب الوفد ببرنامج العمل المتوازن للجنة البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على دور اللجنة الدائمة وأهميتها كمنتدى متعدد الأطراف يمكن الدول الأعضاء من مناقشة القضايا الأساسية. وأشار الوفد إلى أن عمل لجنة البراءات أمر أساسي لتوفير الوصول إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا والحصول على الأدوية الآمنة وبأسعار مناسبة لمصلحة الجميع. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة الوثيقة SCP/29/3 وأشار إلى أهمية هذه القضية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في وجود وثيقة بشأن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ الاستثناءات والتقييدات. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن المناقشات بشأن البراءات والصحة أصبحت أولوية بالنسبة له. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالمناقشات حول البند 7 من جدول الأعمال. وأفاد الوفد أنه سيشارك بشكل بنّاء في مناقشة مثمرة حول تلك القضايا.

23. وأيد وفد بوليفيا البيان الذي أدلى به وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الوفد الأمانة على التحضير للدورة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة قضايا الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا. ورأى الوفد أن تلك القضايا ستساعد في إيجاد توازن بين نظام البراءات والحصول على الأدوية. وفي هذا الصدد، أيد الوفد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن برنامج عمل اللجنة.

24. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره لقيادة الرئيس وخبراته. كما أعرب عن شكره للأمانة على الإعداد لدورة اللجنة الدائمة. وصرح الوفد بأن لجنة البراءات هي إحدى اللجان المهمة للدول الأعضاء للانخراط في مناقشات موضوعية ومثمرة بشأن القضايا التقنية فيما يتعلق بقانون البراءات والتعاون الدولي. وعلى وجه الخصوص، أشار الوفد إلى أن اللجنة الدائمة قد أتاحت الفرصة لمناقشة القضايا المهمة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد أن مكاتب البراءات ينبغي أن توفر فحوصات عالية الجودة لمودعي طلبات البراءات. ورأى أن جودة البراءات ينبغي أن تظل موضوعاً رئيسياً للجنة الدائمة. وأعرب عن أمله في أن تبدي الدول الأعضاء المزيد من المرونة والروح التعاونية خلال المناقشات. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن أمله في وجود نظام براءات متوازن من أجل الاعتراف الفعال بالابتكارات الفكرية للمخترعين وحمايتهم. وعلى وجه الخصوص، أشار الوفد إلى أن ما يسمى بالإبداع الاجتماعي من شأنه أن يؤثر إيجاباً على حياة الناس. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة داخل اللجنة، وأعرب أيضاً عن استعداده للانخراط في تلك المناقشات بطريقة بناءة.

25. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب الوفد برئاسة الرئيس وشكر الأمانة على إعدادها للدورة، بما في ذلك الجلسات التشاركية والمؤتمرات. وشدد الوفد على أهمية لجنة البراءات بالنسبة لمكاتب البراءات، لاسيما في فحص البراءات وتسجيلها. كما أشار الوفد إلى أهمية التعاون بين الويبو والدول الأعضاء فيها، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز المهارات في البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا، مما يشجع على الابتكار والإبداع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بجهود الأمانة في إعداد الوثيقة بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، حيث رأى أن تلك الوثيقة تشجع على الإبداع. كما رحب الوفد بمؤتمر التعاون بين مكاتب البراءات وتبادل الخبرات في هذا المجال، والذي سيعقد خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز الوفد أهمية البراءات في مجال الصحة العامة والدور الذي تلعبه الويبو في تلبية احتياجات البلدان، لاسيما البلدان الأقل نمواً الصغيرة. ولذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الجلسة التشاركية والمؤتمر اللذين سينعقدان في إطار بند جدول الأعمال بشأن البراءات والصحة، وأيد الاقتراح الذي قدمته المجموعة الأفريقية. كما أعرب عن استعداده للمساهمة في عمل اللجنة، وإجراء مناقشات تؤدي إلى نتائج إيجابية.

26. ورحب ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية بنتائج الدورة الثامنة والعشرين للجنة التي دُعيت فيها الأمانة إلى إعداد مشروع وثيقة مرجعية بشأن الترخيص الإلزامي للدورة الثلاثين للجنة، والتي من المقرر عقدها مبدئياً في يونيو 2019. وأوصي ممثل المؤسسة بأن تحلل تلك الوثيقة المرجعية الحالات التي تم فيها السماح بالانتفاع غير الطوعي كتنقييد على سبل الانتصاف، بما في ذلك، على سبيل المثال، التقييدات الأخيرة على سبل الانتصاف من التعدي على البراءات في الاختبارات التشخيصية الطبية والأجهزة الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، حث ممثل المؤسسة لجنة البراءات على وضع جدول زمني لعرض تقديمي يقدمه الخبراء حول الأساس القانوني وخبرة الدول في السماح بالانتفاع غير الطوعي ببراءات الاختراع في الاختراعات الطبية كتنقييد على سبل الانتصاف المتاحة في الجزء 3 من اتفاق تريبس، بما في ذلك على وجه التحديد حالات الإتاوات الجارية لانتهاك الأجهزة الطبية والاختبارات التشخيصية وتصدير تلك المنتجات خارج إطار المادة 31 مكرر لمنظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، رحب ممثل المؤسسة بقرار اللجنة بعقد مؤتمر لمدة نصف يوم بشأن قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات والجلسة التشاركية من جانب ممارسي التراخيص الطوعية خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، شكر ممثل المؤسسة وفود الأرجنتين والبرازيل وسويسرا وشيلي على مبادرتهم الموثقة في الوثيقة SCP/28/10. واقترح الوفد أن تقوم اللجنة كجزء من عملها المستمر بشأن البراءات والصحة بالتحقيق في مدى انطباق استثناءات البراءات لعلاج البشر على العلاجات الخلوية والجينية الجديدة مثل المركب المضاد لفيروسات النسخ العكسي (CART) لعلاج السرطان.

27. وشدد ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث على أهمية نظر اللجنة الدائمة في الحقائق وبناء مناقشاتها على البيانات التجريبية. وعلاوة على ذلك، أشار ممثل الشبكة إلى العدد الكبير من البراءات الصادرة التي من شأنها زيادة تكلفة مراقبة حقوق البراءات وتقليل الحرية الاقتصادية ورفاهية المستهلك.

28. وأعرب ممثل الجمعية اليابانية للملكية الفكرية عن سروره بتقديم بيان نيابة عن الجمعية التي تضم حوالي 900 شركة يابانية رئيسية كأعضاء فيها. وأدلى الوفد بالبيان بالتعاون مع جمعية مصنعي المستحضرات الصيدلانية في اليابان (JPMA) التي تضم 71 شركة رائدة في مجال الصيدلة الموجهة نحو البحث والتطوير وبدعم من والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين. وشدد ممثل الجمعية على أن تطوير دواء جديد ينطوي على تكاليف كبيرة وفترة بحث وتطوير طويلة. وأبرز ممثل الجمعية أن حقوق الملكية الفكرية كانت قادرة على تزويد الشركات المستثمرة في إطلاق دواء جديد بفرصة للحفاظ على ابتكار المزيد من الأدوية المبتكرة أو علاجات أكثر تنوعاً للمرضى. وأفاد ممثل الجمعية أنه على الرغم من أن فعالية استخدام الترخيص الإجباري قد نوقشت بشكل استباقي، إلا أنه لا يعتقد أن مشكلة الحصول على الأدوية يمكن حلها عن طريق الحد من حقوق البراءات، بما في ذلك إصدار ترخيص إلزامي. وأشار ممثل الجمعية إلى أن 95٪ من الأدوية الواردة في القائمة القياسية لمنظمة الصحة العالمية للأدوية الأساسية لعام 2013، كما هو مذكور في الوثيقة SCP/26/5، لا تخضع لحماية البراءات في غالبية البلدان منخفضة الدخل. وخلص ممثل الجمعية إلى أن هذه الحقيقة تعني أن هناك عوامل أخرى غير حماية البراءات تقيد الحصول على الأدوية. وذكر ممثل الجمعية أن شركات الأدوية اليابانية تعترف بقوة بمسألة الحصول على الأدوية وأنها استباقية في إيجاد حل لها. كما أفاد أن شركات الأدوية اليابانية على وجه الخصوص تشارك في برامج الأمراض الاستوائية المهملة، وأبرمت اتفاقات بحثية مشتركة مع معهد بروود وجامعة ولاية كولورادو وجامعة شيكاغو حول تطوير علاج جديد محتمل لمرض السل. وذكر ممثل الجمعية أن البحث المشترك قد حصل على تمويل من الصندوق العالمي للتكنولوجيا الصحية المبتكرة (GHIT). وأعرب ممثل الجمعية عن اعتقاده بأن هذه الأنشطة تسهم في تحسين الحصول على الأدوية. وبالنظر إلى وجود عوامل أخرى غير حماية البراءات التي تقيد عملية الحصول على الأدوية، أعرب ممثل الجمعية عن اعتقاده بأن تشجيع البحث والتطوير في مجال الأدوية واستخدام نظام البراءات من شأنه أن يعجل من إطلاق أدوية جديدة. كما أعرب ممثل الجمعية عن اقتناعه بأن نظام البراءات يعزز الصحة العامة في كل من البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية.

29. وشكر ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الفكرية الرئيس والأمانة على عقد اجتماع جيد الإعداد. وشدد ممثل الاتحاد على أهمية سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، وأعرب عن أمله في إجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد.

البند 4 من جدول الأعمال: تقرير عن نظام البراءات الدولي: جوانب معينة من قوانين البراءات الوطنية/ الإقليمية

30. قدمت الأمانة عرضاً حول الوثيقة SCP/29/2.

31. وشكر وفد اليابان الأمانة على جهدها الكبير في التحضير للاجتماع. وأبلغ اللجنة أنه من خلال تنقيح قانون البراءات الياباني، تم تمديد فترة السماح من ستة أشهر إلى سنة واحدة. وأشار الوفد إلى أن فترة السماح تلعب دوراً مهماً في حماية الاختراعات بالشكل الملائم وتشجيع الأنشطة الابتكارية، لاسيما من جانب الأفراد الباحثين والمخترعين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين غالباً ما لا يكونوا ملمين بنظام الملكية الفكرية. كما أشار إلى أنه نظراً للثورة الصناعية الرابعة التي تدعمها التكنولوجيات الناشئة، فقد شهدت المشاريع البحثية القائمة على الابتكار المفتوح والتعاون بين الأوساط الصناعية والصناعة زيادة كبيرة. ونتيجة لذلك، أشار الوفد إلى أن خطر فقدان جدة الاختراعات قد زاد من خلال الكشف عن الاختراعات من قبل أشخاص آخرين غير المخترعين أنفسهم. وفي رأي الوفد، ينبغي بالتأكيد الحد من هذه المخاطر من خلال توفير تدابير التخفيف المناسبة. وأوضح الوفد أن تلك الظروف تشكل الأساس لقراره بتنقيح قانون البراءات وتمديد فترة السماح من ستة أشهر إلى سنة واحدة. وصرح الوفد بأن الحكم الجديد دخل حيز التنفيذ في يونيو 2018. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تمديد فترة السماح سيساهم في حماية الاختراعات بشكل ملائم أكثر ويشجع الابتكارات في اليابان.

32. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/2 وعلى تحديث المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات. كما شكر وفود الأرجنتين واليابان والمغرب وجمهورية مولدوفا وسنغافورة

وأوغندا لعلى مساهماتهم، والتي تم على أساسها تحديث موقع المنتدى الإلكتروني للجنة. وشكر الوفد أيضا الأمانة على تحديث موقع المنتدى الإلكتروني للجنة وشجع جميع الدول الأعضاء على الاستمرار في تقاسم التحديات.

33. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/2. وبالإضافة إلى ذلك، شكر الوفد أيضا الدول الأعضاء التي قدمت مدخلات بشأن التغييرات في قوانينها الوطنية للبراءات. وأشار الوفد إلى أن موقع المنتدى الإلكتروني للجنة الذي يتم تحديثه بانتظام يعد مصدرا هاما للمعلومات.

34. وشكر وفد ليتوانيا، متحدثا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/2. وأعرب الوفد على وجه الخصوص عن تقديره للعمل الشاق الذي قامت به الأمانة والذي سمح بإبقاء المنتدى الإلكتروني التابع للجنة محدثا حتى الآن. وأشار الوفد إلى أن المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات هو مصدر مهم للمعلومات ويمثل أساسا جيدا لإجراء المزيد من المناقشات.

35. وشكر وفد فرنسا الأمانة على إعدادها للاجتماع وعلى إعدادها للوثائق. وفيما يتعلق بالتشريع الفرنسي بشأن الملكية الفكرية، لا سيما بشأن البراءات، أشار الوفد إلى أنه سيتم إدخال عدد كبير من التغييرات فيما يتعلق بإجراءات معالجة طلبات البراءات. وأشار إلى أن قانون تنمية المشاريع قيد الدراسة وسيُعتمد قريبا. وأوضح الوفد أن هذا القانون يركز على الابتكار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن على وجه الخصوص مقترحات لتيسير وتعزيز حماية الابتكار. وصرح الوفد بأن إحدى الوسائل للقيام بذلك هي إصلاح الملكية الفكرية. وأبلغ الوفد اللجنة أن القانون ينص أولاً على تعزيز شهادات نماذج المنفعة من خلال تمديد مدة الحماية من 6 إلى 10 سنوات وإدراج إمكانية تحويل الطلب إلى طلب للحصول على براءة، وذلك لتيسير الوصول إلى الملكية الفكرية. ثانيا، أشار الوفد إلى أن القانون ينص على طلب براءة مؤقت لمدة 12 شهر للوصول إلى تاريخ الأولوية مع الحد الأدنى من الإجراءات الشكلية، أي أن تقديم وصف سيكون كافياً دون الحاجة إلى المطالبة. ثالثا، ذكر الوفد أنه سيتم وضع إجراء أنظمة الاعتراض في مكتبه للملكية الفكرية لإزالة العوائق الاقتصادية أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، فإن أي طرف آخر سيكون لديه فرصة للاعتراض على البراءة الممنوحة خلال فترة تسعة أشهر من منحها. وأشار الوفد إلى أن أسباب أنظمة الاعتراض ستكون مشابهة لأسباب الإلغاء المنظورة أمام المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع. وأخيرا، أوضح الوفد أن المكتب سيكون قادرا على دراسة النشاط الابتكاري عند دراسة طلبات البراءات. وفي رأيه، من شأن دراسة الجودة والنشاط الابتكاري من جانب مكتب براءات الاختراع أثناء إجراء الفحص أن يؤدي إلى تحسين جودة البراءات الصادرة عن المكتب الفرنسي. وذكر الوفد أنه في ضوء ثورة البراءات الصغيرة في فرنسا، فإنه سيراقب عن كثب المناقشات حول جودة البراءات في اللجنة، لاسيما فيما يتعلق بالنشاط الابتكاري وتبادل الخبرات بشأن هذا الشرط. وأفاد أنه بمجرد اعتماد التشريع الجديد، سيرسل الوفد المعلومات ذات الصلة إلى الأمانة من أجل تحديث المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات.

36. وأعرب وفد الأرجنتين عن تمنياته بنجاح الرئيس في عمله وشكر الأمانة على تنظيم الاجتماع. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بالوثيقة SCP/29/2، شكر الوفد الأمانة على تحديثها للبيانات المتاحة على المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات. وفيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها الأرجنتين، أشار الوفد إلى أنه تم استبدال تعريف الخطة الابتكارية بما يلي: سيكون هناك نشاط ابتكاري عندما لا يتم استخلاص العملية الإبداعية أو نتائجها من التقنية الصناعية السابقة مباشرة من قبل شخص ماهر في المجال. وأشار الوفد إلى أنه طلب بالإضافة إلى ذلك من الأمانة إجراء عدد من التغييرات فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات على الحقوق.

37. وشكر وفد الهند الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/2. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن مكتب براءات الاختراع الهندي قد اتخذ مبادرات لمعالجة طلبات براءات الاختراع من خلال التقييد الدقيق بالوقت وبطريقة تضمن جودة أفضل.

38. وشكر وفد تركيا الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/2، وشدد الوفد على أهمية لجنة البراءات. وأعرب الوفد عن أملة في أن يؤدي نظام البراءات، إلى جانب الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء، دوراً أفضل في قيادة الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالمنتدى الإلكتروني المحدث للجنة فيما يتعلق بجوانب معينة من قوانين البراءات الوطنية والإقليمية. وشارك وفد تركيا بتجارب بلاده في تنفيذ بروتوكول الملكية الفكرية الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017. وعلى وجه الخصوص، أفاد الوفد بأن فترة منح البراءة قد أصبحت أقصر من خلال التعميم وتبسيط الإجراءات. وأشار إلى أن إجراءات منح البراءات مع الفحص الموضوعي إنما وضعت لمنع سوء الاستخدام من قبل المستخدمين. وبالتالي، يتم إعداد تقارير البحث والفحص لتقوية النظام. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال نظام الاعتراض بعد منح البراءة لجعل نظام البراءات أكثر موثوقية. وعلاوة على ذلك، تم منح ملكية الاختراعات الناشئة عن الجامعات للجامعات نفسها بدلاً من المخترعين الأكاديميين - حيث سيحصلون على 30% على الأقل من الدخل الناتج عن التسويق التجاري للاختراع. وأفاد أنه يحق للمؤسسات العامة استخدام الاختراعات التي تمولها الدولة لتلبية احتياجاتها الخاصة دون دفع أي رسوم. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أنه تم إدخال مفهوم إعادة تأسيس الحقوق في القانون الجديد للتيسير على المستخدمين، وعندما لا يتم دفع الرسوم السنوية في الوقت المناسب، يمكن سداد رسوم الاستعادة.

39. وأبلغ وفد سويسرا اللجنة عن بعض التغييرات في قانون البراءات السويسري، والذي سيدخل حيز التنفيذ في يناير 2019. وذكر الوفد أن سويسرا قد أدخلت في قانون براءات الاختراع الخاص بها نظام التمديد المتعلق بطب الأطفال لتشجيع تطوير وتوفير أدوية للأطفال عن طريق تمديد مدة حماية البراءة أو شهادة الحماية التكميلية لمدة ستة أشهر. وفي إشارة إلى أنه لم تكن هناك منتجات طبية كافية وآمنة عالية الجودة تم تطويرها أو تخصيصها للأطفال، أشار الوفد إلى أن التمديدات ستعالج هذه المشكلة وستسهم في تطوير أدوية جديدة للأطفال في سويسرا. ووفقاً للوفد، فإن هذا التعديل على قانون البراءات يمثل جزءاً من المراجعة العادية لقانون المنتجات العلاجية، وسيبدأ سريان قانون البراءات المنقح والأحكام التنفيذية مع مراجعة قانون المنتجات العلاجية في 1 يناير 2019. وذكر أن التمديدات متاحة عن طريق تمديد شهادات الحماية التكميلية الممنوحة لمدة ستة أشهر أو من خلال شهادة حماية براءة اختراع جديدة، والتي ترتبط مباشرة بمدة البراءة وتظل سارية أيضاً لمدة ستة أشهر. كما أشار الوفد إلى أن كل من تقدم بطلب للحصول على تمديد متعلق بطب الأطفال يجب أن يجري دراسات سريرية تمتثل لخطة طب الأطفال للحصول على تصريح بالدواء. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون نتائج الدراسة متاحة للجمهور في شكل المعلومات المتعلقة بالدواء أو المنتج. وعلاوة على ذلك، يجب تقديم طلب الترخيص في سويسرا بعد فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تقديم طلب الترخيص لمنطقة أوروبا الاقتصادية.

40. وطلب ممثل المعهد القانوني لوكلاء البراءات ومعهد الوكلاء المعتمدين لدى المكتب الأوروبي للبراءات توضيحاً من وفد اليابان فيما يتعلق بحساب فترة السماح البالغة 12 شهراً. وتساءل عما إذا كان قد تم حساب تلك الفترة من تاريخ الإيداع أم من تاريخ الأولوية.

41. وأفاد وفد اليابان بأن تاريخ بدء فترة السماح يبدأ من تاريخ الإيداع.

البند 5 من جدول الأعمال: الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات

42. استندت المناقشات إلى الوثائق SCP/14/7 و SCP/19/6 و SCP/28/3 و SCP/28/3 Add. و SCP/29/3.

43. وقدمت الأمانة عرضاً بشأن الوثيقة (SCP/29/A) SCP/29/3. والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_a_reference_document_wipo.pdf

44. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/3 التي يرى أنها متوازنة ومناسبة. وأشار إلى أن الاستثناءات والتقييدات هي جزء لا يتجزأ وضروري من نظام براءات قوي وصحي، وذكر الدول الأعضاء بأن العقيدة الأساسية لنظام البراءات هي أن التشريع ينبغي أن يوفر حوافر تؤدي إلى اكتشافات واختراعات جديدة، مع التأكد من أن تلك الحوافر مقيدة بشكل مفرط ولا تخلق عوائق تحول دون الابتكار ونشر المعرفة. كما رأى الوفد أنه ينبغي تناول دور الاستثناءات والتقييدات في ظل هذا الإطار. وصرح الوفد بأن جميع الدول الأعضاء عليها التزام قانوني وأخلاقي لتحقيق أفضل توازن بين مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومصالح المجتمع ككل. ورأى الوفد أن الحفاظ على هذا التوازن هو أفضل طريقة لحماية المصالح المشروعة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية. كما رأى أن استثناء المراجعة التنظيمية، المعروف أيضا باسم استثناء بولار، لعب دورا هاما في ضمان تحقيق هذا التوازن، لاسيما من خلال ضمان أن القوة السوقية الممنوحة ببراءة لا تخلق عوامل خارجية مانعة للمنافسة.

45. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة المرجعية SCP/29/3 بشأن الاستثناء البحثي وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة السابعة والعشرين للجنة. ورأى الوفد أن الوثيقة توفر أساسا جيدا لمزيد من المناقشة حول الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. ثم أشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في استخدام الاستثناء البحثي، أفادت غالبية الدول الأعضاء بعدم مواجهة تحديات معينة. ولذلك، مع الإشارة إلى حقيقة أن تحليل القوانين والفقهاء يشير إلى تغييرات في الأحكام الوطنية، ترى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أنه لا توجد حاجة إلى العمل المعياري على المستوى الدولي فيما يتعلق بالاستثناء البحثي. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى عدم وجود بيانات بشأن الأثر الاقتصادي للاستثناء البحثية على البحوث والابتكار، على النحو المشار إليه في الفصل 7 من الوثيقة. ولذلك، أيد الوفد قيام الأمانة بإجراء مزيد من التحليل للتأكد من تأثير الاستثناء البحثي على البحث العلمي.

46. وشكر وفد شيلي الأمانة على إعداد الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناء البحثي، والتي رأى أنها مفيدة للغاية من وجهة النظر العملية. وأشار إلى أن الاستثناء البحثي ذا أهمية خاصة في الوضع الوطني لبلاده حيث تجري مناقشات لصياغة تعديل للقانون ينظر في إدراج الاستثناء البحثي. ورأى الوفد أن إدراج بعض الاستثناءات في قانون البراءات سيسمح بإقامة نظام براءات متوازن يسمح بتطوير المعارف دون المساس بالحقوق الحصرية لصاحب البراءة. وأشار الوفد إلى أن الاستثناء البحثي مفيد بشكل خاص لأنه يمكن رؤيتها من خلال قاعدة البيانات التي أعدها الأمانة، والتي أظهرت أن 76 دولة من بين 90 دولة على الأقل قد ضمنت تلك الاستثناءات في تشريعاتها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من التطورات والعمل من جانب اللجنة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

47. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/3 بشأن الاستثناء البحثي. وشدد الوفد على المعلومات والموارد الواسعة الواردة في الوثيقة، لاسيما الإطار القانوني الدولي وكذلك مدخلات الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية. ولما كان الاستثناء البحثي من أكثر الاستثناءات المعتمدة على نطاق واسع في قوانين البراءات، فقد أعرب الوفد عن تقديره الخاص لتجميع النصوص الفعلية للأحكام التي تتناول الاستثناء البحثي في أكثر من 100 دولة وفي منظمات البراءات الإقليمية. ورأى الوفد أن هذا التجميع مفيد للغاية لمعرفة وفهم الممارسات القانونية المختلفة. وأشار إلى أن الوثيقة توضح أنه على الرغم من وجود فهم مشترك واسع النطاق بشأن الاستثناء البحثي نفسه، وأن هناك مكونات مشتركة في الاستثناء البحثي فيما بين القوانين الوطنية، فإن الاختلافات في صياغة النصوص فيما بين الأحكام الوطنية يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات مختلفة وتغطية للاستثناءات البحثية. كما أشار الوفد إلى أن الوثيقة تكشف أن قابلية تطبيق الاستثناء البحثي في بعض البلدان تعتمد على القصد التجاري للطرف الآخر، وأنه فيما يتعلق بالتحديات، تفيد الوثيقة بأن معظم الدول الأعضاء لم تواجه أي تحديات خاصة فيما يتعلق بالتطبيق العملي للاستثناءات البحثية، بينما تشير بلدان أخرى إلى أن هناك عدم يقين بشأن نطاق الاستثناء البحثي، مما أدى في بعض البلدان إلى تغييرات تشريعية. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن الوثيقة أظهرت أن الوضوح في نطاق الاستثناء البحثي سيضمن

اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ بالنسبة للبراءات والأطراف الأخرى. وهكذا، أعرب الوفد عن اهتمامه الشديد بمعرفة المزيد عن البعد الاقتصادي للاستثناءات البحثية وكذلك تأثير الاستثناء البحثي بشكل عام. وأخيراً، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه على الرغم من أنه لا يبدو أن هناك حاجة لإجراء العمل المعياري بشأن هذه المسألة، إلا أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد دائم لدعم المبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى فهم أفضل وإلى المزيد من اليقين القانوني، المفيد لاقتصاداتها. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة من أجل دفع عجلة مناقشات اللجنة نحو الأمام.

48. وشكر وفد الصين الأمانة على عملها. وفيما يتعلق بالوثيقة SCP/29/3، أشار الوفد إلى أن أنها تقدم مبادئ توجيهية مفيدة وشاملة للغاية والتي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على فهم أحكام البلدان الأخرى وتحسين تشريعات ونظم البراءات الوطنية الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أن عمل الأمانة في هذا الصدد مهم للغاية من أجل تحسين قوانين البراءات الوطنية والإقليمية. ورأى الوفد أن الاستثناءات والتقييدات، في معظم البلدان، تمثل أحكاماً قانونية بالغة الأهمية لأنها تحقق توازناً بين المصلحة العامة وحقوق أصحاب البراءات. وأعرب الوفد عن دعمه للمناقشات حول الموضوع حتى يمكن للدول الأعضاء معرفة المزيد عن ممارسات البلدان الأخرى.

49. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة بآء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/3، كما شكر الدول الأعضاء التي قدمت مدخلات. وأقر الوفد بأن الابتكار في جميع الميادين التكنولوجية يعزز نظام براءات ففءال، حيث يتم الحفاظ على توازن دقيق بين مصالح أصحاب الحقوق والجمهور العام الأوسع. وأشار الوفد إلى أن الاستثناءات والتقييدات جزء من الأنظمة الوطنية والدولية للبراءات. وأقر الوفد بأن استخدام الاستثناءات والتقييدات مناسب في بعض الأحيان وفي ظروف محددة. وأشار إلى أن الويبو واللجنة الدائمة قد اضطلعتا بالفعل بأعمال موضوعية في مجال الاستثناءات والتقييدات، شملت دراسات الخبراء والاستبيانات والندوات ومساهمات الدول الأعضاء، بما في ذلك الخبرات العملية ودراسات الحالة. كما أشار إلى الوثائق الشاملة الموجودة على موقع الويبو على الإنترنت. وأشار أيضاً إلى أن هذه الإشارات القيمة متاحة لأي بلد ينظر في ترتيباته التشريعية المحلية ويسعى إلى تعديلها وفقاً لاحتياجاته وأولوياته الخاصة. ولذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المناقشات والعمل في إطار البند 5 من جدول الأعمال قد أنتجت معلومات كافية للتفكير بشأن تنفيذ الاستثناءات والتقييدات.

50. وشكر وفد الهند الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/3 التي تحتوي على معلومات مفصلة عن الإطار القانوني الدولي والصكوك الإقليمية والتطبيقات والتحديات الوطنية التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ الاستثناء البحثي. وأكد الوفد على وجهات نظره بشأن مسألة الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، وعبر عن دعمه الكامل لبرنامج العمل كما اقترحه وفد البرازيل في الوثيقة SCP/14/7 بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أنه ينبغي للجنة البراءات أن تركز على استخدام بعض الاستثناءات مثل الترخيص الإلزامي والواردات الموازية والاستخدام الحكومي واستثناء بولار، التي تعتبر بالغة الأهمية من منظور إمكانية الحصول على الأدوية والقدرة على تحمل تكلفتها. ورأى الوفد أن الأحكام الموضوعية بشأن الاستثناءات والتقييدات لها أهمية كبيرة في المجال الصيدلي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ولها أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة للجمهور بوجه عام. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن نظام البراءات ينبغي أن يحقق هدف توفير حماية المصالح الأخلاقية والمادية للمخترعين، وفي نفس الوقت، يجب أن يحقق هدف تعزيز حقوق الإنسان لأعضاء المجتمع الآخرين.

51. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/3، ورأى أنها وثيقة مفيدة للغاية لأنها تحتوي على أحكام قانونية تم اعتمادها في تشريعات مختلف البلدان. وأشار إلى أن الاستثناء البحثي مطبق في الاتحاد الروسي وفقاً للقانون المدني. وذكر أنه من الناحية العملية، كان تحديد نطاق الاستثناء البحثي هو أكثر المسائل صعوبة. وفي هذا الصدد، فسر الوفد الاستثناء البحثي في ضوء نهج متوازن يسمح بالبحث العلمي المجاني والابتكار التكنولوجي، ولكن ليس لتحقيق الربح التجاري. وبالتالي، أفاد أنه يمكن أن يكون المنتج أو العملية المحمية ببراءة اختراع موضوعاً للبحث ولكن لا يجب

استخدامه كوسيلة أو كأداة للبحث. وذكر الوفد أن تفسير الاستثناء في الاتحاد الروسي هو أنه لا يمكن استخدام الاختراع الحاصل على البراءة إلا لأهداف تجريبية بحتة. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي، أعرب الوفد عن رغبته في أن تستمر اللجنة الدائمة في العمل على هذه المسألة. وأشار على وجه الخصوص إلى أهمية الأحكام المتعلقة بالترخيص الإلزامي واقترح أن وجود وثيقة مرجعية أخرى بشأن استخدام التراخيص الإلزامية سيكون مفيداً.

52. وأفاد وفد كندا أن بلاده بدأت عملية تنفيذ استراتيجية وطنية للملكية الفكرية أعلنت عنها الحكومة في أبريل 2018، وتضمنت تحديثات للأحكام الكندية بشأن الاستثناءات والتقييدات. وأشار إلى أن استراتيجية الملكية الفكرية تتضمن تشريعات جديدة تهدف إلى تشجيع الإبداع والابتكار من خلال توضيح السلوكيات المقبولة في نظام البراءات. وفي هذا الصدد، اقترح مشروع قانون استراتيجية الملكية الفكرية تغييرات في النظام الكندي للبراءات مثل تضمين تحديثات لاثنتين من الاستثناءات والتقييدات الكندية. وذكر أنه سيتم تقنين الاستثناء البحثي على وجه الخصوص في التشريع من أجل توضيح أن الانتهاك لا ينشأ عن البحوث المتعلقة بالاختراع الحاصل على البراءة، وبالتالي تعزيز التوازن بين أصحاب الحقوق ومستخدمي الاختراعات الحاصلة على براءة. وذكر الوفد أن الاستثناء سيحتفظ مع ذلك بالضمانات الهامة، لاسيما الاستثناء المطبق على التجريب فقط. وعلاوة على ذلك، سيتم تعديل الأحكام المتعلقة باستثناء الاستخدام السابق بحيث لا يُطلب من الشركة وقف عملياتها بسبب براءة لاحقة تغطي أنشطتها الحالية. وفي الختام، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن تلك التعديلات التشريعية ستعزز من الوضوح في نظام الملكية الفكرية من خلال ضمان مجال أكثر توازناً لجميع المشاركين في السوق.

53. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للأمانة لما بذلته من جهود كبيرة في إعداد وثيقة العمل SCP/29/3، ومشروع الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناء البحثي. وبالنسبة لمشروع الوثيقة المرجعية بشأن الترخيص الإلزامي الذي سيتم إعداده للدورة الثلاثين للجنة الدائمة، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن العمل يجب أن يكون واقعياً، ويجب ألا يتم تنفيذه بطريقة تؤدي إلى إصدار حكم مسبق على النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن المناقشات في إطار البند 5 من جدول الأعمال ينبغي أن تتم بشكل متوازن وبطريقة لا تقتصر على الاهتمام بمصالح عامة الناس فحسب، بل أيضاً بمصالح أصحاب الحقوق وكذلك الفوائد التي يوفرها نظام البراءات للمجتمع ككل كحوافز للابتكار.

54. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/3 وعلى عرضها. ورأى الوفد أن الوثيقة تمثل مرجعاً مفيداً عن كيفية استخدام البلدان في جميع أنحاء العالم للأحكام المتعلقة بالاستثناءات البحثي. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كندا، باسم المجموعة باء، والذي ذكر فيه أنه في حين أن استخدام بعض الاستثناءات أو التقييدات قد يكون مناسباً في بعض الأحيان، إلا أن تلك التقييدات على حقوق البراءات لا ينبغي أبداً أن تقوض الحوافز اللازمة لتعزيز الابتكارات المتطورة والمجتمعات المزدهرة السليمة. ورأى الوفد أن هناك نقطة تميز ملحوظة في تطبيق الاستثناء البحثي وهي ما إذا كانت البحوث أو الأنشطة التجريبية التي تنتهك براءات الاختراع ذات غرض تجاري أو غير تجاري. وفيما يتعلق بالممارسة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ذكر الوفد أن الوثيقة SCP/29/3 أشارت بشكل صحيح إلى المعايير الضيقة جداً للاستثناء في النظام القانوني للولايات المتحدة والذي يقتصر على أنشطة التسلية فقط لإرضاء الفضول ولتحقيق الاستفسار الفلسفي الصارم. وشدد الوفد على أن تطبيق الاستثناء البحثي مثل أي استثناءات أخرى للبراءات يجب أن يحقق توازناً دقيقاً ويجب أن يضمن أنه لا يتعارض بشكل غير مناسب مع الاستغلال العادي لبراءة أو يمس المصلحة المشروعة لمصاحب البراءة. وأخيراً، أيد الوفد أن تقوم الأمانة بإعداد وثائق مماثلة فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات الأخرى المتفق عليها من الاستبيان المقدم في الوثيقة SCP/16/3. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد تقديم وثيقة مرجعية أخرى إما بشأن استثناء الاستخدام السابق أو استثناء استخدام المواد المتعلقة بالسفن والطائرات والمركبات البرية الأجنبية.

55. وأشارت ممثل مبادرة أدوية مكافحة الأمراض المهملة إلى أنه في حين أن مبادرة أدوية مكافحة الأمراض المهملة تبرم بانتظام اتفاقات بحث وتعاون مع أصحاب البراءات للقيام بأنشطة البحوث الطبية، إلا أن هذه الاتفاقات ليست ممكنة في جميع الأحوال، ومن ثم فقد استخدمت مبادرة أدوية مكافحة الأمراض المهملة الاستثناءات البحثية المتعلقة بالبراءات في مناسبات مختلفة استناداً إلى المشورة القانونية المقدمة من وكلاء البراءات المحليين للبحث عن تحسين للاختراع الحاصل على البراءة أو ابتكار في إطار اختراع حاصل على براءة أو التحقيق في عدم التأثير على مستخدمي الاختراعات الحاصلة على براءة. وذكرت أن استخدام الاستثناءات البحثية من الناحية العملية يمكن مبادرة أدوية مكافحة الأمراض المهملة من اختبار المركبات الحاصلة على براءة لمعالجة الأمراض المهملة، وذلك من أجل تطوير صياغة بديلة ومناسبة من حيث التكلفة ومتكيفة مع احتياجات المريض لإجراء تجارب سريرية مجزئة محمية ببراءة لأغراض الموافقة التنظيمية. وشكرت ممثل المبادرة الأمانة على قيامها بإنتاج الوثيقة SCP/29/3 بشأن الاستثناء البحثي، وهو في رأيها استثناء براءات أساسي بالنسبة للمنظمات المشاركة في البحوث الطبية.

البند 6 من جدول الأعمال: جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض

56. تحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأكد دعمه القوي للهوض بالعمل بشأن موضوع جودة البراءات وشكر الأمانة على إعداد دراسة عن النشاط الابتكاري على أساس الاقتراح المقدم من وفد اسبانيا. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالحصول على مزيد من الوثائق التي من شأنها أن توضح النشاط الابتكاري في قطاع المواد الكيميائية بشكل أكثر تفصيلاً، بما يعكس الموضوع الآخر المقترح في الفقرة 8 من الوثيقة SCP/24/3. كما أشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد عقد مؤتمر حول التعاون بين مكاتب البراءات وجلسة تشاركية حول هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه بما أن ملاحظات الأطراف الأخرى وإجراءات الاعتراض يمكن أن تؤثر على منح براءات عالية الجودة، فإن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تدعم الجزء الثاني من الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCP/28/8، والذي يتمثل في دراسة حول النهج المتعلقة بجودة عملية منح البراءات والتي ستعدها الأمانة. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه بما أن التقدم التكنولوجي يؤثر مباشرة على إجراءات منح البراءات، فسيكون من المفيد توضيح كيف يمكن لحلول الذكاء الاصطناعي أن تؤثر على معالجة البراءات.

57. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر وفد إسبانيا على اقتراحه المقدم في إطار الفقرة 8 من الوثيقة SCP/24/3، وشكر الأمانة كذلك على تجميع الوثيقة SCP/29/4. كما أعرب الوفد عن تقديره لكم الكبير من العمل الذي اضطلعت به الأمانة من أجل توضيح الوضع في مختلف الدول الأعضاء والمكاتب في دراسة إضافية بشأن النشاط الابتكاري فيما يتعلق بمسائل "البيانات الثانوية" و"اختراعات الانتقاء" ومفهوم "اختراعات المشكلات". كما شكر الوفد جميع الدول الأعضاء والمكاتب على توفير المعلومات والتوضيحات فيما يتعلق بنهجهم ذات الصلة، مما يجعل العمل الذي اضطلعت به اللجنة أكثر قيمة وموجه نحو الممارسة ويساعد على فهم أفضل للسبب وراء القرارات المتخذة في مختلف البلدان أو المكاتب، الأمر الذي يساهم في فهم متقارب يمكن أن يؤدي إلى عملية منح براءات أكثر مرونة. ورأى الوفد أن الدراسة توفر تمثيلاً متميزاً للقضايا بشكل عام وتتيح، حيثما يكون ذلك مناسباً، قائمة بالبيانات المحتملة التي أستخدمت في أكثر من ولاية قضائية. كما تناولت بالتفصيل بعض تلك البيانات وأشارت إلى صعوبات أو قيود بعض النهج. وذكر أن تجميع ممارسات بعض البلدان، سواء كان ذلك سوابق قضائية أو مبادئ توجيهية للفحص قد وفر تبصر خاص وساعد على اكتساب فهم أفضل للحلول المختلفة. كما أشار الوفد إلى أنه في حين أن الدراسة الإضافية بشأن النشاط الابتكاري وكذلك العديد من الدراسات الماثلة في الماضي قد وفرت نظرة عامة متميزة حول مختلف أنظمة قوانين البراءات، كما كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حريصين على معرفة الصلة العملية لهذه الاختلافات، على سبيل المثال، حول عدد المرات التي أدت فيها الاختلافات في ممارسة النشاط الابتكاري إلى نتائج مختلفة في منح البراءات أو ما إذا كان من الممكن تقييم الأثر الاقتصادي لمثل هذه الاختلافات. وحيث أن الإجابة على أسئلة مثل تلك قد تكون بمثابة مدخلات قيمة لإثراء معرفة الوفود بالأثر الاقتصادي لنظام البراءات، شجع وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأمانة على إجراء دراسات

توفر تبصراً بتلك الأسئلة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالمشاركة في المؤتمر الذي يستغرق نصف يوم بشأن التعاون بين المكاتب وكذلك في الجلسة التشاركية بشأن النهج المستخدمة لضمان جودة عمليات منح البراءات. وفيما يتعلق بالدورة اللاحقة للجنة، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن اهتمامه بالحصول على مزيد من المعرفة فيما يتعلق بموضوع النشاط الابتكاري واختراعات الانتقاء في قطاع المواد الكيميائية. كما أعرب الوفد عن دعمه للجوانب المتبقية من الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/8، وعلى وجه التحديد لإعداد دراسة من جانب الأمانة بشأن النهج المتبعة في جودة عملية منح البراءات، فضلاً عن المناقشات المستمرة حول فائدة الفحص وقابلية البراءات في مجال الذكاء الاصطناعي.

58. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على الدراسة الإضافية بشأن النشاط الابتكاري الواردة في الوثيقة SCP/29/4. وكرر الوفد وجهات نظره حيث أفاد أن النشاط الابتكاري وتقييمه أمر بالغ الأهمية لأهداف نظام البراءات. وفي رأيه، ساهمت الدراسة الإضافية حول النشاط الابتكاري في تعزيز فهم الوفد للمفاهيم قيد المناقشة بالإضافة إلى الممارسات المقابلة في الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن تقاسم واستخدام منتجات العمل قد تم من خلال مجال التبادل والتعاون المكثف اليومي بين مكاتب البراءات، كما يتضح من المبادرات المتعددة الأطراف والمبادرات الإقليمية المتعددة التي تسعى إلى تيسير التعاون، بما في ذلك تلك المبادرات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ومنصة ركن البراءات وأطر التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اهتمام المجموعة باء بالتعرف على تجارب البلدان التي بدأت مؤخراً في تنفيذ برامج تقاسم العمل ورحب بالجلسة التشاركية بشأن النهج التي تستخدمها مكاتب الملكية الفكرية لضمان جودة عملية المنح.

59. وشكرت ممثل والرابطة الآسيوية لكلاء البراءات الأمانة على عملها. وشاركت بنتائج دراسة مقارنة حول المراجعة العامة والظعن في صلاحية البراءات، والتي أظهرت أنه في الدول الآسيوية، يتم استخدام عريضة المراجعة على نطاق واسع وتساهم بشكل كبير في تعزيز جودة البراءات. وأعربت ممثل الرابطة عن رأي مفاده أن الاستعراض الذي أجرته أطراف أخرى كان مفيداً لجميع أصحاب المصلحة لأنه يمثل مقياساً للظعن في قابلية الحصول على براءة وأقل عبئاً على مكاتب البراءات. ورأت أن توافر أنظمة الاعتراض يكمل عملية الفحص من قبل المكاتب ويساعد على تحسين جودة البراءات. وأشارت ممثل الرابطة أيضاً إلى أن عريضة الاعتراض، حتى بالنسبة لأصحاب البراءات، تمثل فرصة جيدة لتعزيز البراءات من خلال تضييق نطاق المطالبات عن طريق التعديل. ولذلك شجعت ممثل الرابطة الأمانة والوفود على مواصلة تبادل الخبرات بشأن أنظمة الاعتراض وتحسين هذا النظام من أجل منح براءات ذات جودة أعلى. كما أيدت ممثل الرابطة الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا في الوثيقة SCP/28/7. وأشارت إلى أن العديد من أعضاء الرابطة كهنين في مجال الملكية الفكرية أبدوا اهتماماً كبيراً بكيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على مجال الملكية الفكرية في مختلف النواحي. وفي هذا الصدد، أشارت ممثل الرابطة إلى أنه في عام 2018 أجرت إحدى اللجان الدائمة التابعة للرابطة المسماة "لجنة حقوق الملكية الفكرية الناشئة" دراسة حول تأثير الذكاء الاصطناعي على خلق ملكية حقوق الملكية الفكرية، وعممت استبياناً يتعلق بهذه المسألة وبالإطار القانوني المحتمل للتعامل مع قضايا الذكاء الاصطناعي. وقد أظهرت نتائج هذا الاستبيان أن العديد من البلدان المشاركة ترى أن الملكية يجب أن تكون للمستخدم أو مطور الذكاء الاصطناعي أو الملك العام، ولكن ليس للذكاء الاصطناعي نفسه. ونظراً لتعقيد الموضوع، أيدت ممثل الرابطة الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا واقترحت إعداد دراسة شاملة عن تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على نظام البراءات، بما في ذلك أهليته للبراءة وكيفية حماية الاختراعات التي يولدها الذكاء الاصطناعي، وكذلك إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام البراءات.

60. وأعرب ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث عن وجهة نظره بأن اتفاق تريبس يوفر المرونة الكافية لكل دولة عضو بشأن تحديد مستوى الحد الأدنى للنشاط الابتكاري، وبالتالي يجب أن يكون لكل بلد الحرية في تحديد الحد الأدنى للنشاط الابتكاري، اعتماداً على ظروفه الاجتماعية والاقتصادية. ورأى أن البلدان المتقدمة بشكل خاص قد خفضت من مستوى الحد الأدنى للبراءات، مما أدى إلى الاندفاع في منح البراءات، الأمر الذي خلق تراكم طلبات براءات الاختراع في العديد من

مكاتب البراءات. ورأى ممثل الشبكة أن حلولا مثل مبادرات المسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) وتقاسم العمل أو تقاسم الأعباء تزيد المشكلة من خلال خلق نوع من التنسيق الوظيفي لقانون البراءات الموضوعي.

61. وأدلى ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية بتعليق فيما يتعلق بمطالبات مكروش أو أنواع أخرى من المطالبات حيث تغط البراءة العديد من التطبيقات الممكنة للاختراع، وبالتالي قد تحمي الشركة منتج معين ببراءة اختراع يمكن تفسيرها على أنها تغطي التطبيقات أو الاستخدامات الأخرى للاختراع. وطرح ممثل الشبكة سؤالاً حول كيفية تعامل مكاتب البراءات مع مطالبة البراءة التي يمكن أن تغطي، على سبيل المثال، ألف مركب مختلف في حين أن الشركة المودعة لطلب البراءة لم تطور سوى مركب واحد.

الجلسة التشاركية بشأن النهج التي تستخدمها الوفود لضمان جودة عملية منح البراءات داخل مكاتب الملكية الفكرية، بما في ذلك أنظمة الاعتراض وأية تحديات يتم مواجهتها وكيفية التغلب عليها.

62. قدم وفد سنغافورة عرضاً حول جودة عملية منح البراءات (SCP/29/G). والعرض متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_g_sharing_session_on_qualit.y_singapore.pdf

63. وقدم وفد المملكة المتحدة عرضاً عن إدارة جودة البراءات في مكتب الملكية الفكرية بالمملكة المتحدة (SCP/29/H). والعرض متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_h_sharing_session_on_qualit.y_united_kingdom.pdf

64. وقدم وفد اليابان عرضاً عن مبادرات مكتب البراءات الياباني بشأن تحسين جودة فحص البراءات (SCP/29/I). والعرض متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_i_sharing_session_on_qualit.y_japan.pdf

65. وقدم وفد الجمهورية التشيكية عرضاً بشأن الإجراءات المتعلقة بالبراءات وجوانب إدارة الجودة (SCP/29/J). والعرض متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_j_sharing_session_on_qualit.y_czech_republic.pdf

66. وقدم وفد شيلي عرضاً حول إجراءات أنظمة الاعتراض (SCP/29/K). والعرض متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/es/scp_29/scp_29_k_sharing_session_on_qualit.y_chile.pdf

67. وقدم وفد هنغاريا عرضاً حول جودة عملية منح البراءات في مكتب الملكية الفكرية الهنغاري (SCP/29/L). والعرض متاح على الرابط:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_l_sharing_session_on_qualit.y_hungary.pdf

68. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية عرضاً حول الوصول إلى تحديثات مبادرة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة (SCP/29/M). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_m_sharing_session_on_quality_united_states_of_america.pdf

مؤتمر لنصف يوم بشأن التعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالطلبات الأجنبية ومنح البراءات المقابلة.

69. قدمت الأمانة عرضاً على موقع الويبو على الانترنت والمعلومات متاحة في صفحة الويب "أنشطة مشاركة الأعمال الدولية والأنشطة التعاونية لفحص طلبات براءات معينة".

70. وقدم وفد كينيا عرضاً حول طلب البراءة والمعالجة وأنظمة الاعتراض والبحث والتعاون (SCP/29/C). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_c_conference_on_cooperation_kenya.pdf

71. وقدم وفد السلفادور عرضاً بشأن التعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص (SCP/29/D). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/es/scp_29/scp_29_d_cooperacion_el_salvador.pdf

72. وقدم وفد المملكة المتحدة عرضاً حول المسار السريع لمعالجة البراءات بين المملكة المتحدة والبرازيل (SCP/29/E). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_e_conference_on_cooperation_united_kingdom.pdf

73. وشكر وفد البرازيل وفد المملكة المتحدة على عرضه. وفيما يتعلق بالتعاون بين المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية ومكاتب البراءات الأخرى في إجراءات البحث والفحص، لا سيما مع مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، أشار الوفد إلى أنه اعتباراً من عام 2018، شارك المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية في سبعة مشاريع تجريبية باستخدام المسار السريع لمعالجة البراءات مع مكاتب البراءات في كل من الصين والدانمرك واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مع المكتب الأوروبي للبراءات ومجموعة بروسور (PROSUR). وأوضح الوفد أنه في حين أن اتفاقات التعاون مع المكاتب السبعة تختلف في الأساس فيما يتعلق بمجال التكنولوجيا، إلا أنه في جميع الحالات يمكن تقديم طلب في مكتب البراءات الشريك من أجل إجراء الفحص السريع في إطار المسار السريع لمعالجة البراءات لطلب البراءة المقابل في البرازيل. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبرنامج التجريبي الثنائي للمسار السريع لمعالجة البراءات مع المملكة المتحدة، والذي سيتم تمديده حتى 31 يوليو 2020، أشار الوفد إلى أن اتفاق التعاون يغطي مجالات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، في حين أنه يستثني مجال المستحضرات الصيدلانية. وأشار الوفد إلى أن مشروعات المسار السريع لمعالجة البراءات قد خفضت من عدد الفحوصات ويسرت عمل الفاحص، مما يساهم في تحفيز وتحسين عملية الفحص.

74. وقدم ممثل المكتب الأوروبي للبراءات عرضاً عن التعاون بين مكاتب البراءات في البحث والفحص (SCP/29/F). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_f_conference_on_cooperation_epo.pdf

75. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لمبادرات المسار السريع لمعالجة البراءات والبحث والفحص التعاوني (CS&E). وفيما يتعلق بالمشروع التجريبي للبحث والفحص التعاوني، أشار الوفد إلى أنه على خلاف المرحلتين الأولى والثانية من المشروع، حيث اتصلت مكاتب البراءات بمودعي طلبات براءات الاختراع المنتقاة لسؤالهم عما إذا كانوا يرغبون في المشاركة في مشروع البحث والفحص التعاوني، تتألف المرحلة الثالثة من المشروع من عملية مدفوعة بمودع الطلب. وهكذا، يصبح لدى مودعي الطلبات الحرية في اختيار ما إذا كانوا يرغبون في المشاركة من عدمه، واختيار طلبات البراءات التي يرغبون في إدخالها في البرنامج. وأشار الوفد إلى أنه في المرحلة الثالثة من مشروع البحث والفحص التعاوني، أشار العديد من مودعي الطلبات إلى نيتهم في استخدام النظام. وفيما يتعلق بلغة الطلبات، أشار الوفد إلى أنه اعتباراً من عام 2018، تم قبول الطلبات باللغة الإنجليزية فقط للمشاركة في مشروع البحث والفحص التعاوني، ولكن اعتباراً من يناير 2019، سيبدأ المكتب الأوروبي للبراءات في قبول الطلبات باللغة الألمانية والفرنسية وأن مكاتب جمهورية كوريا واليابان تنظر في فتح المشروع التجريبي للطلبات المودعة باللغات المحلية. ورأى الوفد أن قبول الطلبات باللغة الإنجليزية فقط قد يكون سبباً وراء تردد مودعي الطلبات من تلك البلدان في المشاركة في مشروع البحث والفحص التعاوني.

76. وأكد وفد جمهورية كوريا دعمه للجهود التي تبذلها مكاتب البراءات من أجل توفير فحص عالي الجودة لطلبات البراءات. وأشار إلى الزيادة المطردة في عدد طلبات البراءات وفي عدد مودعي طلبات البراءات في جمهورية كوريا بالتوازي مع نمو حجم التجارة في البلاد. وأشار الوفد أن تقنية "الذكاء الفائق" والتطورات التكنولوجية الأخرى في الوقت الراهن قد أدت إلى ظهور تكنولوجيات أكثر تعقيداً تجعل من الصعب فحص التقنيات الصناعية السابقة وقابلية الحصول على براءة بالنسبة لطلبات البراءات. ومن ثم، يمكن أن يكون التعاون في فحص البراءات بمثابة نقطة انطلاق لزيادة فعالية فحص البراءات وحسن توقيته. ومن ذلك المنظور، ذكر الوفد أن المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) ومكتب مكاتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية (USPO) عقدا مؤتمراً في مدينة سول يهدف إلى التعريف بالوضع الحالي وبأحدث تطورات برامج التعاون الدولي والمبادرات المتعلقة بفحص البراءات بين مكاتب البراءات، وكذلك ضرورات وفوائد وجود منصات تعاون متعددة الأطراف. وأفاد أن أكثر من 300 مشارك حضروا المؤتمر، بما في ذلك مستخدمي الصناعة وأصحاب المصلحة وممثلي مكاتب البراءات في استراليا والبرازيل وفرنسا والهند واليابان وسنغافورة والمملكة المتحدة وغيرهم. وأشار الوفد أن هناك توافق في الآراء بين المشاركين على أنه ينبغي لمكاتب البراءات أن توفر خدمات فحص عالية الجودة للمستخدم، وأن تقلل من الأعمال المكررة. وبالتالي، رأى الوفد أن برامج التعاون المستقبلية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق تلك الأهداف.

77. وأعرب وفد الصين عن رأي مفاده أن بحث وفحص البراءات هي مسألة مهمة للغاية بالنسبة لجودة البراءات من أجل الحد من الازدواجية في العمل وتحسين كفاءة مكاتب البراءات. وأعرب الوفد عن التزامه ببذل الجهود لتعزيز التعاون في مجال فحص البراءات.

78. وأشار وفد اليابان إلى أن مكتب البراءات الياباني يعمل بنشاط لتعزيز التعاون مع مكاتب البراءات الأخرى في مجال البحث والفحص. وأوضح أن بلاده تعمل على مبادرات تعاونية مختلفة، مثل مبادرة المسار السريع لمعالجة البراءات ومبادرة خدمة الوثيقة الكاملة والبرنامج التجريبي الياباني الأمريكي للبحث التعاوني. وعلاوة على ذلك، في يوليو 2018، شرع المكتب الياباني للبراءات في تنفيذ البرنامج التجريبي للبحث والفحص في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بين المكاتب الخمس الكبرى للملكية الفكرية (IP5). ورأى الوفد أن بلاده واحدة من الدول الأعضاء التي ساهمت بشكل كبير في تقديم برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات. وعلى وجه الخصوص، أدخلت اليابان مشروع المسار السريع لمعالجة البراءات مع 42 مكتباً، والذي اعتبرته العديد من الدول الأعضاء كإطار فعال لتقاسم العمل. وأفاد أنه اعتباراً من عام 2018، شارك 48 مكتباً في برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات. وأشار الوفد إلى أن جميع هذه المبادرات التعاونية تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات بين مكاتب الملكية الفكرية، حتى تتمكن من استخدام المعلومات في عمليات البحث والفحص. كما رأى الوفد أن تلك الأنشطة التعاونية سيكون لها آثار إيجابية على جودة وفعالية الفحص في كل مكتب، مشيراً إلى أنه في حين أن هذه

المبادرات قد تكون مفيدة جدا لمكاتب الملكية الفكرية، لن يضطر أي من المكاتب إلى اتباع نتائج الفحص التي تأتي من المكاتب الأخرى، ومن ثم أشار الوفد إلى أنه لن يتم تفويض استقلالية الفحص في كل مكتب من قبل برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات. وفي الختام، أعرب الوفد عن التزامه بمواصلة توسيع التعاون مع المكاتب الأخرى وتعميق العلاقات التعاونية وتبادل الخبرات والمساهمة في المناقشات في اللجنة.

79. وذكر ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث أن الاحتكار القانوني يجب ألا يمتد إلا إلى تلك الاختراعات التي تستوفي معايير الأهلية للبراءة. ورأى ممثل الشبكة أن هناك تحولا تدريجيا في التوازن في نظام البراءات عن طريق خفض معايير منح البراءات وتوسيع نطاق الموضوعات القابلة للحماية ببراءة اختراع وتخفيض الرسوم وتمديد حقوق أصحاب البراءات ومدة حقوق البراءات وفرض عقوبات أشد على الانتهاكات. كما رأى ممثل الشبكة أنه نتيجة لخفض معايير منح البراءات، منحت مكاتب البراءات الرائدة براءات اختراع عريضة للغاية. وعلى أساس هذه الخلفية، أعرب عن شواغل شبكة برهارد للعالم الثالث بشأن ترتيبات تقاسم العمل. ورأى أن مثل هذه الترتيبات ستؤدي إلى التنسيق الوظيفي من خلال الباب الخلفي وإزالة مواطن المرونة المتعلقة بنطاق الأهلية للبراءة. وعلاوة على ذلك، رأى ممثل الشبكة أن ترتيبات العمل هذه يمكن أن تقوّض نطاق البراءات الإقليمية على نحو خطير لأنها تشجع على إجراء الفحص السيادي لطلبات البراءات من خلال المكاتب الخمس الكبرى للملكية الفكرية (IP5)، حيث أن العديد منها معروف بمستوى أدنى أقل بالنسبة للبراءة.

80. وأشار ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية إلى وجود أبعاد ومجالات مختلفة يكون التعاون فيها مثيراً. وفيما يتعلق بمجال جودة البراءة، أعرب ممثل المؤسسة عن دعمه لتبادل المعلومات وقواعد البيانات حول التحديات التي تواجه البراءات، حيث أن القضايا المثارة في الطعون في إحدى الولايات القضائية يمكن أن تكون مشابهة للغاية للقضايا المثارة في ولاية قضائية أخرى. كما أشار إلى أن هناك مشكلة التجدد في مجال البراءات الطبية. وذكر ممثل المؤسسة حالة عقار هوميرا "Humira®" الذي قُدم به حوالي 247 طلب براءة اختراع. وشدد ممثل الشبكة على أنه في حين أن التراخيص الإلزامية متوافرة، إلا أن بعض البلدان لا تستطيع استخدامها بفعالية حيث يصعب العثور على مورّد للدواء بموجب الترخيص الإلزامي. وفي هذا الصدد، أشار ممثل المؤسسة إلى أنه قد يكون من الأسهل العثور على مورّد لدواء إذا كانت هناك إجراءات ترخيص إلزامي تشمل بلدانا متعددة، لأن الجمع بين أكثر من بلد واحد قد يجعله أكثر جاذبية بالنسبة لمورّد عام يدخل إلى السوق.

81. وصرح وفد شيلي بأن المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي يشارك في نظام ركن البراءات كمكتب للتسليم والنفاذ، ويستخدم منصة النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلاوة على ذلك، منذ عام 2018، دخل المعهد الوطني للملكية الصناعية إلى منصة داسك (DASK)، مما سمح بنقل آمن للوثائق بين المكاتب التي تشارك في ذلك النظام. وأشار الوفد إلى أن المعهد الوطني للملكية الصناعية شارك بالبيانات من قواعد بياناته مع مكاتب أخرى وجدد التعاون مع الجمهورية الدومينيكية لتبادل نماذج البحث والفحص. كما أشار الوفد إلى أن المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي قد نفذ أيضا برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات مع تحالف المحيط الهادئ. وسيبدأ قريبا تنفيذ برنامج المسار السريع لمعالجة البراءات، الذي تم تنفيذه بالكامل مع الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وبيرو وأوروغواي، مع السلفادور وأكوادور والجمهورية الدومينيكية. وأفاد أن هناك برامج أخرى للمسار السريع لمعالجة البراءات لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي تعمل أيضا مع كندا والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

مناقشة حول دراسة أخرى حول النشاط الابتكاري (الجزء الثاني)

82. قدمت الأمانة عرضا بشأن الوثيقة SCP/29/4 "دراسة أخرى حول النشاط الابتكاري (الجزء الثاني)" (SCP/29/B). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_b_inventive_step_part_ii_wi.po.pdf

83. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على إعداد وعرض الوثيقة SCP/29/4 وكذلك جميع الوفود على تقاسم خبراتهم والمساعدة في تحسين معرفتهم بمسألة النشاط الابتكاري. وأشار الوفد إلى أهمية مواصلة المناقشات حول هذه المسألة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للنشاط الابتكاري، وأيضا فيما يتعلق بمجالات محددة مثل البيانات الثانوية والاختراعات الكيميائية. ورأى الوفد أن الدراسة حول النشاط الابتكاري أظهرت أنه ينبغي مواءمة بعض الاختلافات في الممارسات في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة الخصائص المختلفة لكل منطقة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بإعداد دراسات حول النشاط الابتكاري في مجالات الاختراعات الكيميائية التي من المقرر عرضها في الدورة الثلاثين للجنة. ولكن، أعرب عن أسفه لأن بعض الوفود لم تقدم ملاحظاتها بشأن الموضوعات، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية، والتي تعتبر موضع اهتمام كثير من الوفود.

مناقشات أخرى حول هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك المناقشات حول المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء.

84. أشار الرئيس إلى أنه تقرر في الدورة السابقة للجنة الدائمة، أن تواصل اللجنة المناقشات حول اقتراح وفد إسبانيا (الوثيقة SCP/28/7). ودعا كذلك الوفود إلى توضيح مقترحاتها فيما يتعلق بجودة البراءات.

85. وأشار وفد إسبانيا إلى اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/28/7، والذي يتضمن الخطوط العريضة للعمل بشأن مختلف جوانب قانون البراءات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، لاسيما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي (AI)، والبيانات الضخمة وسلسلة السجلات. وأعلن الوفد أنه قد انضم إلى الاقتراح وفد فرنسا كراعٍ مشارك، ودعا الوفود الأخرى إلى التفكير في الانضمام كذلك. وأعرب الوفد عن رأيه بأن التطورات التكنولوجية المذكورة في الاقتراح ستعكس عاجلا أم آجلا في قانون البراءات وبالتالي، بوصفها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في مجال البراءات، يتعين على لجنة البراءات ألا تبقى غافلة عن حقيقة واقعة حيث ما يسمى بالذكاء الاصطناعي وسلسلة السجلات والبيانات الضخمة وما إلى ذلك، تلعب دورا متزايد الأهمية في العديد من مجالات الحياة. وصرح الوفد بأن الويبو قد أظهرت بالفعل أنها تدرك ذلك الواقع، كما رأينا في التقرير الذي نُشر في فبراير 2018، حيث أشار 37 مكتبا للملكية الفكرية إلى كيفية استخدام تلك التقنيات الجديدة في إدارته. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى اجتماع مكاتب الملكية الفكرية بشأن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي لفائدة إدارة الملكية الفكرية الذي عُقد في 23-25 مايو 2018، حيث أُفيد بأنه ينبغي بذل الجهود لاستكشاف كيفية التعاون دوليا فيما يتعلق بتلك المسألة بغية تجنب ازدواجية الجهود. كما أشار الوفد إلى أنه في اليوم الأول من الدورة التاسعة والعشرين للجنة البراءات، أشار الرئيس للفقرة 9 من البيان الصادر عقب اجتماع مجموعة العشرين في الأرجنتين، مشيرا إلى أن الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة مهمة جدا ويجب أن يستمر العمل فيما يتعلق بهذه الموضوعات. وأشار الوفد إلى أن مكاتب مثل المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يعقدون أيضا اجتماعات لمناقشة تلك الأسئلة. ورأى الوفد أنه من المهم العثور على إجابات لعدد من الأسئلة مثل تلك الواردة في الوثيقة SCP/28/7 بشأن الذكاء الاصطناعي والبراءات. وبالتالي، وبالنظر إلى حداثة هذه المسألة، اقترح الوفد أنه في الدورة المقبلة للجنة الدائمة، سيتم إعداد وثيقة تلخص كيفية تأثير هذه التكنولوجيات الناشئة على قانون البراءات وعمل مكاتب البراءات. ورأى أن هذا الملخص سيكون بمثابة أساس لمواصلة النظر في المسألة في الدورات المقبلة للجنة. وعلاوة على ذلك، اقترح الوفد عقد مؤتمر مع الخبراء وعقد دورات لتبادل الخبرات في المستقبل.

86. وشكر وفد فرنسا وفد إسبانيا على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/7 وأكد دعمه للاقتراح ورغبته في رعايته بالمشاركة. ورأى الوفد أن مجتمع البراءات ينبغي أن ينظر إلى التقدم التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي وسلسلة السجلات وما إلى ذلك، ويناقش كيفية التعامل الأمثل مع تلك التكنولوجيات الجديدة والبراءات التي يولدها الذكاء الاصطناعي.

وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه من الضروري أن تقوم اللجنة، وهي المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالبراءات، بدراسة هذه المسائل من أجل فهم أفضل للأسئلة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين الذكاء الاصطناعي وسلسلة السجلات وبراءات الاختراع، أيد وفد فرنسا مثله مثل وفد إسبانيا قابلية البراءة للاختراعات القائمة على الذكاء الاصطناعي. واقترح الوفد أن تعد الأمانة وثيقة يتم مناقشتها في الدورات المقبلة تشرح تلك التكنولوجيات الجديدة والتحديات التي تمثلها بالنسبة لبراءات الاختراع ومكاتب البراءات. وعلاوة على ذلك، أيد الوفد تنظيم مؤتمرات مع الخبراء تركز بشكل خاص على قضايا الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توسيع نطاق دراسة مستقبلية حول الذكاء الاصطناعي وبراءات الاختراع. كما أعرب الوفد عن اهتمامه بمواصلة مناقشة كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة مفيدة للمكاتب وكيف سيكون له تأثير إيجابي على عمل المكاتب أو على جودة البراءات من خلال المضي قدماً في عملية البحث والفحص. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد تبادل الخبرات المختلفة للمكاتب المختلفة في استخدام الأدوات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي.

87. وشكر وفد الهند الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/4 وعرضها. وأكد مجدداً على بيانه الذي أدلى به في الدورة الثانية والعشرين للجنة فيما يتعلق بالدراسة بشأن النشاط الابتكاري (الجزء الأول) والدراسة الإضافية حول النشاط الابتكاري (الجزء الثاني) وأفاد أنه لا ينبغي أن تُستخدم هذه الوثائق كأداة لمواءمة مفهوم النشاط الابتكاري. وبالإضافة إلى ذلك، ذكّر الوفد بالبيان الذي أدلى به وفد إسبانيا (SCP/24/3) بشأن الاقتراح بإجراء دراسات إضافية بشأن تقييم النشاط الابتكاري. ورأى الوفد أن النشاط الابتكاري هو إحدى سمات الاختراع الذي ينطوي على تقدم تقني مقارنة بالمعرفة القائمة أو الذي له أهمية اقتصادية أو كليهما، مما يجعل الاختراع غير واضح بالنسبة لشخص ماهر في هذا المجال. وفي هذا السياق، كرر الوفد وجهة نظره بأن اتفاقية تريبس لم تقدم أي تعريف للنشاط الابتكاري والجدة ومنحت الحرية للدول الأعضاء في تحديد ذلك مع مراعاة ظروفها الاجتماعية والتقنية والاقتصادية. كما أعرب عن رأيه بأن دراسة التفسير بشأن البيانات الثانوية من قبل المحاكم في مختلف الولايات القضائية والإجراءات المتبعة في مكاتب البراءات المختلفة ينبغي تكون بمثابة هدف أكاديمي فقط، ولكن لا يمكن اعتبارها معياراً لتقييم النشاط الابتكاري ولا يمكن استخدامها كأداة لمواءمة مفهوم النشاط الابتكاري. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن نظام الاعتراض يلعب دوراً حيوياً في ضمان جودة البراءات، وفي تجربة الهند، أدى إدخال نظام براءات الاختراع للمنتجات ونظام الاعتراض ما قبل منح البراءة في عام 2005 إلى رفض العديد من الطلبات التافهة للحصول على براءات المنتجات خلال مرحلة المعالجة. وصرح الوفد بأنه، في المتوسط، تم إلغاء ثلث البراءات الممنوحة في إجراءات الاعتراض ما بعد المنح. ورأى أن وجود نظام فعال للاعتراض لا يضمن جودة البراءات فحسب، بل يقلل أيضاً من التكلفة والوقت المرتبطين بالتقاضي. ولذلك، اقترح الوفد إجراء دراسة حول مسائل الاعتراض من أجل تعزيز أنظمة الاعتراض. وفيما يتعلق بالتجربة الوطنية للهند، أشار الوفد إلى أن قانون البراءات الهندي يتيح فرصة للجمهور للمشاركة في إجراءات الاعتراض (ما قبل المنح) للطعن في طلب براءة من خلال إثارة اعتراضات لأسباب مختلفة، مما يساعد على ضمان الشفافية في نظام البراءات وتحسين جودة البراءات. وبعيداً عن نظام الاعتراض، ذكر الوفد أن مكتب البراءات الهندي هو أيضاً جزء من المجموعة الفرعية المعنية بالجودة في اجتماع الإدارات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات اعتباراً من عام 2013 وأن مكتب البراءات الهندي يعمل كإدارة بحث دولي / فحص تمهيدي دولي، وقد وضع نظام إدارة الجودة الداخلية الخاص به.

88. وشكر وفد المملكة المتحدة وفدي إسبانيا وفرنسا على مداخلتهما فيما يتعلق بالاقتراح المقدم من وفد إسبانيا. ثم أشار الوفد إلى الاقتراح المقدم من وفود الجمهورية التشيكية وكينيا والمكسيك وسنغافورة والمملكة المتحدة الوارد في الوثيقة SCP/28/8، التي تضمنت مقترحاً بإعداد دراسة من قبل الأمانة تتضمن تجميعاً لرود الدول الأعضاء حول كيفية فهمها لمصطلح "جودة البراءات"، ومساهمات مختلف الوفود في الجلسة التشاركية المنعقدة في إطار الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة في 3 ديسمبر 2018، وأي معلومات أخرى ترغب الوفود في المشاركة بها. ورأى الوفد أن مثل هذه الدراسة ستساعد أيضاً على إبراز أي تحديات مشتركة يتم مواجهتها أو أي نهج ناجحة يتم استخدامها للتصدي لتلك التحديات. واقترح

الوفد أنه يمكن مناقشة الدراسة، التي لن تتضمن أي توصيات، في الدورة المقبلة للجنة الدائمة، حيث أنها قد تساعد على تنوير عمل اللجنة في المستقبل.

89. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) وفدي إسبانيا وفرنسا على اقتراحهما. ورأى الوفد أن أي مناقشات أو أنشطة تتعلق بأثر التكنولوجيات الجديدة ينبغي أن تقتصر على قضايا البراءات، حيث أن لجنة البراءات هي لجنة معنية بالبراءات وقانون البراءات. ثم طلب الوفد توضيحات بشأن موعد إعداد الدراسة المقترحة وما هي الجهة التي ستقوم بإعدادها، هل هي الأمانة أم الخبراء المستقلين، وما إذا كان سيتم أيضاً تنظيم جلسة تشاركية أو جلسة معلومات.

90. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه فيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/8، فإن القصد هو قصري أي عمل مستقبلي بشأن هذه المسألة على مجال البراءات، ولكن على أي حال، يعتمد نطاق وجوانب العمل المستقبلي على الاتفاق الذي تتوصل إليه اللجنة. ومع ذلك، اقترح الوفد أنه يمكن مناقشة دراسة أولية في الدورة المقبلة للجنة، والتي يمكن أن تكون بمثابة الأساس لتحديد الموضوعات التي ينبغي دراستها بمزيد من العمق.

91. وأشارت الأمانة إلى النقطة التاسعة من اقتراح وفد إسبانيا والتي نصت على أنه من أجل تناول الأسئلة المطروحة في الاقتراح، طلب الوفد من الأمانة، إذا أمكن بمساعدة خبراء معروفين في هذا المجال، تنفيذ دراسة أو دراسات تتناول جميع أو بعض الجوانب التي أثرت في النقاط من 6 إلى 8 من الاقتراح، والتي تتعلق بشكل رئيسي بالتحديات التكنولوجية التي أحدثتها بعض التكنولوجيات، وبعض التحديات التي يواجهها نظام البراءات بسبب التطورات في تلك التكنولوجيات. وبالتالي، ترى الأمانة أن ما ينبغي أن تنظر فيه اللجنة هو ما إذا كان طلب إجراء تلك الدراسة، إذا أمكن بمساعدة خبير في تلك المجالات، سيكون مقبولاً كبند للعمل المستقبلي.

92. وأشار وفد المكسيك إلى الاقتراح المقدم من وفود الجمهورية التشيكية وكينيا والمكسيك وسنغافورة والمملكة المتحدة، وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة عملها بشأن جودة البراءات وعملية منح البراءات. ورأى الوفد أن موضوع جودة البراءات موضوع تقني موضوعي له تأثير على تحسين نظام البراءات ككل. كما أشار الوفد إلى أهمية استمرار تبادل المعلومات حول مختلف الممارسات والخبرات والتشريعات في مختلف الدول الأعضاء حول هذا الموضوع. وأعرب عن رأي مفاده أنه عندما تُمنح البراءة وفقاً للقانون وعندما يتم ضمان جودة البراءة، فسيكون هذا المنح مفيداً لنظام البراءات ككل من خلال تشجيع الابتكار وضمان استفادة المبتكرين من الحماية التي يستحقونها. وفي هذا السياق، أيد الوفد إجراء دراسة من جانب الأمانة بشأن النهج ذات الصلة بضمان جودة البراءات وعملية المنح، مع مراعاة الإجابات على الاستبيان حول موضوع جودة البراءات، وأي معلومات مقدمة من جانب الدول الأعضاء وأي معلومات إضافية أخرى قد ترغب الدول الأعضاء في تقديمها، بما في ذلك الجوانب ذات الصلة في تشريعاتها الوطنية. ورأى الوفد أن مثل هذه الدراسة ستسمح للدول الأعضاء بتقاسم والحصول على المعلومات التي يمكن أخذها في الاعتبار لتحسين نظام البراءات وجودة البراءات لديها. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح وفد إسبانيا الوارد في الوثيقة SCP/28/7، حيث يرى الوفد أنه من الضروري معرفة المزيد عن التحديات والفرص التي يثيرها استخدام التكنولوجيات الجديدة في سياق الملكية الفكرية.

93. وأيد وفد سنغافورة البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة، ورأى أن الجلسة التشاركية في إطار الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة كانت مفيدة للدول الأعضاء لأنها قدمت وجهات نظر مكاتب بأحجام مختلفة ومن مختلف المناطق. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالمساهمة الإيجابية في إجراء مزيد من المناقشات حول موضوع جودة البراءات. وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، أيد الوفد اقتراح إجراء دراسة من جانب الأمانة بشأن جودة البراءات وعملية منح البراءات استناداً إلى المعلومات المقدمة في الجلسة التشاركية والردود على الاستبيان فيما يتعلق بمصطلح "جودة البراءات" وأي معلومات أخرى يقدمها الأعضاء.

94. وقال وفد الجمهورية التشيكية إن الجلسة التشاركية قدمت للدول الأعضاء مجموعة واسعة من المعلومات التي يمكن استخدامها لإجراء دراسة حول المسألة تمشياً مع الفقرة 7 بآء من الاقتراح المشترك في الوثيقة SCP/28/8. ورأى الوفد أن مثل هذه الدراسة ستساعد المكاتب الصغيرة والمتوسطة أيضاً على فهم أفضل للنهج المختلفة التي تدعم تحسين جودة البراءات. وأكد الوفد مجدداً دعمه لتنفيذ العمل المستقبلي بشأن بند جودة البراءات.

95. وأعرب ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث عن رأيه بشأن الدراسة الإضافية حول النشاط الابتكاري. وذكر ممثل الشبكة أن هناك نقص أمثلة في الدراسة، مما يضعف فهم المفاهيم التي تمت مناقشتها. وأشار إلى أنه على الرغم من وجود مساحة سياسة كافية حول مسألة النشاط الابتكاري، إلا أنه من الضروري توفير الأمثلة التي تسمح بفهم قوي لكيفية توفير الكثير من الاختبارات لكل مواطن المرونة المتاحة للدول الأعضاء، بحيث يمكن للدول الأعضاء تقييم هذه الاختبارات على أساس أمثلة ملموسة حول الميزة التجارية لتطبيق اختبارات معينة على النشاط الابتكاري. ثانياً، أشار إلى أنه في حالات كثيرة، على سبيل المثال في حالة براءات الانتقاء، لم يكن تحقيق معايير النشاط الابتكاري كافياً للحصول على براءة، ولكن هناك حاجة أيضاً إلى تلبية متطلبات الجودة. ثالثاً، فيما يتعلق بتجارب المحاكم، أشار ممثل الشبكة إلى أنه ينبغي اعتبار أن المحاكم مختلفة حسب الاختصاص القضائي وأنه من الممكن أن تكون الاختبارات التي طورتها بعض المحاكم غير مناسبة للتطبيق في بلدان أخرى ذات ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة. وبالتالي، اقترح ممثل الشبكة إدراج تحذير أو ملاحظة في الدراسة في هذا الصدد. وأخيراً، ذكر ممثل الشبكة أن هناك بعض قضايا الحوكمة التي أثرت أيضاً على جودة الاختراعات والبراءات مثل حقيقة أن مكتب البراءات يتم تمويله من خلال تقديم طلبات البراءات ومنحها، مما يجعل ذلك المكتب أكثر عرضة لمنح المزيد من البراءات، أو بناء قدرات الفاحصين في البلدان النامية، حيث ينبغي توفير التدريب وفقاً للقانون الوطني وإجراءات الفحص الخاصة بها. وبالتالي، رأى ممثل الشبكة أنه ينبغي النظر في مسألة جودة البراءات من منظور أكثر شمولاً بدلاً من قصر المناقشات على معايير الأهلية للبراءة.

البند 7 من جدول الأعمال: البراءات والصحة

مؤتمر لمدة نصف يوم بشأن قواعد البيانات المتاحة للجمهور حول حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات

96. قدم ممثل مؤسسة تجميع براءات الأدوية عرضاً حول قاعدة بيانات براءات الأدوية والتراخيص (MedsPaL) (SCP/29/N). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_n_conference_on_databases_medicines_patent_pool_mpp.pdf

97. وقدمت الأمانة وكذلك ممثل والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين عرضاً عن مبادرة معلومات البراءات للأدوية (Pat-INFORMED) (SCP/29/O). والعرض متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_o_conference_on_databases_wipo.pdf

98. وقدمت أمانة منظمة الصحة العالمية عرضاً حول حالة المعلومات المتعلقة بالبراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات.

99. قدم السيد ريتشارد أ. جيفرسون، الرئيس التنفيذي، كامبيا، أستاذ الابتكار البيولوجي، جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، العاصمة الأسترالية كانبيرا، عرضاً حول LENS.ORG (SCP/29/P). والعرض متاح على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_p_conference_on_databases_richard_a_jefferson.pdf

100. وشكر وفد البرازيل جميع المتحدثين على عروضهم الإعلامية وسأل عن الاختلافات الرئيسية بين قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية ومبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية من حيث المعلومات المقدمة من خلال قواعد البيانات المعنية.

101. وردّ ممثل مؤسسة تجميع براءات الأدوية على السؤال الذي طرحه وفد البرازيل، وأكد أولاً على أوجه التشابه بين قاعدتي البيانات هاتين. وعلى وجه الخصوص، ذكر الممثل أن قاعدتي البيانات كليهما لها نفس الروح والهدف المتمثل في الحصول بشكل أفضل على الوضع القانوني للبراءات الصيدلانية. وأوضح الممثل كذلك أن كلا من قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية ومبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية هما أداتان يمكن لوكالات المشتريات استخدامها لجمع معلومات عن الأدوية التي يعتزمون شراءها. وأوضح الممثل كذلك أن أحد الفوارق بين قواعد البيانات هو مصدر البيانات، فقاعدة بيانات مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية تعتمد حصراً على المعلومات المتعلقة بالبراءات التي تقدمها الشركات المشاركة، في حين تجمع قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية المعلومات في المقام الأول من مكاتب البراءات الوطنية والإقليمية. وأضاف الممثل أن هناك اختلاف آخر في التغطية القطرية، فبينما تركز قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية بشكل رئيسي على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تتمتع مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية بتغطية عالمية. وأشار إلى أن هناك فرق آخر يتعلق بمناطق الأمراض التي تغطيها قواعد البيانات هذه، ففي حين تقدم قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية معلومات عن حالة البراءة والترخيص لفيروس نقص المناعة المكتسبة، والتهاب الكبد الوبائي C، والسل وغيرها من الأدوية الأساسية المسجلة ببراءة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تشتمل مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية على مناطق أمراض معينة لا تغطيها قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية.

102. وتساءل ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث عما إذا كانت قواعد البيانات هذه تشير بوضوح إلى البراءات المعنية بالجزء الرئيسي والبراءات الثانوية، مثل الصيغ والتراكيبات. ورأى أن مثل هذا المؤشر من شأنه أن يساعد واضعي السياسات على اتخاذ إجراءات مناسبة، بما في ذلك استخدام جوانب المرونة. كما تساءل عما إذا كان من شأن وجود عدد كبير من البراءات المبينة في قواعد البيانات هذه أن يخلق حاجزاً أمام وكالات المشتريات يحول دون المضي في عملية الشراء. وأشار كذلك إلى توصية مقدمة من فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية إلى منظمة الصحة العالمية والتي توصي بإنشاء قاعدة بيانات دولية لأسعار الأدوية الحاصلة على براءة والأدوية الجنيسة والبدائل البيولوجية وسأل ممثل منظمة الصحة العالمية عما إذا كان هناك أي تقدم في هذا الصدد.

103. وردّ ممثل مؤسسة تجميع براءات الأدوية على ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث فيما يتعلق بالبراءات الثانوية، وقال إن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية تقدم وصفاً موجزاً لموضوع البراءة المعنية وأشار إلى البراءات المركبة لجزء معين. وأشار الممثل إلى أن قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية لا تتدخل في مسألة الأهلية للبراءة فيما يخص البراءات الثانوية في ولايات قضائية محددة. وأشار الممثل إلى مسألة ما إذا كان الكم الضخم من البيانات قد يشكل حاجزاً أمام وكالات المشتريات يعوقها في المضي قدماً في عملية الشراء، وقال إن الحصول على معلومات عن حالة البراءات للأدوية لاتخاذ قرارات مستنيرة يُعتبر أمراً مهماً لهذه الوكالات. وأضاف أن الفهم الجيد لنظام البراءات من قبل المستخدمين وليس فقط الاعتماد الأعمى على قاعدة بيانات مطلوب أيضاً من أجل أن يتمكنوا من تفسير البيانات.

104. وذكر ممثل منظمة الصحة العالمية، رداً على السؤال الذي طرحه ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث، أن تحديد قاعدة بيانات التسعير مهمة صعبة نظراً لأن الأسعار أكثر تقلباً مقارنة ببيانات البراءات. وأضاف الممثل أيضاً أن قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن أسعار اللقاح (V3P) تجمع معلومات عن أسعار اللقاحات من أكثر من 100 بلد. وتوجد قاعدة البيانات وكذلك الرسوم البيانية التفاعلية متاحة على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية. وذكر الممثل كذلك أن هناك آلية أخرى هي آلية منظمة الصحة العالمية لتقديم تقارير عن الأسعار العالمية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والسل

والملايا، والتي يمكن البحث فيها بحسب البلد والمنهج المحدد. وأبلغ اللجنة كذلك بأن تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية سيُنشر في ديسمبر 2019 ويتضمن معلومات عن تكلفة البحث والتطوير وأسعار عقاقير السرطان.

105. وتساءل ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية عما إذا كان يتعين على البلدان الأخرى تطوير آلية عملية للأدوية البيولوجية على النحو الذي وضعته إدارة الأغذية والأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما سأل المتحدثين عما إذا كانت هناك بعض الفوائد في وضع متطلبات الكشف وعقوبات عن التلاعب في الكشف أو الإفراط في إدراج البراءات في قواعد البيانات.

106. وأشار السيد ريتشارد أ. جيفرسون إلى السؤال المتعلق بالبيولوجيا، وذكر أن المسألة الأساسية التي ينبغي النظر فيها في سياسة البراءات في المستقبل في المجالات ذات الصلة بالصحة هي الميكروبيومات. وأشار إلى أن هذا المجال يمثل فرعاً علمياً أخذاً في النمو، ورأى أن الميكروبيومات سوف تتفوق على المواد البيولوجية في غضون فترة زمنية قصيرة.

107. وذكر ممثل مؤسسة تجميع براءات الأدوية أن عددًا قليلاً من البراءات المتعلقة بالمواد البيولوجية مدرج في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية. كما أشار إلى أن مجال المواد البيولوجية معقد للغاية وأنه من الصعب استخلاص استنتاجات من البيانات المتاحة. وفيما يتعلق بالعواقب المترتبة على عدم إدراج بعض البراءات في قواعد البيانات، ذكر الممثل أن هذا لا ينطبق على قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية، لأنها ليست آلية للكشف عن أصحاب البراءات أنفسهم. كما أشار إلى أن البيانات الموجودة في قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية لا ينبغي أن تفسر على أنها حرية في العمل، وأن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل الدقيق من قبل المستخدمين.

108. وأشارت الأمانة إلى مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية، وذكرت أن شركات الأدوية تقدم طوعاً وبمجرد نية معلومات عن البراءات الرئيسية لمنتجاتها الدوائية المعتمدة في الفئات العلاجية التي تغطيها مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية، وأنها ملتزمة أيضاً بالرد على الاستفسارات حسنة النية المقدمة من وكالات المشتريات. وأفادت الأمانة كذلك بأن المعلومات الواردة في مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية يقصد بها أن تكون ملحقاً بالمعلومات الأخرى الواردة بشأن المنتجات الصيدلانية ذاتها وأن هذه المعلومات ستكون مفيدة في السياق المناسب.

109. وقدمت الأمانة عرضاً بشأن بوابة سجل البراءات (SCP/29/Q). والعرض متاح على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_q_patent_register_portal_wipo.pdf

110. وقدمت الأمانة عرضاً بشأن معايير الويبو لتبادل بيانات الوضع القانوني للبراءات (SCP/29/R). والعرض متاح على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_r_wipo_standard_wipo.pdf

111. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن الحصول على الأدوية يمثل تحدياً رئيسياً، وأنهم ملتزمون بالمشاركة في المبادرات التي تسهل الوصول إلى الأدوية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه ينبغي تجنب أي ازدواج مع عمل المنظمات الدولية الأخرى. واستطرد الوفد قائلاً إن لجنة البراءات لديها ولاية لمناقشة هذه المسألة من منظور نظام البراءات، وإن المجموعة مقتنعة بأن الابتكار والبحث والتطوير للأدوية والتقنيات الجديدة المنقذة للحياة لن يكون ممكناً دون احترام حقوق الملكية الفكرية حيث تلعب حماية البراءة دوراً هاماً للغاية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تقدر المؤتمر الذي دام نصف يوم حول قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. وذكر الوفد أيضاً، كما هو الحال في الدورة السابقة للجنة البراءات، أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تؤيد الشفافية في هذا المجال، وبالتالي فإنها تؤيد برنامج العمل على نحو ما جاء في

اقتراحات وفود الأرجنتين والبرازيل وشيلي وسويسرا، الواردة في الوثيقة SCP/28/10، كما رحبت بإجراء مزيد من التحديثات من قبل ممثلي مؤسسة تجميع براءات الأدوية ومبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية بشأن تشغيل هاتين المنصتين بالإضافة إلى المناقشات حول المبادرات المماثلة القائمة. وذكر الوفد أيضا أنه بناء على تجارب الممارسين في التفاوض على اتفاقات الترخيص، فإنه يتطلع إلى تعلم كيفية إنشاء عملية ترخيص تتميز بالشفافية والكفاءة.

112. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن رغبته في التأكيد على أن الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة وذات الجودة بأسعار مناسبة للجميع يشكل تحديا كبيرا وهدفا رئيسيا للتنمية المستدامة يجب أن يدعمه الجميع. وصرح الوفد بأن العديد من جوانب النظام الصحي تلعب دورا هاما في ضمان إمكانية الحصول على الأدوية وبأسعار في المتناول تسمح بتحمل تكاليفها، مثل الحوافز على البحث والابتكار، وكذلك توفير العاملين الصحيين المؤهلين وتوفير الأدوية بأسعار في المتناول بالإضافة إلى التمويل الكافي. للقطاع وغيرها. واستطرد الوفد قائلا إن عددا من الاستثناءات والتقييدات قد سبّرت بالفعل الوصول إلى الاختراعات المسجلة في الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأمثلة على ذلك استثناء المراجعة التنظيمية واللائحة المتعلقة بالترخيص الإجباري للبراءات المتعلقة بتصنيع المستحضرات الصيدلانية للتصدير إلى البلدان التي لديها مشاكل في الصحة العامة، واللتين تم وضعهما واعتمادهما بسرعة في عام 2006 من قبل الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن هذا الإجراء لم يصبح ملزما إلا في عام 2017. وأشار الوفد إلى أن هذا الموضوع يتم تناوله بشكل مناسب في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات". وفيما يتعلق بولاية لجنة البراءات والويبو، أشار الوفد إلى أنه لا يمكن للجنة أن تتجاوز تفويضها وأن على الوفود مواصلة تبني نهج متوازن، مع مراعاة مختلف العوامل ذات الصلة بالبراءات والصحة. وشدد الوفد أيضا على أن حقوق الملكية الفكرية، مثل البراءات، تحفز الابتكار، مما يؤدي إلى ظهور علاجات جديدة ومحسنة. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد الأمانة على تنظيم المؤتمر الذي دام نصف يوم حول قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، بالإضافة إلى جلسة تبادل الخبرات من جانب الممارسين حول التفاوض على اتفاقات الترخيص. وأشار الوفد إلى أن تلك هي المواضيع التي وجدوها واعدة للغاية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة الشفافية وإصدار ترخيص أكثر سلاسة وتخفيض التكاليف لمصلحة الجميع. وفي الختام، رحّب الوفد بالمناقشات المثيرة للاهتمام حول تلك الموضوعات الهامة للغاية.

113. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكر أن الابتكار المستمر ضروري لمواجهة التحديات الصحية الحالية والمستقبلية. وواصل الوفد حديثه قائلا إن حماية حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك البراءات، تعمل كحافز للابتكار الطبي وبالتالي تسفر عن توافر منتجات طبية جديدة للجميع. وأفاد الوفد بأن من مصلحة الجمهور في جميع البلدان مواصلة البحث والتطوير للمنتجات الطبية الآمنة والفعالة. وأكد من جديد أن البراءات، كحافز للبحث والتطوير، هي جزء من الحل لمشكلة توفر المنتجات الطبية في المستقبل، ولذلك، رأى أنه من المهم مراعاة السياق الكامل للبراءات في مجال الصحة. وذكر الوفد أيضا أن توافر المنتجات الطبية الآمنة والفعالة يمثل مشكلة متعددة الأوجه تشمل أبعادا وعوامل مختلفة، على نحو ما ذكر العديد من الخبراء خلال مختلف دورات لجنة البراءات أو في الدراسات النقدية، مثل الدراسة الثلاثية المشتركة بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية تحت عنوان "تعزيز الوصول إلى التقنيات الطبية والابتكار". وصرح الوفد بأن المجموعة باء تؤيد العمل في إطار بند جدول الأعمال "البراءات والصحة" الذي يأخذ في الاعتبار السياق بأكمله لهذا المجال، وهو ذو صلة بولاية لجنة البراءات، ويتجنب ازدواجية في العمل الذي تقوم به بالفعل لجان أخرى أو غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف. وأشار الوفد إلى أنه يؤيد النظرة الشمولية في مجال البراءات والصحة. كما ذكر أن مشاريع التعاون المختلفة تظهر كيف أن نظام البراءات يحفز الابتكار ويساعد في توفير الابتكارات الرئيسية المتوفرة والمتاحة عن البراءات والاختراعات. وأعربت المجموعة باء عن تقديرها للمؤتمر الذي دام نصف يوم حول قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. وأفاد الوفد بأن هناك أعمالا ابتكارية في هذا المجال في الآونة الأخيرة من جانب الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين، ورأى أن المؤتمر يساعد على تحديد هذه النهج وغيرها من النهج العملية المثمرة لتعزيز النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات التي توفر للمجتمع العالمي والمختصين بالمشتريات بيانات قيمة. وفي

هذا الصدد، أحاط الوفد علماً بالاهتمام بالاقتراح الذي تقدمت به وفود الأرجنتين والبرازيل وشيلي وسويسرا، الوارد في الوثيقة SCP/28/10. وذكر الوفد أيضاً أن مسألة البراءات والصحة ولا سيما مسألة الوصول إلى التكنولوجيات الصحية تمر عبر مناطق تقع بشكل أكبر في مجال هيئات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، وأنه يجري القيام بعمل مكثف في هذا المجال بالفعل من جانب تلك المنظمات والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى. وتابع الوفد أن مجموعته أحاطت علماً بالاهتمام بالاقتراح الذي تقدمت به وفود الأرجنتين وكندا والبرازيل وسويسرا، الوارد في الوثيقة SCP/28/9 Rev.، وشكرتها على تعزيز المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأبدى الوفد استعداداً للعمل الذي من شأنه تعزيز الفهم المشترك للسياسات والمبادرات التي يمكن أن تعزز الوصول إلى المنتجات الطبية. كما أعرب عن تطلع المجموعة بآاء إلى الدورة المقررة لتبادل الخبرات من جانب الممارسين فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاقات الترخيص. ورأى الوفد أن هذه الدورة ستساعد في إلقاء الضوء على الخبرات الملموسة في هذا المجال.

تبادل الخبرات بين الممارسين حول التفاوض على اتفاقات الترخيص

114. وقدمت السيدة روزماري وولسن، كبيرة مديري الملكية الفكرية بمجلس البحوث العلمية والصناعية (CSIR) في بريتوريا، عرضاً بعنوان "التحديات والفرص في مجال ترخيص تكنولوجيات الصحة: وجهة نظر ممارس من منظمة أبحاث أفريقية" (SCP/29/S). والعرض متاح على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_s_sharing_session_on_licensing_rosemary_wolson.pdf

115. وقدم السيد أسامة بن فاضل، مدير مشاريع في وحدة التواصل والتقييم ونقل التكنولوجيا، بمعهد باستور، تونس، عرضاً حول تبادل المعارف والخبرات بشأن التفاوض على اتفاقات الترخيص (SCP/29/T). والعرض متاح على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_t_sharing_session_on_licensing_oussama_ben_fadhel.pdf

116. وقدم السيد إرنستو كافيلير، الشريك في بوسي هيريرا رويز، بوغوتا، عرضاً بعنوان "اتفاقات الترخيص الطوعي لمصنعي الأدوية الجنيسة: هل يتخذون مساراً فعالاً نحو تحسين الحصول على الأدوية في البلدان النامية؟" (SCP/29/U). والعرض متاح على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_u_sharing_session_on_licensing_ernesto_cavelier.pdf

117. وقدم السيد دوريان إيملر، رئيس قسم البراءات الدوائية، صحة الحيوان وصحة المستهلك، باير، ليفركوزن، عرضاً حول الترخيص والصحة (SCP/29/V). والعرض متاح على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_v_sharing_session_on_licensing_dorian_immler.pdf

118. وقدم السيد ريتشارد أ. جيفرسون، الرئيس التنفيذي، كامبيا، أستاذ الابتكار البيولوجي، جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، في كانبيرا، عرضاً بعنوان "تجارب الترخيص المفتوح: مبادرة المصادر البيولوجية المفتوحة (BiOS)" (SCP/29/W). والعرض متاح على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_w_sharing_session_on_licensing_richard_a_jefferson.pdf

119. وقدّم السيد تشارلز غور، المدير التنفيذي لمؤسسة تجميع براءات الأدوية في جنيف، عرضاً بعنوان "مؤسسة تجميع براءات الأدوية: تيسير النفاذ وتعزيز الابتكار" (SCP/29/X). والعرض متاح على الرابط التالي:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/scp/en/scp_29/scp_29_x_sharing_session_on_licensing_charles_gore.pdf

120. وشكر الرئيس الممثلين على عروضهم وسألهم عن مصادر تمويل البحث والتطوير في بلدانهم.

121. وذكر السيد ارنستو كافيلير أنه في كولومبيا، يتم تمويل البحث والتطوير في الغالب من قبل الحكومة والشركات الخاصة. وقال إن الجامعات تحصل أيضاً على أموال من مصادر أخرى، على وجه الخصوص، من ترخيص ابتكاراتها الخاصة.

122. وذكر السيد أسامة بن فاضل أن 30٪ من تمويل البحث والتطوير يأتي من وزارة البحوث في تونس، وأن بعض التمويل الآخر يأتي من وزارة الصحة. وذكر كذلك أن وكالات التمويل الدولية، مثل المعاهد الوطنية للصحة تمول أيضاً البحث والتطوير. كما أشار إلى أن المعهد قد استثمر في البحث والتطوير من عائدات بيع منتجاته الخاصة، مثل لقاح بي سي جي. وذكر أنهم يبحثون دائماً عن مصادر تمويل جديدة للبحث والتطوير.

123. وذكرت السيدة روزماري وولسون أن تمويل البحث والتطوير في جنوب أفريقيا يأتي بالتساوي تقريباً من قطاع الأعمال والحكومة، ومع بعض النسب المئوية الأصغر من الجامعات ومصادر التمويل الأخرى. كما ذكرت أن الإففاق المستهدف على البحث والتطوير في جنوب إفريقيا يبلغ 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

124. وذكر السيد دوريان إيميلر أنه ليس لديه أرقام دقيقة لتمويل البحث والتطوير في ألمانيا. ومع ذلك، افترض أن مصادر تمويل البحث والتطوير ستكون ماثلة لمصادر تمويل البحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أيضاً أن الاتحاد الأوروبي كمنظمة متعددة الجنسيات تستثمر أيضاً في البحث والتطوير، لأنه هناك هدف واضح لدى الاتحاد الأوروبي لجعل أوروبا أكثر قدرة على المنافسة والابتكار. وفي هذا الصدد، أشار أيضاً إلى مبادرات الأدوية المبتكرة، وهي تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاتحاد الأوروبي التي تمول الأبحاث في مجال الصحة والابتكار.

125. وسأل ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث كلا من السيد ارنستو كافيلير والسيد دوريان إيميلر عما إذا كانا على علم بعدد التراخيص الصادرة للشركات الكولومبية وغيرها من الشركات في البلدان النامية الأخرى لإنتاج الأدوية الجنيسة.

126. وذكر السيد ارنستو كافيلير أنه لا يوجد في كولومبيا تسجيل إجباري للتراخيص؛ ولذلك، من الصعب معرفة العدد الفعلي للتراخيص الموجودة. وذكر كذلك أن حوالي 300 شركة أدوية تقدم الأدوية للمستهلكين في كولومبيا، ويحصل معظمها على تراخيص لمنتجاتها.

127. وذكر السيد دوريان إيميلر أنه من أجل ضمان وصول المرضى، فإن هناك مجموعة كاملة من الخيارات المتاحة، وأن باير قد اختارت بالفعل نهجاً مختلفاً من خلال، على سبيل المثال، برامج وصول المرضى وبرنامج التسعير التفاضلي، بطريقة ذات منتجات أكثر ومحددة جغرافياً بدلاً من استخدام برنامج ترخيص واسع النطاق. وأشار إلى أنه يجب على كل شركة أن تجد الحل الأفضل بحيث تقوم، في النهاية، بتسليم المنتج للمريض، وأشار إلى أن تحديد الخيار يعتمد على عوامل مختلفة، مثل خصوصية المنتج ومستوى التعليم وعدد المرضى لكل بلد.

128. وسأل ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية السيد دوريان إيميلر عما إذا كانت باير ستقوم بالتراخيص لمؤسسة تجميع براءات الأدوية بأي من عقاقير السرطان الخاصة بها والتي ليس لديها نية لتسويقها بأسعار في متناول الدول النامية.

129. وأجاب السيد دوريان إيمر على السؤال الذي طرحه ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية، وذكر أنه هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتأكد من أن المرضى المناسبين يحصلون على العقار المناسب بدلا إتاحة هذه الأدوية بسعر رخيص. وعلى وجه التحديد، أشار إلى أهمية العلاج الجيد للأورام، بما في ذلك التشخيص والرعاية في المستشفيات والعلاج. وذكر كذلك أن الترخيص الإجباري، الموجود في الهند لعقار السرطان، ليس هو السبيل الصحيح للتعامل مع المشكلة. وذكر أنه على الرغم من ذلك، قامت باير بتوسيع برنامج الوصول إلى المرضى الخاص بها بحيث يمكن أيضا تزويد عدد كبير من المرضى بالعقاقير مباشرة من باير.

130. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر الأمانة على تنظيم المؤتمر الذي دام نصف يوم حول قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، وعلى تبادل الخبرات في التفاوض حول اتفاقات الترخيص من جانب الممارسين. وذكر الوفد أن كلا النشاطين قدما معلومات ذات صلة يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تيسير الوصول إلى الأدوية. وأشار إلى أن الوصول إلى الأدوية موضوع تعلق عليه مجموعته أهمية كبيرة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للمقترحات الواردة في الوثيقتين SCP/28/9 و SCP/28/10.

131. وشكر وفد الصين جميع المتحدثين الذين قدموا عروض خلال المؤتمر الذي عقد حول قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، والتي قدمت معلومات مفيدة. وشكر الوفد أيضا الأمانة على تنظيم تبادل الخبرات بشأن التفاوض على اتفاقات الترخيص من قبل الممارسين. وأعرب الوفد عن تأييده لتنظيم جلسات التبادل هذه لتمكين البلدان النامية من الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالبراءات. وفيما يتعلق بموضوع البراءات والصحة بشكل عام، شدد الوفد، من ناحية، على أهمية حماية الابتكار، وأكد، من ناحية أخرى، على الحاجة إلى النظر على نحو كامل في الصحة العامة. ولذلك، ذكر الوفد أن إجراء دراسة بشأن البراءات والصحة سيكون مفيدا للغاية. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى تعزيز الفهم لدى جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بشأن مسألة أوجه المرونة، بما في ذلك فهم كيفية التغلب على العقبات من أجل استخدام أوجه المرونة هذه في الممارسة العملية. وأعرب أيضا عن تأييده للاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/9.

132. وقال وفد الهند إن التطورات العلمية والتكنولوجية ينبغي أن تصل إلى جميع البشر بغض النظر عن الحدود الجغرافية. وصرح الوفد بأنه في الوقت ذاته، ينبغي أن يستفيد المبتكر من الإدارة الفعالة للبراءات. وأضاف الوفد أن الدول تتحمل مسؤولية اتخاذ ما يلزم من جهود لتوفير الأدوية لجميع البشر وبتكلفة ميسورة. وذكر الوفد أيضا أن نظام البراءات لا ينبغي أن يكون هو العقبة أمام وصول الأدوية إلى الأشخاص المحتاجين. ورأى أنه يجب على النظام تحقيق التوازن في المصالح بين المبتكر والمجتمع ككل من حيث الصحة العامة. واستطرد الوفد قائلا إن من أهم مسؤوليات نظام البراءات والمبتكر ضمان إمكانية الوصول إلى الأدوية بأسعار في المتناول في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وذكر الوفد أنه على الرغم من أن العديد من العوامل الأخرى تؤثر على توافر الأدوية والقدرة على تحمل تكلفتها، فإن حماية البراءة هي التي تؤثر بشكل مباشر على الحصول على الأدوية في تلك البلدان. وأضاف الوفد قائلا إن على كل الدول الأعضاء العمل من أجل الوصول إلى الأدوية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وفي الوقت نفسه لا ينبغي إضعاف حماية البراءات. وأعرب أيضا عن تأييده للاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/16/7. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/9 لإجراء استعراض للتحليلات والأبحاث الموجودة سابقا بشأن موضوع حماية البراءات والوصول إلى المنتجات الطبية والتقنيات الصحية، واقترح أن يحدد هذا الاستعراض قيودا فيما يتعلق بجوانب المرونة التي يمكن أن تلبى الاحتياجات المتعلقة بالصحة العامة ومناقشة الأمر ذاته بهدف تحديد الحلول ذات التوجه العملي. وذكر الوفد كذلك أن اللجنة ينبغي أيضا أن تنظر في تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية أثناء إجراء مراجعة البحوث. وأشار الوفد أيضا إلى أن مثل هذا الاستعراض يجب أن يقتصر على قضايا قانون البراءات، مثل دور معايير الأهلية للبراءات ونظام فحص البراءات في تيسير الوصول إلى الأدوية والتقنيات الصحية، والتي تمثل توصيات رئيسية لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على

الأدوية. وعلاوة على ذلك، كرر الوفد موقفه بشأن إدراج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في مواصفات البراءات، الأمر الذي سيسهل بدوره الفحص الموضوعي في عملية منح براءات الجودة. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد إدراج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في مواصفات البراءات عندما يكون مودع الطلب على دراية كاملة بالأسماء المذكورة حتى يمكن للفاحص أن ينتهي بسهولة من مسألة الجودة والخطوة الابتكارية ووحدة الاختراع والاستخدام العلاجي للمادة. وواصل الوفد القول إن إدراج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في مواصفات البراءات لن يضمن فقط سهولة الوصول إلى الأدوية ذات الصلة من خلال قواعد البيانات من جانب المجتمع على نطاق واسع، بل سيعزز أيضا التجارة من حيث المفاوضات المتعلقة بالتراخيص والتكليفات المشتركة عن طريق التحديد السهل للمواصفات المتعلقة بفترة معينة من جزيئات الدواء. وكرر وفد الهند موقفه بأنه ينبغي للجنة المشروع في العمل بشأن دراسة جدوى حول إدراج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في مواصفات البراءات. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى الوثيقة SCP/21/9، وأعرب عن عدم موافقته فيما يتعلق بالعبء الذي يقع على عاتق مودع الطلب بشأن تقديم الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية ومسألة جدوى أو ميزة الكشف الإجباري عن الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في مواصفات البراءات عندما يكون مودع الطلب على علم تام بتلك الأسماء المذكورة. وأفاد الوفد بأن إدراج الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في مواصفات البراءات لن يؤدي فقط إلى تقليل وقت البحث في البلدان الأخرى عن منح براءات جودة، بل سيضمن أيضا تجنب إقامة دعاوى الطعن اللاحقة في المحاكم. وفضلا عن ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المقدم من وفود الأرجنتين والبرازيل وسويسرا والذي يطالب بإجراء تحديث منتظم لقواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. ورأى أن مثل هذا التحديث المنتظم سيكون مفيدا للجمهور بوجه عام، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشار إلى أن مجالات الرعاية الصحية الوطنية تنمو بسرعة هائلة، وذكر أنه من المهم الحفاظ على الالتزام بموجب اتفاق تريبس والتزامات الدول بالنظر في القضايا بطريقة متوازنة. وأضاف الوفد قائلا إن سياسة حقوق الملكية الفكرية الوطنية في الهند تركز على تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية والأمن الغذائي وحماية البيئة بين قطاعات أخرى ذات أهمية كبيرة اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية. وخلص الوفد إلى أن أحد أهداف الهند يتمثل في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق تريبس والحفاظ على الضمانات الكافية للصحة العامة من خلال تنفيذ جوانب المرونة الواردة في اتفاق تريبس على المستوى الوطني.

133. وشكر وفد إكوادور وفود الأرجنتين والبرازيل وكندا وسويسرا على اقتراحها الوارد في الوثيقة SCP/28/9. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح لأنه سيمكن الدول الأعضاء من الحصول على رؤية واسعة حول البحوث القائمة بشأن البراءات والوصول إلى المنتجات الطبية والتقنيات الصحية. كما أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الوارد في الوثيقة SCP/28/10 حول إجراء تحديث منتظم لقواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. وشدد الوفد على أهمية تشجيع أي مبادرة من هذا القبيل لجعل نظام البراءات شفافا من أجل تيسير الوصول إلى معلومات وضع البراءات.

134. وأعلن ممثل مؤسسة المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية عن وفاة الدكتور أميت سينغوبتا، وهو أحد نشطاء حركة الصحة العامة. وطلب الممثل كذلك، كجزء من عمل اللجنة المتواصل بشأن البراءات والصحة، تقديم جدول زمني للوثيقة CDIP/14/INF/12 بعنوان "بدائل لنظام البراءات المستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، بما في ذلك آليات الدفع وسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح" في الدورة الثلاثين للجنة البراءات.

135. وذكر ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث أن الحماية الإجبارية للبراءات أسفرت عن حالة لا تتوافر فيها الأدوية للمرضى حيثما تكون مطلوبة. وذكر الممثل أنه نتيجة لذلك، ظهرت البراءات الموجودة على أنها آلية لحماية الربح على حساب حياة الناس. وواصل الممثل القول، على سبيل المثال، فإن عقارين هامين لعلاج السل المقاوم للأدوية المتعددة، وهما بيداكويلين وديلامانيد، مطروحتان بأسعار باهظة (بيداكويلين حوالي 900 دولار أمريكي وديلامانيد حوالي 1200 دولار أمريكي)، وبالتالي فإنها ليسا في متناول الحكومات أو الأفراد. وذكر الممثل أن كلا العقارين مدرج في قائمة منظمة الصحة العالمية

للأدوية الأساسية. وذكر كذلك أن أهداف التنمية المستدامة تضع غاية للقضاء على وباء السل بحلول عام 2030. وأضاف أن ما يقرب من نصف مليون شخص في العالم يعانون من داء السل المقاوم للأدوية كل عام مما يشكل تحدياً خطيراً للصحة العامة. وفي الهند وحدها، هناك ما يقرب من 130000 مريض بالسل المقاوم للأدوية المتعددة سنوياً. وواصل الممثل القول إن الشركات في الهند تتبرع بتلك الأدوية لبرنامج الحكومة ولكن هناك فجوة كبيرة بين الطلب والعرض. وذكر الممثل أن النهج القائم على التبرع لا يؤدي إلى توفير كميات كافية من الأدوية. ورأى الممثل أن الإنتاج والعرض العامين هما السبيل الوحيد للمضي نحو ضمان العرض المستدام لهذه الأدوية. وذكر الممثل كذلك أن الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، ينبغي أن تستفيد من جوانب المرونة، مثل الترخيص الإجباري أو الاستخدام الحكومي، لتيسير استدامة الإنتاج والعرض العامين. وأشار إلى أن النهج الحالي للاعتماد على التبرع بالأدوية غير كاف لتلبية الطلب المتزايد ولمكافحة خطر السل المقاوم للأدوية المتعددة. وأعرب الممثل عن رغبته في اغتنام الفرصة لدعوة الدول الأعضاء إلى الكف عن استخدام الضغط السياسي ضد استخدام الترخيص الإجباري والاستخدام الحكومي. وذكر أن هذا الاستخدام للضغط السياسي يرقى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للحقوق السيادية للدول وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام ويمثل أيضاً انتهاكات للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأخيراً، أعرب الممثل عن تقديره للدكتور أميت سينغويتا، الذي وافته المنية في الأسبوع الماضي. وذكر الممثل أن الدكتور سينغويتا كان رائداً في الكفاح من أجل الحصول على الأدوية وأنه سيظل ملهماً لأتباعه.

البند 8 من جدول الأعمال: سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم

136. قدمت الأمانة الوثيقة SCP/29/5.

137. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على مواصلة العمل في إطار ذلك البند من جدول الأعمال، ولذلك، فقد تلقى باهتمام كبير الوثيقة SCP/29/5 بشأن السرية بين مستشاري البراءات وموكلهم بالإضافة إلى ملخصها، الذي يقدم نظرة عامة على تجميع القوانين والممارسات. وصرح الوفد بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تواصل تأييد نهج القانون غير الملزم بشأن مسألة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم. وأيد الوفد البيان الوارد في الفقرة 14 من ملخص الوثيقة SCP/29/5 الذي ينص على أنه "بينما من غير الواقعي السعي إلى قاعدة موحدة تنطوي على تغييرات أساسية في النظم القضائية الوطنية، فإن عدم اليقين القانوني المحيط بمعالجة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم يمكن أن يؤثر على جودة نظام البراءات على المستوى الدولي". ومع ذلك، قال الوفد إنه لا حاجة إلى صك دولي ملزم قانوناً. وأضاف أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق في وضع يمكنها من تأييد الخطوات الإضافية ذات الطبيعة الموضوعية من أجل معالجة هذه المسألة على المستوى الدولي بطريقة غير ملزمة، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لمودعي طلبات البراءات أو أصحاب حقوق الملكية الفكرية لتلقي المشورة القانونية دون مخاوف من الكشف القسري للاتصالات التي يتلقونها من مستشاري البراءات خاصة. ورأى الوفد أن اللجنة يمكن أن تسهم في دراسة الموضوع على نحو أكثر وتقديم مزيد من المعلومات حول المشكلة وكذلك العمل على الحلول الممكنة.

138. وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وقال إنه يواصل إيلاء أهمية كبيرة لموضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم ويرحب بالاهتمام الذي تواصل اللجنة إيلاءه لهذه القضية الهامة. وشكر الوفد أيضاً الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/5 وملخصها المفيد. وذكر الوفد أنه يتم على نحو متزايد إيداع البراءات ومنحها في مختلف الولايات القضائية. وأشار الوفد إلى أن القضايا المتعلقة بحماية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم تتعلق حقا بإجراءات إيداع البراءات، وكذلك بالمقاضاة والتقاضى بشأن البراءات. وذكر كذلك أن المسألة لها تأثير كبير على كيفية إيداع البراءات وكيفية التعامل مع الاتصالات وفقاً لهذه الإجراءات. وأشار إلى أن مودعي البراءات أو أصحابها يجب أن يكونوا قادرين على الحصول على المشورة القانونية عبر الحدود دون مخاوف من الكشف القسري عن الاتصالات الواردة من مستشاري البراءات خاصة، وقال إن الأنظمة غير الواضحة في هذا الصدد تتسبب في عدم اليقين القانوني وعدم القدرة على التنبؤ والتأثير سلباً على بيئة الابتكار. ولذلك، شدد الوفد على أن استمرار عمل لجنة البراءات في هذه القضية نحو التوصل إلى نتيجة مقبولة من

جانب الطرفين يمثل أمراً بالغ الأهمية. وأشار إلى أن قوانين البراءات تشترط أن يكشف طلب البراءة عن اختراع بطريقة واضحة بما يكفي لأن يقوم الشخص الماهر في المجال بوضع الاختراع موضع التنفيذ، وشدد الوفد على أن حماية السرية لن تؤثر على الكشف عن الاختراع في طلب البراءة. وعلى وجه الخصوص، أكد الوفد على أن شرط الأهلية للبراءة لا يتأثر بأي امتياز لمستشار/مؤكل براءة، ولا تؤثر سرية الاتصال بين مستشاري البراءات وموكليهم على مستوى الأدبيات السابقة المتاحة لفاحصي البراءات. وذكر الوفد أيضاً أن المجموعة باء تواصل الاعتقاد بأن على اللجنة اتخاذ خطوات موضوعية لمعالجة المسألة على المستوى الدولي بطريقة توفر للدول الأعضاء المرونة المناسبة لتكييف نهج مشترك متفق عليه ليطاشي مع نظمها القانونية المعنية. ورأى الوفد أنه ينبغي اتباع نهج قانوني غير ملزم، تم اقتراحه خلال عدة اجتماعات للجنة البراءات. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى مواصلة مناقشة المسألة، بما في ذلك على أساس تجارب الدول الأعضاء للمساعدة في توضيح سبيل المضي قدماً في هذا الموضوع الهام.

139. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/5 بالإضافة إلى ملخصها. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة تقدم نظرة عامة جيدة للغاية للحالة الراهنة للمناقشة حول هذه القضية. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن الموضوع يستحق اهتماماً جدياً. وصرح الوفد بأن مودعي البراءات وأصحابها ينبغي أن يكونوا قادرين على تلقي المشورة القانونية عبر الحدود دون مخاوف من الكشف القسري للاتصالات الواردة من مستشاري البراءات خاصتهم. وشدد الوفد على أن عدم وجود الأنظمة الوطنية و/أو عدم الوضوح قد يعيق بشكل خطير التعاون اللازم بين مستشاري البراءات وموكليهم. وواصل الوفد القول إن الشركات والعلاقات التجارية أصبحت أكثر عولمة، وأن الشيء نفسه ينطبق على المخترعين ومصير اختراعاتهم. وهكذا، ذكر الوفد أن السرية عبر الحدود في الاتصال بين مستشاري البراءات وموكليهم الذين يعملون على مستوى العالم ينبغي أن يكون شيئاً يمكن أن يعتمد عليه أصحاب المصلحة. وأعرب عن أمله في أن تتقدم المناقشات حول مشكلة كيفية ضمان السرية الكافية في عملية التقاضي في لجنة البراءات. وبينما أقر الوفد بالحاجة إلى بعض المرونة في النظم القانونية المختلفة، فقد رأى أن لجنة البراءات قد تسهم في زيادة الوعي بهذه المشكلة وفي الطلب المتزايد من جانب الممارسين لحلها. وفي الختام، قال الوفد إنه على الرغم من افتحاحه على معرفة البدائل للتوصل إلى حل، فإن نهج القانون غير الملزم هو وسيلة واعدة لتحقيق الهدف المنشود.

140. وأعرب وفد كندا عن سعادته بإعلانه أنه كجزء من استراتيجية الملكية الفكرية الخاصة به، فقد طرح إجراءً في البرلمان ينشئ كلية لوكلاء البراءات والوكلاء التجاريين. وذكر الوفد أن هؤلاء الوكلاء هم العناصر الرئيسية لنظام الابتكار الإيكولوجي حيث أنهم يساعدون المخترعين في ضمان حقوق الملكية الفكرية. وبعد منح امتياز قانوني لحماية الاتصالات بين وكلاء الملكية الفكرية وموكليهم في عام 2016، ستواصل الكلية الجديدة ضمان إجراء مناقشات كاملة وصریحة مع وكلاء الملكية الفكرية التابعين لها، وأن بإمكانهم الوثوق بالنصيحة التي يتلقونها من هؤلاء المهنيين المهمين. وأضاف الوفد أن القانون الجديد سيتطلب من الوكلاء الالتزام بقواعد السلوك المهني، وأن يأذنوا للكلية بتلقي الشكاوى وإجراء تحقيقات في سوء السلوك المهني المحتمل، وفرض تدابير تأديبية، إذا لزم الأمر. وخلص الوفد إلى أن تنفيذ إطار الحوكمة الحديثة لوكلاء الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى: "1" ضمان الحفاظ على المعايير المهنية والأخلاقية وضمان حماية اتصالات الامتيازات. "2" توضيح توقعات الموكليين. "3" دعم تقديم المشورة فيما يتعلق بالجودة من المتخصصين في مجال الملكية الفكرية.

141. وشكر وفد الصين الأمانة على الوثيقة التي أعدت بشأن موضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، وكذلك على تنظيم جلسة لتبادل الخبرات ومشاركة الحالات القضائية للدول الأعضاء في تنفيذ سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم من خلال التشريعات الوطنية، بما في ذلك القضايا العابرة للحدود، في الدورة السابقة للجنة البراءات. وأكد الوفد رأيه بأن الموضوع يجب أن ينظم من خلال القوانين الوطنية ويجب أن يُترك للنماذج والتقاليد التشريعية في كل بلد. وشدد الوفد على أنه لا يوجد في تشريعات العديد من الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص في قانون البراءات في الصين، أي حكم يتعلق بسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم. وأكد الوفد على وجوب احترام التقاليد

القانونية المختلفة للبلدان، وبالتالي ينبغي أن تقرر القوانين الوطنية ما إذا كان من الضروري إنشاء نظام لحماية سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم. ورأى الوفد أن المرحلة الحالية لم تتضح بعد لاعتماد إطار دولي بشأن هذه المسألة.

142. وأكد وفد الهند من جديد وجهات نظره التي عبر عنها في جلسات سابقة للجنة البراءات بأن سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم تفرض سلطات قضائية إضافية، وهو انتهاك واضح للسلطة السيادية للدولة، وأن هذه الحماية لا تعترف بها اتفاق تريبس أو اتفاقية باريس. وكرر الوفد أنه في قانون البراءات الهندي، ليس هناك أي حكم لامتياز الموكل المحامي. وذكر الوفد أيضا أن مواطني الهند خريجي كليات العلوم ممن اجتازوا اختبار وكيل براءات يمكن أن يمارسوا العمل كوكيل براءات حتى بدون الحصول على شهادة في القانون. وكرر الوفد أيضا أن المواطنين الهنود هم وحدهم الذين يحق لهم العمل كوكلاء للبراءات في الهند، وبالتالي ليس هناك أي مجال لتمديد أي امتياز لأي وكلاء براءات أجنبية. وذكر الوفد أيضا أن المادة 126 من قانون الأدلة الهندي 1872 تنص على أنه لا يجوز السماح لأي محام أو وكيل مفوض بالكشف عن الاتصالات التي يقوم بها موكله أو المشورة التي يقدمها أثناء فترة عمله ما لم يكن هناك غرض غير قانوني أو لإظهار جريمة أو احتيال بعد بدء عمله. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن المادة 129 من قانون الأدلة تنص على أنه لا يجوز إجبار أي شخص على الكشف للمحكمة عن أي اتصال سري بينه وبين مستشاره القانوني، إلا عندما يقدم نفسه كشاهد، بالقدر اللازم لتوضيح الأدلة المقدمة. وأخبر الوفد اللجنة أيضا بأن المحكمة العليا في الهند قد أصدرت حكما يمنع الشركات القانونية/المحامين الأجانب من إنشاء مكاتب في الهند ولا يسمح لهم إلا بالقدوم إلى الهند بصفة مؤقتة للمشورة بشأن القانون الأجنبي فقط وللمشاركة في التحكيم التجاري الدولي. ورأى الوفد أن الواجب المهم لمحامي البراءات يتمثل في تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بطلب البراءة، وبالتالي فإن أي محاولة لتنسيق امتياز الموكل المحامي سيؤدي في نهاية المطاف إلى منح معيب وغير قابل للتطبيق لبراءة. ورأى الوفد أنه يمكن حماية أي سرية للتواصل بين الموكل ومحاميه من خلال اتفاق لعدم الكشف.

143. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده لبيان الذي أدلى به باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على عملها الممتاز في تحديث الوثيقة الخاصة بسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم (الوثيقة SCP/29/5). وأفاد الوفد بأن الوثيقة SCP/29/5 تشير إلى أهمية الاتصال المميز، الذي يتمثل الغرض منه في تشجيع الموكلين على طلب المشورة والأشخاص الذين يقدمون المشورة على أن يتحلوا بالشفافية والأمانة والصراحة الكاملة في العملية. وذكر الوفد أنه ينبغي على الموكل تقديم جميع المعلومات ذات الصلة للحصول على أفضل نصيحة، حتى لو كانت تلك العناصر غير مؤاتية لأغراضه. وأضاف الوفد أنه من أجل ضمان تقديم مشورة قانونية ذات جودة عالية، لا ينبغي تقييد التواصل بين المستشارين والموكلين بسبب الخوف من الكشف عن اتصالاتهم. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة SCP/29/5 تسلط الضوء على الصعوبات التي قد يواجهها مستشارو البراءات والموكلون في الحالات العابرة للحدود. وعلى وجه الخصوص، ذكر الوفد أنه، كما ذكرت الدراسة، قد تكون سرية الاتصالات بين المستشار وموكله محمية بموجب القواعد والممارسات في بلد المنشأ؛ ومع ذلك، قد لا يتم الاعتراف بهذه العلاقة السرية وحمايتها في الدول الأجنبية في حالات التناقض. وشدد الوفد على أن المسألة تتعلق بالممارسين والموكلين في مجال البراءات في جميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد أيضا إلى أن الدراسة توضح أنه في بعض البلدان، لا يتم حماية الاتصالات بين محامي البراءات وموكلهم، وأن نطاق الاتصالات بين المستشارين وموكلهم الأجانب يختلف من بلد إلى آخر. وأشار الوفد أيضا إلى أنه فيما يتعلق بالجوانب العابرة للحدود، تقدم الدراسة تلخيصا لبعض المسائل المتعلقة بالافتقار إلى السرية في البلدان الأجنبية بسبب عدم الاعتراف بسرية الاتصالات مع مستشاري البراءات غير المحامين، أو عدم اليقين القانوني بشأن الاعتراف بالامتيازات الأجنبية والتزامات السرية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن الدراسة تناقش عدم وجود تدابير قانونية وعملية شاملة لتجنب الكشف القسري للاتصالات السرية في السياقات العابرة للحدود. وأشار الوفد إلى أن هناك مجالا آخر من انعدام الأمن يتعلق بمعاملة المشورة المقدمة من مستشاري البراءات المحليين، وذكر أن عدم اليقين القانوني المحيط بمعالجة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم في مختلف الولايات القضائية قد يؤثر على جودة نظام البراءات على المستوى الدولي، كما ورد في الوثيقة SCP/29/5. وأفاد الوفد أيضا بأن الوثيقة تناقش عدة سبل انتصاف لمعالجة القضايا، على سبيل المثال، من خلال القوانين الوطنية لتوفير نفس التأثير للاتصالات مع مستشاري البراءات الوطنيين والأولئك

الذين لديهم مستشاري براءات أجنب معينين، بما في ذلك مستشارو البراءات من بلدان القانون المدني والقانون العام على السواء. واتفق الوفد في الرأي على أنه في حين أن هذا النهج سيسمح للبلدان بالحفاظ على جوانب المرونة الخاصة بها فيما يتعلق بالقانون الموضوعي، إلا أنه لن يحل معضلة عدم التماثل في الحماية عبر الحدود لسرية المشورة المتعلقة بالملكية الفكرية. وواصل الوفد قائلاً إن هناك خياراً آخر يتمثل في تحديد معيار أدنى مشترك على المستوى الدولي يمكن تطبيقه في القوانين الوطنية استناداً إلى التقاليد القانونية المحلية والإطار القانوني المحلي. وذكر الوفد للجنة بأنه اقترح، خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة البراءات، العمل على قانون غير ملزم كحل للجوانب العابرة للحدود للمسألة. وأشار الوفد إلى أن هذا الإطار قد يحتوي على تعريفات عامة للمصطلحات الرئيسية، مثل مستشار البراءات أو المعلومات المتميزة، ومعايير الحماية الدنيا. وأوضح الوفد أن مثل هذا الإطار قد يكون بمثابة نموذج للقوانين الوطنية، وسيكون له ميزة كبيرة، لأنه سيوفر نهجاً مرناً يسمح بالتشريعات الوطنية وفقاً للخلفية القانونية للدولة العضو وتقاليدتها واحتياجاتها. وفي الختام، كرر الوفد اقتراحه وشجع الدول الأعضاء على الدخول في مناقشات حول محتوى إطار غير ملزم.

144. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للأمانة لإعداد الوثيقة SCP/29/5 والعرض المرتبط بها. وأشار الوفد إلى وجود وجهات نظر متباينة جوهرياً بين الدول الأعضاء بشأن مسألة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، وذكر أنه في هذه المرحلة، من السابق لأوانه مناقشة أنشطة وضع القواعد والمعايير، بما في ذلك الصك الدولية غير الملزم قانوناً. وشدد على الحاجة إلى احترام تنوع النهج الوطنية بشأن هذه المسألة.

145. وقال وفد اليابان إنه لضمان أن محامي البراءات وموكليهم يمكنهم الحفاظ على اتصالات صادقة وصریحة، وينبغي أن تكون مثل هذه الاتصالات محمية بشكل صحيح في كل بلد. وذكر الوفد أيضاً أن إنشاء نظام محسّن يحمي السرية على نحو أفضل، سيكون مفيداً للغاية لجميع الدول الأعضاء في أن تفهم وتتعرف على القوانين والأنظمة والحالات القضائية والخبرات في الولايات القضائية الأخرى. وشدد الوفد على أهمية لجنة البراءات في توفير منتدى لمناقشة جميع تلك القضايا، التي تواصل إعلاء قيمتها. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للأمانة لما بذلته من جهود كبيرة في إعداد الوثيقة SCP/29/5 التي رأى أنها مفيدة. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى معالجة المسألة من منظور عابر للحدود، وذكر أنه ينبغي مواصلة المناقشات لبحث إمكانية إنشاء إطار دولي، يمكن قبوله من جانب عدد كبير من البلدان.

146. وقال وفد جمهورية كوريا إنه يعترف تماماً بأهمية مسألة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، لا سيما جوانبها العابرة للحدود، حيث أن النزاعات الدولية حول حقوق البراءات تشهد تزايداً على الصعيد العالمي. وصرح الوفد بأن أهم شيء يمكن عمله لكي يتم حماية اختراع في السوق العالمية هو الاتصالات القائمة على السرية بين مستشاري البراءات وموكليهم. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن مناقشة الموضوع بفاعلية وعلى النحو المرجو في لجنة البراءات، رغم أن كل دولة عضو تعمل في ظل أنظمة قانونية مختلفة. وشدد الوفد على أن سرية الاتصالات بين مودعي طلبات البراءات ذوي النوايا الحسنة ومستشاري البراءات خاصتهم لا ينبغي أن تتعرض للضرر ولا أن يتم انتهاكها بسبب الأنظمة المختلفة. وأعرب عن أمله في أن تبذل الدول الأعضاء جهوداً لتحقيق نتائج بناءة بشأن هذه القضية من خلال المشاركة في المناقشات بعقلية منفتحة.

147. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على إعداد مجموعة من القوانين والممارسات المتعلقة بسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، ولا سيما في الحالات العابرة للحدود. ورأى الوفد أن الموضوع ذو أهمية كبيرة وشجع الدول الأعضاء على مواصلة مناقشة تجاربها المتعلقة بالقضية في لجنة البراءات. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن منح السرية/الامتياز للاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم لا يجد بأي شكل من الأشكال من شرط الكشف المنصوص عليه عملياً في جميع قوانين البراءات كشرط للحصول على براءة.

148. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/5 والعرض المرتبط بها. وأشار إلى موقف مجموعته بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وعلى وجه الخصوص، رأى الوفد أنه ينبغي احترام التقاليد

القانونية المختلفة وأن التشريعات الوطنية هي التي ينبغي أن تقرر حماية سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، ومدى هذه الحماية.

149. وذكر ممثل غرفة التجارة الدولية أن الغرفة هي منظمة متعددة القطاعات للأعمال والصناعة. وأشار إلى أنه، على نحو ما ورد في الاجتماعات السابقة للجنة البراءات، تواصل الغرفة اعتبار أن السرية بين مستشاري البراءات وموكليهم مسألة عابرة للحدود وهامة للغاية في مجال البراءات. ولذلك، أيد الممثل مواصلة العمل في اللجنة بشأن هذا الموضوع.

150. وأشار ممثل مؤسسة المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية إلى الأبعاد العابرة للحدود لسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، بما في ذلك آثارها على التحقق من صلاحية البراءات.

151. وذكر ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث أن متطلب الكشف هو أحد المتطلبات الأساسية في قانون البراءات ولذلك ينبغي على مكاتب البراءات التأكد من أن الطلب يفني بالمتطلبات. وواصل الممثل القول إن توسيع نطاق السرية أو الامتياز لمحميي البراءات من شأنه أن يؤثر سلبا على قدرة مكاتب البراءات على ضمان الكشف الكامل عن الاختراع في الطلب. وذكر الممثل أنه في هذا الصدد، من المهم دراسة دور محامي البراءات في نظام البراءات ككل. وواصل الممثل القول بأن محامي البراءات يساعدون في صياغة طلب البراءة، بما في ذلك المطالبات. وعلاوة على ذلك، ذكر أن فن صياغة البراءات يتمثل في أن المعلومات المحدودة التي تم الكشف عنها في الطلب ستؤدي إلى توسيع نطاق المطالبات. ولذلك، ذكر أنه من المهم أن يكون لدى مكاتب البراءات القدرة على اكتشاف الوثائق لضمان الوفاء بمتطلبات كفاية الكشف. وأشار الممثل أيضا إلى أنه لا يوجد دليل ملموس على أن المحكمة أو مكتب البراءات قد أمر بالكشف عن الاتصالات، وبالتالي تم رفض البراءة، التي كان ينبغي منحها. وخلص الممثل إلى أنه لمصلحة الشفافية والمساءلة، ليس من المفيد تمديد امتياز الموكل المحامي إلى العاملين في مجال البراءات.

152. وشكر ممثل الاتحاد الدولي لمحميي الملكية الفكرية الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/5 المحدثة، وأعرب عن إعجابها بها، وكذلك ملخصها والعرض المرتبط بها. وأفاد الممثل بأن الاتحاد يدرك أهمية حماية المشورة المتعلقة بالملكية الفكرية للسماح للموكل بإجراء اتصالات صريحة وكاملة وصادقة وغير مقيدة مع مستشاري الملكية الفكرية المؤهلين أو المعتمدين على نحو مناسب. كما ذكر الممثل أن سرية الاتصالات بين مستشاري الملكية وموكليهم في مجال الملكية الفكرية قد تخضع للكشف في بعض الولايات القضائية، سواء عمل المستشار داخل الولاية القضائية أو خارجها، وحتى إذا قد تم توفير الحماية من الكشف لهذه الاتصالات التي يقوم بها مستشار يعمل في إطار الولاية القضائية. وذكر الممثل أن حقوق الملكية الفكرية يجب أن تكون قابلة للإنفاذ في كل ولاية قضائية حيثما وجدت. وذكر كذلك أنه ينبغي أن يتمكن الأشخاص من الحصول على مشورة شاملة وصريحة في سرية من مستشاري الملكية الفكرية بشأن اكتساب حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، استنادا إلى المعرفة الكاملة بالوقائع ذات الصلة، وطنيا ودوليا. ولذلك، رأى أن الاتصالات من وإلى هؤلاء المستشارين والمستندات التي يتم إنشاؤها لأغراض هذه المشورة يجب أن تكون سرية للأشخاص الذين يتم تقديم المشورة لهم وحمايتهم من الكشف القسري إلى أطراف ثالثة، ما لم يقر الأشخاص الذين يتلقون المشورة بالكشف طوعا عن مثل هذه الاتصالات. وبالتالي، حث الممثل الدول الأعضاء على دعم مطلب السرية لهذه الاتصالات وتوسيع نطاق الحماية/الامتيازات التي تنطبق محليا على المشورة المتعلقة بالملكية الفكرية التي يقدمها مستشارو الملكية الفكرية المؤهلون أو المعتمدون بشكل مناسب في بلدان ومناطق أخرى من أجل تفادي الكشف عن المشورة السرية. وبالتالي، فقدان السرية في تلك النصيحة في كل مكان. وأوضح الممثل كذلك أن العواقب السلبية لفقدان هذه الحماية تشمل أن يقرر أصحاب حقوق الملكية الفكرية عدم التجارة في دول معينة أو عدم إنفاذ حقوقهم في هذه الدول، إذا كانت عواقب ذلك قد تؤدي إلى الكشف عن اتصالاتهم المتعلقة بالمشورة فيما يخص الملكية الفكرية واستخدامها ضدهم على الصعيد المحلي والدولي. وفي الختام، أعرب الممثل عن التأييد الشديد من جانب الاتحاد الدولي لمحميي الملكية الفكرية لإبقاء الموضوع على جدول أعمال اللجنة، واقترح على اللجنة أن تشارك في جلسة مشاركة أخرى وأن تقوم بتجميع وثيقة مرجعية حول هذا الموضوع.

153. وشكر ممثل الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية على العمل الذي قام به بشأن القضية الهامة التي يجري مناقشتها. ولفت الممثل انتباه اللجنة إلى بيانه الذي أدلى به في الدورة السابقة للجنة البراءات. وسلط الضوء على حقيقة أن مسألة سرية الاتصالات لا تتصل فقط بمرحلة إيداع طلب البراءة ولكن أيضا بعد منح البراءة. وأوضح الممثل أن الموكل قد يسأل مستشاري البراءات الأجانب، على سبيل المثال، عما إذا كان من المفيد أو الخطير اتخاذ نوع من الإجراءات القضائية فيما يتعلق بتزوير منتجه في سوق أجنبي من جانب المنافس، بالنظر إلى خصوصيات التشريع المعني. ورأى أن هذه المشاورات ينبغي أن تظل سرية. وأخيرا، أب ابدى الممثل استعداده للمشاركة في إعداد أي وثيقة بشأن هذه المسألة، على أساس أن هناك حاجة إلى الحفاظ على مختلف التقاليد القانونية في مختلف البلدان.

154. وقال ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات إنه من المهم الاحتفاظ بموضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم في جدول أعمال لجنة البراءات، وأن لجنة البراءات هي أنسب مكان لمناقشة هذه المسألة. وذكر الممثل أنه في اليابان، عملا بالمادة 197 من قانون الإجراءات المدنية، يحق للممثلين المهنيين، بمن فيهم محامو البراءات، رفض الشهادة فيما يتعلق بالأمر لكي يشعر الموكلون بالاطمئنان ويكشفون عن أسرارهم لممثلهم المهنيين من أجل الحصول على المشورة المناسبة. وذكر الممثل أيضا أنه بمجرد إتاحة المعلومات للجمهور في أحد البلدان، فمن المستحيل استعادة المعلومات على أنها سرية في بلدان أخرى. وأشار الممثل إلى قول مأثور يقول "من شأن الثقب الصغير أن يُغرق السفينة الكبيرة"، وذكر أن أي حادث صغير في بلد ما يمكن أن ينتشر حتما في بلدان أخرى. ولذلك، رأى الممثل أن سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم ينبغي الحفاظ عليها بشكل مناسب في إطار دولي بدلا من معالجتها وفقا لكل قانون محلي على حده. وذكر الممثل أيضا أنه لمناقشة هذه المسألة، يتعين النظر، بطريقة شاملة، في الاختلافات بين النظم القانونية في كل بلد وعناصر معينة بين كل بلد، مثل الاختلافات في متطلبات الأهلية لمستشاري البراءات والاختلافات بين القانون المدني والقانون العام وفي الختام، قال الممثل إن اتباع نهج القانون غير الملزم هو أفضل طريقة للنهوض بالمناقشات حول هذه القضية.

البند 9 من جدول الأعمال: نقل التكنولوجيا

155. قدمت الأمانة الوثيقة SCP/29/6.

156. وأشاد وفد الهند بعمل الأمانة في إعداد الوثيقة SCP/29/6 بشأن المعلومات المتعلقة بأحكام قانون البراءات التي تساهم في نقل التكنولوجيا بفعالية، بما في ذلك كفاية الكشف. وأشار الوفد إلى أن المادة 7 من اتفاق تريبس تنص على أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها يجب أن يساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية وبطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وإلى التوازن في الحقوق والواجبات. وذكر الوفد أن نقل التكنولوجيا هو أحد أهداف سياستهم الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن نقل التكنولوجيا يُستخدم للحصول على قيمة لحقوق الملكية الفكرية من خلال التسويق ووضع مبادئ توجيهية مناسبة للترخيص التعاقدية لتعزيز جميع البراءات وترخيصها لابتكار منتجات وخدمات قائمة على حقوق الملكية الفكرية. كما أبلغ الوفد اللجنة أنه بعد تلك المبادرة، تم نقل العديد من التقنيات في الهند من المؤسسات الممولة من القطاع العام إلى الشركات الخاصة. وذكر الوفد أيضا أنه على الرغم من أن المادة 29 من اتفاق تريبس تنص على مطلب كفاية الكشف عن الاختراعات في طلبات البراءات، فإن المكان المناسب لمناقشة هذا المطلب هو في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بجودة البراءات، بما في ذلك نظم الاعتراض. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمطلب كفاية الكشف، ذكر الوفد أن مودع الطلب عليه التزام بالامتنال لمطلب كفاية الكشف وأن الجمهور يجب أن يكون قادرا على الاستفادة من الكشف من أجل تحسين التكنولوجيا المحمية براءة. وتمكن المواصفات، التي ستصبح وثيقة عامة بعد النشر القانوني، المجتمع البحثي من السعي لتحقيق مزيد من التطوير في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأنه بعد إدخال نظام البراءات في الهند في عام 2005، أصبح فحص الطلبات المتعلقة ببراءات المنتجات، ولا سيما في مجال المستحضرات الصيدلانية، يشكل تحديا أمام الفاحصين، ولا سيما فيما يتعلق بفحص مطالبات ماركوش. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن معظم الدول الأعضاء قد تواجه أيضا مشكلات مماثلة في

معالجة طلبات البراءات المطالب بها في تنسيق ماركوش. ولذلك، التمس الوفد من الأمانة إجراء مسح أو دراسة للتأكد من وجود مطلب شائع لكفاية الكشف فيما يخص مطالبات ماركوش بين الدول الأعضاء.

157. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/6. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة جمعت المعلومات المقدمة في الدورات السابقة للعديد من اللجان. كما أعرب الوفد عن رغبته في شكر الدول الأعضاء على مساهمتهم القيمة أثناء إعداد هذه الوثيقة. وأفاد الوفد بأن مجموعته تقرر بالفوارق في الممارسات القانونية الوطنية بشأن هذه المسألة. ولذلك، رحّب بشكل خاص بنشر أفضل الممارسات في أحكام قانون البراءات التي تساهم في نقل التكنولوجيا بفعالية وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مهمة. وعلاوة على ذلك، أقر الوفد بالعمل الذي تقوم به الأمانة في هذا المجال، بما في ذلك التحديث المستمر لصفحة الويب على الويب الخاصة بنقل التكنولوجيا. وحث الوفد الويبو على مواصلة تشجيع نقل التكنولوجيا، وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن استخدام الحلول التكنولوجية الموافق عليه قانوناً من شأنه تعزيز التنمية. وبعد ذلك، شدد الوفد على أن تسويق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا من القضايا الهامة لأعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ومع ذلك، رأى أن مسألة الترويج والتثقيف ينبغي أن تكون في إطار المنتديات المناسبة. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن لجنة التنمية تهدف خصيصاً للترويج للقضايا ذات الصلة بنقل التكنولوجيا. ولذلك، فإن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ستؤيد البلدان التي تدعو إلى تجنب أي ازدواجية في العمل، مع مراعاة تناول مسألة نقل التكنولوجيا في لجنة التنمية.

158. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة الممتازة SCP/29/6. وأفاد الوفد بأن الوثيقة تقدم مجموعة جيدة للغاية من الخبرات والمعلومات المتبادلة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بجوانب نقل التكنولوجيا من خلال أحكام قانون البراءات وخاصة مطلب كفاية الكشف. وصرح الوفد بأن الوثائق الخاصة بكل بلد على حدة تعرض محاولات ومبادرات مختلفة للتعامل مع تلك الموضوعات وكيفية القيام بالتسويق بمجرد حدوث الابتكار. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد وفود كندا وشيلي والصين وكولومبيا وجمهورية التشيك وفرنسا وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على مساهماتهم القيمة. واستطرد الوفد قائلاً إن مطلب كفاية الكشف يوفر أرضية مشتركة للجمهور وكذلك لأصحاب المصلحة المهتمين بالاختراع مما يعزز استخدام الاختراع وينشر المعرفة في الوقت نفسه. وأشار إلى أن كلا الجانبين يساهم في نقل التكنولوجيا. وفي حين أبدى الوفد اهتمامه بالاستماع إلى أمثلة وقصص نجاح فيما يتعلق بتأثير أحكام قانون البراءات على نقل التكنولوجيا، فإنه أعرب عن رغبته في التذكير بموقفه بعدم إغفال تجنب ازدواج العمل الممتاز الذي قدمته الويبو في إطار لجنة التنمية. وذكر الوفد كذلك أنه لا يوجد شك في أن نقل التكنولوجيا يتم تطويره من خلال الاستخدام المناسب لنظام البراءات وخاصة المعرفة التي يوفرها الكشف عن الاختراع. وواصل الوفد القول إن نقل التكنولوجيا له أهمية بالغة لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ويُعد سمة مميزة للغاية للعالم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين. وهكذا، شجّع الوفد الويبو على مواصلة الانخراط في أنشطة لتشجيع نقل التكنولوجيا. ومع ذلك، أعرب عن رغبته في التأكيد على أنه فيما يتعلق بهذه الأنشطة التي تهدف بشكل رئيسي أو محدد إلى تعزيز التنمية، فإنه ينبغي مناقشتها في إطار لجنة التنمية.

159. وأحاط وفد الصين علماً بالوثيقة SCP/29/6، وأشار إلى أنها تقدم مراجع مفيدة لجميع البلدان. وأفاد الوفد بأن تداول التكنولوجيات بكفاءة وحرية له أهمية وتأثير إيجابي على الابتكار التكنولوجي والتنمية والمصلحة العامة ككل. وأشار إلى أن بعض البلدان اتخذت تدابير، مثل إنشاء منصات رقمية وتوفير رسوم تفضيلية، وبالتالي تعزيز نقل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية بشكل فعال بما يحقق المصالح العامة. وذكر الوفد أيضاً أن الصين اتخذت عدداً من التدابير لتعزيز نقل التكنولوجيا بشكل عادل، مثل إنشاء منصات تشغيلية وإنشاء تراخيص مفتوحة في مشروع تعديل قانون البراءات الخاص بها. وأبدى الوفد استعداداً لمواصلة التعلم من التجارب الناجحة للبلدان الأخرى بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن أمله في أن تهتم لجنة البراءات بالتصدي للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في نقل التكنولوجيا والبحث عن حلول لها.

واقترح الوفد أن تواصل الأمانة تجميع قوانين ولوائح البلدان الخاصة بتعزيز نقل التكنولوجيا، وعلى هذا الأساس، تقوم بتقديم المشورة للبلدان بشأن تنفيذ قوانينها، وتقوم بإعداد دراسة تكون مرجعا لجميع البلدان المعنية في موضوع نقل التكنولوجيا.

160. وشكر وفد شيلي الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/6، وأشار إلى أن الوثيقة تجمع، ضمن جملة أمور، مناقشات اللجنة حول موضوع نقل التكنولوجيا. وعلى وجه الخصوص، أعرب الوفد عن تقديره لكون الوثيقة تتضمن جانبين من جوانب نظام البراءات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، وهما الأحكام القانونية بموجب قانون البراءات، مثل كفاية الكشف، ولكن أيضا الأدوات والبرامج والمبادرات العملية التي تستند إلى استخدام مثل هذه الأحكام القانونية أو تروج له. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره لكون المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي قام بها المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) في هذا المجال قد أدرجت أيضا في الوثيقة. وذكر الوفد كذلك أن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي أطلقها المعهد في عام 2006، من بين أهدافه، شجعت على نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، وضع المعهد سلسلة من المبادرات، بما في ذلك التدريبات وتكوين الكفاءات فيما يتعلق بقضايا الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا، مثل إطلاق أول دورة رئيسية لبرنامج رائد بشأن الملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو وحلقات دراسية بشأن استراتيجيات البراءات الدولية ونقل التكنولوجيا الموجهة إلى الشركات المحلية، ودورات قصيرة لتكوين الكفاءات بشأن الملكية الفكرية للهيئات الممولة من القطاع العام. وأشار الوفد إلى أهمية وجود إدارة متكاملة واستراتيجية للملكية الصناعية تكون فيها الحماية الخطوة الأولى فقط ويكون تحقيق القيمة ونقل التكنولوجيا هما الهدفان النهائيان. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية توقعت أيضا معايير وقواعد فيما يتعلق بتخصيص نتائج البحوث التي أجريت بالأموال العامة، مع الأخذ في الاعتبار التجارب الناجمة لقوانين البلدان الأخرى بشأن نقل التكنولوجيا. وفي الختام، أفاد الوفد بأن الوثيقة SCP/29/6 تحتوي على معلومات من مختلف البلدان حول موضوع نقل التكنولوجيا، وأشار الوفد إلى فائدة الوثيقة لتطوير هذا الموضوع في شيلي.

161. وتحديث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة المتعلقة بأحكام قانون البراءات التي تسهم في نقل التكنولوجيا بفعالية، بما في ذلك كفاية الكشف (SCP/29/6). كما أعرب الوفد عن شكره للدول الأعضاء التي تقاسمت تطويراتها وممارستها الوطنية بشأن هذه القضية. وأفاد الوفد بأن الوثيقة تمثل مثالا مفيدا لموقفهم الذي يرى أن نشر المعرفة ونقلها هدف أساسي في نظام البراءات. وذكر الوفد أيضا أن الويبو تشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة والمبادرات التي تدعم نقل التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال خدمات المعلومات المتعلقة بالبراءات، مثل الوصول إلى برنامج البحث لأغراض التنمية والابتكار، وشبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي تضم 638 مركزا، فضلا عن برنامج الويبو الأخضر (ويبو غرين) وقاعدة بيانات الويبو للبحث (ويبو ريسيرش)، وهما منصتان حرتان لأصحاب المصلحة المتعددين تعززان التعاون بين أصحاب التكنولوجيا والمستخدمين. وأشار الوفد كذلك إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، تدرس لجنة التنمية نقل التكنولوجيا، بما في ذلك ثلاثة مقترحات مقدمة من الدول الأعضاء و/أو من الأمانة. وأشار الوفد إلى الوثيقة CDIP/21/5، التي تشتمل على الأنشطة والخدمات التي تساهم في نقل التكنولوجيا التي قامت بها الويبو في الفترة من 2014 إلى 2017، وأفاد بأن هذه الأنشطة والمبادرات تعزز القدرة والهدف الأساسيان لنظام البراءات في تشجيع نقل التكنولوجيا. وفي الختام، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي مناقشة القضايا والأنشطة الملموسة المتعلقة بدور الويبو ونقل التكنولوجيا، دون تحيز، في لجنة التنمية، وليس في لجنة البراءات. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن لجنة التنمية أكثر دراية وملاءمة للنظر في المشاريع الملموسة، وأن إجراء مثل هذه المناقشات في لجنة التنمية سيساعد على تجنب أي ازدواجية في العمل.

162. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للأمانة لإعداد الوثيقة SCP/29/6 وكذلك للدول الأعضاء التي قدمت معلومات لإعداد الوثيقة. وأعرب الوفد عن إعجابهِ بالعديد من البرامج والمنصات المدرجة في الوثيقة التي تم تطويرها في بلدان مختلفة لتيسير نقل التكنولوجيا من خلال الترخيص التطوعي لحقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك، أيد الوفد الرأي الذي أعرب عنه وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، بأن القضايا والأنشطة الملموسة المتعلقة بدور الويبو في نقل التكنولوجيا من الأفضل أن تتم مناقشتها في لجنة التنمية وليس في لجنة البراءات.

163. وقال وفد البرازيل إن موضوع نقل التكنولوجيا يفتح العديد من الفرص التي يتعين بحثها. وأفاد الوفد بأن حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما نظام البراءات، تعتمد على حل وسط، وهو الاحتكار المؤقت للاستغلال الاقتصادي للمنتج مقابل الكشف عن تكنولوجيته الأساسية لتعزيز المعرفة لصالح المجتمع ككل. وأشار الوفد إلى أن المادة 1، القسم 8، الفقرة 8 من دستور الولايات المتحدة، التي وفقا لها يكون للكونغرس سلطة "تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحصري الحق في كتاباتهم واكتشافاتهم". وأفاد الوفد بأن فكرة النهوض بالمعرفة والتكنولوجيا قد تم الاعتراف بها منذ البداية كهدف أساسي لنظام الملكية الفكرية. وواصل الوفد تأكيده على أن اتفاق تريبس يقر في الديباجة "بالأهداف الأساسية للسياسة العامة للنظم الوطنية لحماية الملكية الفكرية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية والتكنولوجية". وذكر الوفد كذلك أنه على الرغم من أن العديد من العناصر المختلفة تؤثر على نقل المعرفة، فإن نظام البراءات يلعب دورا رئيسيا فيه. وتابع قائلا إن الذي أقر في المادة 7 من اتفاق تريبس التي تنص على أنه "ينبغي أن تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نقل ونشر التكنولوجيا، وفي المنفعة المتبادلة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية وبطريقة تُفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وفي تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات". واستشهد الوفد بالمادة 66.2 من اتفاق تريبس التي تنص على "تلتزم البلدان المتقدمة الأعضاء بتقديم حوافز للشركات والمؤسسات في أراضيها لغرض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأقل نموا البلاد من أجل تمكينهم من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار". وأشار الوفد أيضا إلى التوصيات 25 و28 و29 و30 و31 من أجندة الويبو بشأن التنمية، والتي تبرز الحاجة إلى نقل التكنولوجيا ونشرها بطريقة تفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ورحب الوفد كذلك بالوثيقة SCP/29/6، ورأى أنها غنية بالمعلومات ومفيدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن للدول الأعضاء الاستفادة بشكل كبير من مشاركة مثل هذه الأحكام والبرامج والمبادرات. وذكر الوفد أنه ينبغي على اللجنة مواصلة دراسة أحكام قانون البراءات الأخرى التي تساهم في نقل التكنولوجيا بفعالية، بما في ذلك كفاية الكشف. وأشار الوفد إلى أهمية هذا الموضوع في البرازيل، وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة بمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع. وبهذا اختلف الوفد في الرأي مع الوفود الأخرى التي رأت أنه ينبغي مناقشة موضوع نقل التكنولوجيا حصرا داخل لجنة التنمية.

164. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/6 وكذلك الدول الأعضاء التي قدمت معلومات لإعداد الوثيقة. وشدد على الأهمية الكبيرة للموضوع بالنسبة لبلده. وأفاد الوفد بأن المناقشات التي يتم إجراؤها في لجنة التنمية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا تتسم بأنها مناقشات موسعة ولا تتضمن مناقشات مفصلة فيما يتعلق بقضايا البراءات. ولذلك، رأى الوفد عدم وجود ازدواجية في العمل بين لجنة التنمية ولجنة البراءات فيما يتعلق بهذا الموضوع.

165. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/6. وأعرب الوفد عن رغبته في لفت انتباه اللجنة إلى أن هناك حكم قانوني جديد بشأن قانون البراءات يمكن أن يساهم في نقل التكنولوجيا بفعالية قد تم تقديمه إلى برلمان بلده. وأفاد الوفد بأن هذا الحكم سيضمن وفاء المالكين الجدد للبراءات الضرورية لاستيفاء المعايير بالتزامات التراخيص المقدمة من المالكين السابقين، وأنه يمكن للمنظمات وضع المعايير وأولئك الذين يستخدمون المعايير أن يعتمدوا على تلك التراخيص بغض النظر عن التغيير في ملكية البراءة. وأشار الوفد إلى أن التعديل يعزز النزاهة واليقين في نظام البراءات ويساهم في نقل التكنولوجيا من خلال ضمان أن يكون لدى الشركات التي تسعى إلى تطبيق تكنولوجيا موحدة القدرة على القيام بذلك.

166. وشكر وفد نيبال الأمانة على إعداد الوثيقة SCP/29/6 التي رأى أنها تقدم معلومات مفيدة فيما يتعلق بأنشطة نقل التكنولوجيا في الدول الأعضاء. وأفاد بأن مسألة نقل التكنولوجيا تُعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا. وأشار إلى المادة 66.2 من اتفاق تريبس التي وفقا لها يتعين على البلدان المتقدمة توفير حوافز لشركاتها ومؤسساتها بغرض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نموا، وطلب الوفد استمرار المناقشات حول هذا الموضوع الهام في لجنة البراءات. كما أبلغ الوفد اللجنة أنه في عام 2017، اعتمدت حكومته سياسة الملكية الفكرية، التي وضعت حكما قويا فيما يتعلق بحماية حقوق البراءات ونقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أنه تم إنشاء إدارات محددة لإدارة الملكية الصناعية ونقل

التكنولوجيا. والتمس كذلك من الأمانة التعاون مع بنك الأمم المتحدة للتكنولوجيا لصالح البلدان الأقل نموا الكائن في تركيا ومساعدة تلك البلدان في تكوين الكفاءات في مجال نقل التكنولوجيا والمسائل الأخرى المتصلة بنقلها.

167. وقال ممثل شبكة برهارد للعالم الثالث إن لجنة البراءات هي المنتدى المناسب لمناقشة التحديات التي تفرضها البراءات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وذكر كذلك أن الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مخلوة بالعمل على هذه المسألة بغض النظر عن منتداها. وأشار الممثل إلى أن إحدى الطرق الهامة لتيسير نقل التكنولوجيا في سياق البراءات هو مطلب الكشف، وذكر أنه لا يوجد مبدأ توجيهي أو شكل معين لضمان الكشف عن المعلومات بطريقة تمكن الشخص المتمرس في هذا المجال من تنفيذ الاختراع الحاصل على البراءة. وفي هذا الصدد، ذكر الممثل أنه ينبغي على اللجنة إعطاء ولاية للأمانة لوضع هذه المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، ذكر الممثل أنه من المهم أن تعمل مكاتب البراءات على تصميم نموذج يوضح واقع التكنولوجيا استنادا إلى أدبيات البراءات. وأخيرا، ذكر الممثل أن هناك عنصرا هاما آخر فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا يتمثل في تكوين الكفاءات فيما يتعلق بجرية إجراء التحليلات وكذلك تشغيل أنظمة الاعتراض على البراءات.

البند 10 من جدول الأعمال: العمل المقبل

168. بعد إجراء بعض المشاورات، قررت اللجنة أن يكون عملها المقبل كما يلي:

- ستظل القائمة غير الحصرية من القضايا مفتوحة لمزيد من التطوير والنقاش في الدورة المقبلة للجنة البراءات.
- ودون الإخلال بولاية لجنة البراءات، وافقت اللجنة على أن يقتصر عملها في الدورة المقبلة على تقصي الحقائق ولن يؤدي إلى المواممة في هذه المرحلة، وسيتم على النحو التالي:

الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات

- طبقا للاتفاق الذي تم على صعيد لجنة البراءات في دورتها الثامنة والعشرين، ستواصل الأمانة العمل على مشروع وثيقة مرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات بالاقتران مع حماية البراءات. وستعد الأمانة مشروع وثيقة مرجعية بشأن الاستثناء المتعلق بالترخيص الإجباري لأغراض الدورة الثلاثين للجنة البراءات. وستدعو الأمانة الدول الأعضاء إلى إرسال أية إسهامات إضافية لغرض إعداد مشروع الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناء المتعلق بالترخيص الإجباري. وسيظل مشروع الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناء لأغراض البحث (الوثيقة SCP/29/3) مفتوحا للمناقشة من قبل اللجنة في المستقبل. وستبنت لجنة البراءات، في دورتها الثلاثين، في موضوع دورتها الحادية والثلاثين.

جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض

- ستعد الأمانة دراسة أخرى بشأن النشاط الابتكاري (الجزء الثالث)، مع إيلاء عناية خاصة للموضوعات المقترحة في الفقرة 8 من مرفق الوثيقة SCP/24/3 (اقترح من وفد إسبانيا).
- وستعد الأمانة وثيقة معلومات أساسية بشأن البراءات والتكنولوجيات الناشئة وتقدمها إلى الدورة الثلاثين للجنة البراءات.
- وبغرض إعداد دراسة استنادا إلى الفقرة 7 ب. من الوثيقة SCP/28/8 حول النهج المتبعة إزاء جودة عملية منح البراءات، لتقديمها إلى الدورة الحادية والثلاثين للجنة البراءات، ستواصل الوفود تبادل ممارساتها فيما يخص هذه المسألة، بما في ذلك أنظمة الاعتراض. وينبغي، كخطوة تالية، إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات فاحصي ومكاتب البراءات.

البراءات والصحة

- ستضطلع اللجنة ببرنامج عمل يرد في اقتراح وفود الأرجنتين والبرازيل وشيلي وسويسرا (SCP/28/10 REV.) بخصوص التحديث المنتظم في قواعد البيانات المتاحة للجمهور للمعلومات عن وضع البراءات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، الذي عُقد خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البراءات.
- وستشرع الأمانة في العمل على استعراض البحوث المنجزة بشأن البراءات والحصول على المنتجات الطبية والتكنولوجيات الصحية، على النحو الوارد في الوثيقة SCP/28/9 بصيغتها المعدلة خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البراءات، وستقدم تقريرا نهائيا في هذا الشأن أثناء الدورة الحادية والثلاثين للجنة البراءات.
- وسيجري، في الدورة الثلاثين للجنة البراءات، تبادل بين الأمانة والمؤسسات المعنية المدعوة لتجارب كل منها في التفاوض على اتفاقات الترخيص، مع إيلاء عناية خاصة للفقرة 20 أ. من مرفق الوثيقة SCP/24/4 (اقتراح من المجموعة الأفريقية بخصوص برنامج عمل بشأن البراءات والصحة).

سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم

- ستواصل الأمانة تحديث الموقع الإلكتروني المخصص لمسألة "سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم". وستدعو الأمانة الدول الأعضاء إلى إرسال أية إسهامات إضافية لغرض إعداد الوثيقة المحدثة استنادا إلى الوثيقة SCP/29/5.

نقل التكنولوجيا

- ستواصل الأمانة تجميع المعلومات عن أحكام قانون البراءات وممارساته التي أسهمت في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف، استنادا إلى الإسهامات التي ستستلم من الدول الأعضاء والمناقشات التي ستجرى على صعيد لجنة البراءات.

البند 11 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

169. عرض الرئيس ملخص الرئيس (الوثيقة SCP/29/7).

170. وأحاطت اللجنة علما بملخص الرئيس.

171. وأشارت لجنة البراءات كذلك إلى أن السجل الرسمي للدورة سوف يرد في تقرير الدورة. وسيعكس التقرير جميع المدخلات التي تم تقديمها أثناء الاجتماع، وسيتم اعتماده وفقا للإجراء الذي وافقت عليه لجنة البراءات في دورتها الرابعة (انظر الوثيقة SCP/4/6، الفقرة 11) التي تنص على أن يعلق أعضاء لجنة البراءات على مشروع التقرير المتاح في المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات. ثم تُدعى اللجنة إلى اعتماد مشروع التقرير، بما في ذلك التعليقات الواردة، في دورتها التالية.

البند 12 من جدول الأعمال: اختتام أعمال الدورة

172. تحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشكر الرئيس على قيادته للاجتماع وتوجيهه له نحو الاختتام الناجح. كما أعرب الوفد عن تقديره لنواب الرئيس لمساهماتهم، وكذلك لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لروحها البناءة طوال الأسبوع. ورحب الوفد بالعمل المقبل وذكر أن روح التقدم البناءة مهمة لقيام اللجنة بعمل ذي مغزى في إطار اختصاص ولايتها. وصرح الوفد بأن مجموعته تتطلع إلى تقديم مشروع الوثيقة المرجعية بشأن الترخيص الإجباري إلى الدورة التالية للجنة البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة العمل على الجزء الثالث من الدراسة الخاصة بالنشاط الابتكاري والبراءات والتكنولوجيات الناشئة، فضلا عن مواصلة تبادل الممارسات والنهج المتعلقة بجودة

البراءات، بما في ذلك نظم الاعتراض بهدف إعداد دراسة أخرى. وأشاد الوفد بالأمانة والمندوبين وجميع المشاركين والمتحدثين في المؤتمر الناجح الذي دام لمدة نصف يوم حول قواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن وضع معلومات البراءات والبيانات المتعلقة بالأدوية واللقاحات، وكذلك تبادل الخبرات من جانب الممارسين حول التفاوض على اتفاقية الترخيص التي عقدت خلال الدورة. ورحّب الوفد كذلك بتنفيذ برنامج العمل على النحو الوارد في الوثيقتين SCP/28/10 و SCP/28/9، وتطلّع إلى القيام بذلك. ورحّب الوفد أيضا بالعمل المقبل المتفق عليه بشأن سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم فضلا عن نقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن تقديره لخدمات المترجمين والمترجمين على عملهم الممتاز الذي أتاح للجنة عقد اجتماع سلس وناجح. وأعرب الوفد عن تطلّعه إلى عقد دورة مثمرة أخرى للجنة البراءات. وفي الختام، أعاد الوفد تأكيد التزام مجموعته المستمر بعمل اللجنة.

173. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الرئيس على توجيهه التقدير والحكيم والتزامه المستمر خلال أعمال دورة لجنة البراءات. وشكر الوفد الأمانة على العمل الشاق قبل وأثناء الدورة، وكذلك المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين على مهنتهم وجاهزيتهم. كما أعرب الوفد عن تقديره للمتحدثين والمشاركين في جلسات ومؤتمرات التبادل. وشكر الوفد أيضا المجموعات الإقليمية الأخرى ومنسقيها الإقليميين على التعاون على مدار الأسبوع. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه يمكن للدول الأعضاء الاعتماد على التأييد الكامل والروح البناءة لوفود المجموعة باء بشأن مواصلة المناقشات المثمرة التي جرت في إطار اللجنة.

174. وتحدث وفد ليتوانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الرئيس على جهوده في المضي قدما بعمل اللجنة. وأعرب الوفد عن تقديره للإسهامات المفيدة للغاية من الأمانة، وشكر الأمانة على عملها في إعداد دورة لجنة البراءات. وشكر الوفد أيضا المترجمين على عملهم الدؤوب، فضلا عن خدمات المؤتمرات في الوبو. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن ارتياحه للمناقشات الموضوعية التي أجريت خلال الدورة بشأن القضايا المختلفة المتعلقة بأداء نظام البراءات. وشكر الوفد أيضا جميع الوفود والمنسقين الإقليميين للروح البناءة التي سمحت للجنة بالموافقة على عملها المقبل. وأعرب عن تطلّع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى مواصلة المناقشات في الدورة التالية للجنة البراءات بطريقة بناءة ماثلة. وأعرب الوفد عن تمنياته لجميع المندوبين المقيمين في عواصم بلدانهم برحلة عودة آمنة إلى ديارهم.

175. وأعرب وفد الصين عن تقديره للرئيس على قيادته وجهوده في ضمان نجاح الاجتماع. وشكر الوفد جميع منسقي المجموعات الإقليمية على مرونتهم وعلى برنامج العمل المتوازن الذي سيمكّن اللجنة من الحصول على المعلومات المفيدة ومواصلة العمل في مختلف القضايا. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلّعه إلى تعميق المناقشات وتحقيق نتائج أفضل في الدورة المقبلة للجنة البراءات.

176. وتحدث وفد النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الرئيس على رئاسته الممتازة وعلى الطريقة التي قاد بها الدول الأعضاء على مدار الأسبوع. كما شكر الوفد الأمانة على حجم العمل الضخم الذي تم القيام به في التحضير لذلك الاجتماع. وأخيرا وليس آخرا، شكر الوفد المترجمين الذين مكّنوا الوفود من فهم بعضهم البعض. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن الاجتماع تميز بعمل بناء ومثير للاهتمام وقائم على الحقائق وكذلك بروح تعاونية وودية. وأفاد الوفد بأنه تمتع بالفعل بنفس الروح خلال الدورة السابقة للجنة البراءات. وقال الوفد إن الكثير من المعلومات القيمة والمناقشات المثمرة قد تم تبادلها خلال الأسبوع، وأشار بشكل خاص إلى جلسة التبادل في إطار بند جدول الأعمال "جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض" و"البراءات والصحة". وعلاوة على ذلك، شكر الوفد جميع الوفود التي شاركت تجارها في لجنة البراءات، مما مكن الوفود الأخرى من التعرف على أفضل الممارسات وطرق العمل المختلفة في ظل أنظمة قانونية مختلفة، والتي اعتبرها الوفد نتيجة ملموسة للدورة. وأشار الوفد أيضا إلى أن المؤتمرات التي دامت نصف يوم في إطار بنود جدول الأعمال هذه مثيرة للاهتمام للغاية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن مناقشة مسألة سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم استندت إلى وثيقة ممتازة وشاملة أعدتها الأمانة. وعبر الوفد عن أمله في أن تؤدي المناقشات المستمرة حول هذا الموضوع إلى زيادة

الوعي بالمشكلة والإشارة إلى طريقة حلها. وأوضح الوفد أنه ناقش باهتمام بالجوانب المتعلقة بالبراءات لنقل التكنولوجيا والورقة المرجعية المتعلقة بالاستثناء البحثي. وأشار إلى أن كلا الموضوعين يشددان على أهمية النظام الدولي للبراءات بالنسبة للاقتصاد والمجتمع. وفي الختام، أعرب الوفد عن ارتياحه فيما يتعلق بالعمل المقبل للجنة. وفي الختام، أعرب الوفد عن استعداد مجموعته لمواصلة المشاركة بشكل بناء في عمل تلك اللجنة الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية المزيد من التقدم الذي يمكن تحقيقه بالروح الطيبة التي أظهرتها جميع الوفود خلال تلك الدورة للجنة البراءات.

177. وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الرئيس على الدورة الممتازة وما بذله من جهود لتحقيق تقدم. وذكر الوفد أنه يشعر وهو في طريق عودته إلى الديار بالرضا الكبير بنتائج الدورة، وأعرب عن تطلعه إلى الدورات المقبلة التي سيشترك فيها بنشاط. وشكر الوفد أيضا المجموعات الإقليمية ومنسقيها وجميع الدول الأعضاء على مرونتها وموقفها البناء. وشكر الوفد أيضا الأمانة على التحضير للاجتماع وخدمات المؤتمرات في الويبو، وكذلك المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين لما قدموه من دعم طوال الدورة.

178. وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الرئيس على قيادته خلال الدورة. وشكر الوفد أيضا لنواب الرئيس والأمانة، الذين بذلوا جهدا كبيرا للتوصل إلى اتفاق خلال تلك الدورة. وأعرب الوفد عن رغبته في إعادة التأكيد على أهمية عمل اللجنة وشكر جميع الخبراء الذين أثروا النقاش طوال هذا الأسبوع، مما أتاح للدول الأعضاء التعرف بشكل أفضل على مختلف القضايا التي نوقشت. وأكد الوفد مجددا التزام المجموعة الأفريقية بإحراز التقدم داخل اللجنة. وفي الختام، شكر الوفد المنسقين الإقليميين والمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين على عملهم الممتاز.

179. وتحدث وفد كازاخستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وشكر رئيس لجنة البراءات على عمله العظيم في ترؤس الدورة، وكذلك نواب الرئيس والأمانة وجميع المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البراءات على الاجتماع المثمر والثري بالمعلومات. وأشار الوفد إلى التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في موضوع الاستثناءات والتقييدات على الحقوق، وذكر أن مشروع الوثيقتين المرجعيتين SCP/28/3 و SCP/29/3 يمثلان نتيجة إيجابية للعمل المتسق. وأفاد بأن الموضوعين اللذين تم النظر فيهما في هاتين الوثيقتين لها أهمية بالغة بالنسبة للابتكار والتطوير. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مشروع الورقة المرجعية بشأن موضوع الترخيص الإجباري التي ستقدم إلى الدورة التالية للجنة البراءات. وذكر الوفد كذلك أن بلدان منطقتهم محتمة بتبادل المعلومات حول تنفيذ الترخيص الإجباري في الدول الأعضاء والعقبات ذات الصلة به. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييد مجموعة بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية لاستمرار عمل اللجنة في إطار موضوع الاستثناءات والتقييدات على الحقوق. وأعرب الوفد عن ثقته في أن النسخ النهائية للوثائق المرجعية ستكون مفيدة للجمهور على نطاق أوسع. وانتقل الوفد إلى موضوع جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، وقال إنه أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال اللجنة. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده لمواصلة العمل بشأن هذا الموضوع وأبدى اهتمامه الخاص بتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقييم الخطوة الابتكارية وكفاية الكشف عن الاختراعات في بعض مجالات التكنولوجيا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأدوية. وأضاف الوفد أن مجموعته ترى أن الدراسة الخاصة بنهج المكاتب لتقييم الخطوة الابتكارية تأتي في توقيت جيد. وأعرب عن اعتقاده بأنه في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يمكن للجنة النظر في عدد من القضايا المتعلقة بتقييم أهلية الحصول على البراءة لكل من الاختراعات والاختراعات المتعلقة بالأشكال المتعددة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن اهتمام مجموعته يركز على قضايا أخرى تنظر فيها اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك موضوع أنظمة الاعتراض. وبناء على ذلك، أيد الوفد مواصلة النظر في هذه الموضوعات في الدورات المقبلة للجنة البراءات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن اللجنة تُعد مكانا جيدا لمناقشة أفضل الممارسات بشأن ضمان جودة البراءات وتبادل منتجات العمل بين مكاتب البراءات. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على تنظيم المؤتمرات الغنية بالمعلومات مع إشراك خبراء كبار في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالبراءات والصحة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن المعلومات المتعلقة بقواعد البيانات الموجودة بشأن الاختراعات المتعلقة بالأدوية والجوانب الرئيسية للترخيص في مجال الصحة العامة ذات أهمية خاصة لبلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أهمية المناقشات حول موضوع سرية

الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكلهم في ضوء اهتمام البلدان باتباع نهج متوازن في التعاون عبر الحدود وحماية مصالح الموكلين. ورأى الوفد أن مواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال سيسهم في التعرف بشكل أفضل على التحديات التي يواجهها مستشارو البراءات وموكلوهم في القضايا العابرة للحدود. واقترح الوفد أن تعد الأمانة استبياناً للكشف عن تلك المشاكل. وأفاد الوفد بأن التركيز بشكل أعمق على التحديات التي يواجهها مستشارو البراءات وموكلوهم سيساعد اللجنة على النظر في اقتراح وثيقة استشارية بشأن سرية الاتصالات. وفي الختام، شكر الوفد جميع المنسقين الإقليميين على جهودهم البناءة والمتضافرة، وكذلك المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين والموظفين الإداريين لدعمهم المستمر للوفود، وأعرب عن تمنياته للوفود المقيمة في عواصمهم برحلة عودة آمنة إلى الديار.

180. وشكر وفد المملكة المتحدة الرئيس والمنسقين الإقليميين وجميع الوفود والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم الشاق خلال تلك الدورة.

181. وشكر الرئيس المنسقين الإقليميين وجميع المندوبين الآخرين والأمانة والمترجمين الفوريين على عملهم الممتاز نحو التوصل إلى توافق في الآراء. واختتم الرئيس الدورة في 6 ديسمبر 2018.

182. يُرجى من اللجنة اعتماد مشروع التقرير هذا.

[يلي ذلك المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)
(in the alphabetical order of the names in French)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Jetane CHARLESLEY (Ms.), Expert, National Intellectual Property Management Office, Science and Technology, Pretoria

Boitumelo MOSITO (Ms.), Team Manager, Department of Trade and Industry, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria

ALBANIE/ALBANIA

Fatjon DEMNERI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Nesrine GHAZI (Mme), examinatrice, Direction des brevets, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger

ALLEMAGNE/GERMANY

Klaus SCHUSTER (Mr.), Staff Counsel, Division of Patent Law, Law Governing the Rights of Inventors, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Markus SEITZ (Mr.), Senior Patent Examiner, German Patent and Trademark Office (DPMA), Munich

Martin GULDAN (Mr.), Legal Adviser, International Industrial Property Section, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich

Jan POEPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Sager ALFUTAIMANI (Mr.), Director General, Saudi Patent Office, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Athari ALNASSAR (Ms.), Quality Manager, Saudi Patent Office (SPO), King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Dámaso Alejandro PARDO (Sr.), Presidente, Instituto Nacional de la Propiedad Industrial (INPI), Buenos Aires

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministra, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

George VUCKOVIC (Mr.), General Manager, Patents Mechanical and Oppositions Group, IP Australia, Canberra

Ariane LE GUEN (Ms.), Policy Officer, Policy and Governance Group, IP Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Carina ZEHETMAIER (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Johannes WERNER (Mr.), Head of Department, Austrian Patent Office, Vienna

Young-Su KIM (Mr.), Civil Servant, Austrian Patent Office, Vienna

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Gulnara RUSTAMOVA (Ms.), Head, Patent Examination Department, Intellectual Property Agency of the Republic Azerbaijan, Baku

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Heather Armetha CLARKE (Ms.), Registrar, Corporate Affairs and Intellectual Property Office (CAIPO), Ministry of International Business and International Transport, St. Michael

Dwaine INNIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Aliaksandr ZAYATS (Mr.), Deputy Head, Department of Law and International Treaties, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BHOUTAN/BHUTAN

Dechen WANGMO (Ms.), Senior Intellectual Property Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, Thimphu

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy José FLORES MONTERREY (Sr.), Encargado de Negocios, a.i., Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Josip MERDZO (Mr.), Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

BRÉSIL/BRAZIL

Flavia TRIGUEIRO (Ms.), Deputy General Coordinator of Patents, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Industry, Foreign Trade and Services, Rio de Janeiro

Samo GONÇALVES (Mr.), Diplomat, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO

Breima BAZONGO (M.), chef, Département de la promotion de la créativité et de l'innovation, Centre national de la propriété industrielle (CNPI), Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Ouagadougou

Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

CANADA

Mark KOHRAS (Mr.), Policy Advisor, Innovation, Science and Economic Development Canada, Ottawa

David NORRIS (Mr.), Senior Trade Policy Officer, Global Affairs Canada, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago de Chile

Rogelio CAMPUSANO (Sr.), Asesor, Subdirección de Patentes, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Ministerio de Economía, Fomento y Turismo, Santiago de Chile

Jackson KENNETH GIORGIO (Sr.), Hombre del Congreso, Santiago de Chile

CHINE/CHINA

LIU Heming (Mr.), Deputy Section Chief, Treaty and Law Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHANG Ling (Ms.), Project Officer, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Yesid Andrés SERRANO ALARCÓN (Sr.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

COSTA RICA

Karen QUESADA BERMÚDEZ (Sra.), Coordinadora de la Oficina de Patentes, Dirección del Registro de Propiedad Industrial, Registro de la Propiedad Industrial, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

Mariana CASTRO (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Júlia BAÑERES (Sra.), Interna, Graduate Institute, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kouabran Alexis KOUAME (M.), coordinateur des services techniques, Section des brevets, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIP), Ministère de l'industrie et de la promotion du secteur privé, Abidjan

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Karla STINGL (Ms.), Acting Head, Director General's Office, State Intellectual Property Office (SIPO), Zagreb

DANEMARK/DENMARK

Anne Rejnhold JØRGENSEN (Ms.), Director of Policy, Legal Affairs and International Projects, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

Flemming Kønig MEJL (Mr.), Chief Technical Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Omar MOHAMED ELMI (M.), directeur général, Office djiboutien des droits d'auteur et des droits voisins, Département du droit d'auteur et droits voisins, Ministère des affaires musulmanes, de la culture et des biens, Djibouti

Oubah MOUSSA AHMED (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

Roukia FARAH ELMI (Mme), chef, Section du service brevets, Office de la propriété industrielle et commerciale (ODPIC), Ministère du commerce et de l'industrie, Djibouti

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Ibrahim MOHAMED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Enas ABDELBASET SOLIMAN IBRAHIM (Mr.), Legal Manager, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

EL SALVADOR

Alicia Esther DOMÍNGUEZ CACERES (Sra.), Jefe de Notificaciones, Registro de la Propiedad Intelectual, Centro Nacional de Registros (CNR), San Salvador

Diana HASBUN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Juan LUEIRO GARCÍA (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Leopoldo BELDA SORIANO (Sr.), Jefe de Área de Patentes (Mecánica General y Construcción), Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Raul KARTUS (Mr.), Adviser, Patent Department, The Estonian Patent Office, Tallinn

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Richard COLE (Mr.), Deputy Director, International Patent Legal Administration, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Jesus HERNANDEZ (Mr.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Paolo TREVISAN (Mr.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

William LEHMBERG (Mr.), Economic Counsellor, Multilateral Economic and Political Affairs, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Safet EMRULI (Mr.), Director, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

Ardijan BELULI (Mr.), Head of Section, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Victoria GALKOVSKAYA (Ms.), Head, Law of Patents, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Ekaterina GORIACHEVA (Ms.), Deputy Head, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Elena SOROKINA (Ms.), Deputy Head, Quality Monitoring Centre, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FINLANDE/FINLAND

Marjo ALTO-SETÄLÄ (Ms.), Chief Legal Counsel, Patents and Trademarks, Finnish Patent and Registration Office (PRH), Helsinki

Riitta LARJA (Ms.), Head of Unit, Patents and Trademarks, Finnish Patent and Registration Office (PRH), Helsinki

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller économique, Mission permanente, Genève

Indira LEMONT SPIRE (Mme), chargée de mission, Service juridique et international, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Jonathan WITT (M.), chargé de mission, Service juridique et international, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

GABON

Charles NZOGHE NDANG (M.), chef, Service des brevets, Office de la propriété intellectuelle, Ministère de la promotion des investissements privés, du commerce, du tourisme et de l'industrie, Libreville

KOUMBY MISSAMBO Edwige (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, International Affairs, Industrial Property Organization (OBI), Athens

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONDURAS

Maríel LEZAMA PAVON (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Ildiko PROHASZKANE NEMETH (Ms.), Deputy Head of Section, Pharmaceuticals and Agriculture Section, Patent Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

Laszlo VASS (Mr.), Legal Officer, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Hariram KONDA SUBRAMANIAN (Mr.), Deputy Controller of Patents and Designs, Office of the Controller-General of Patents, Designs and Trademarks, Department of Industrial Policy Promotions, Ministry of Commerce and Industry, Mumbai

INDONÉSIE/INDONESIA

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary (IP issues), Permanent Mission, Geneva

Johani SIREGAR (Ms.), Patent Examiner, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights Affairs, Jakarta

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael LYDON (Mr.), Head, Patent Examination, Patents Office, Department of Jobs, Enterprise and Innovation, Kilkenny

ISRAËL/ISRAEL

Simona AHARONOVITZ (Ms.), Superintendent of Patent Examiners, Patent Department, Israel Patent Office, Israel Ministry of Justice, Jerusalem

Daniela ROICHMAN (Ms.), Adviser, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Ivana PUGLIESE (Mme), expert, Office italien des brevets et des marques, Direction générale pour la lutte à la contrefaçon (UIBM), Ministère pour le développement économique, Rome

JAPON/JAPAN

Yukio ONO (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yuki MARUYAMA (Mr.), Assistant Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Gaziz SEITZHANOV (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Daniel K. KOTTUT (Mr.), Minister Counsellor, Legal, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Aida KAZAKBAEVA (Ms.), Senior Specialist, Examination Department, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Liene GRIKE (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

LITUANIE/LITHUANIA

Zilvinas DANYS (Mr.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Commercial Affairs, Permanent Mission, Geneva

Joana PIPIRAITE (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

MADAGASCAR

Saina Annicet RAKOTOARIVONY TIARSON (M.), directeur des relations interprofessionnelles, Direction générale du développement du secteur privé, Ministère de l'industrie et du développement du secteur privé, Antananarivo

Irène Hanitriniala ANDRIAMANEHO (Mme), directeur de l'appui aux entreprises, Direction générale du développement du secteur privé, Ministère de l'industrie et du développement du secteur privé, Antananarivo

Mirana Rivo RAHARISON (M.), secrétaire général, Ministère de l'industrie et du développement du secteur privé, Antananarivo

MALAISIE/MALAYSIA

Norsita ISMAIL (Ms.), Senior Director, Patent Science and Traditional Knowledge Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Kuala Lumpur

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Karima FARAH (Mme), directeur, Direction des brevets et inventions, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca

MEXIQUE/MEXICO

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Odgerel BAATAR (Ms.), Senior Patent Examiner, Industrial Property Department, Intellectual Property Office, Implementing Agency of the Government of Mongolia (IPOM), Ulaanbaatar

NÉPAL/NEPAL

Durga Prasad BHUSAL (Mr.), Under Secretary, Industrial Promotion Section, Department of Industry, Ministry of Industry, Commerce and Supplies, Kathmandu

Bhuvan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Carlos Ernesto MORALES DÁVILA (Sr.), Encargado de Negocios, a.i., Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Nohelia Carolina VARGAS IDIÁQUEZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Amina SMAILA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Stella Ozo EZENDUKA (Ms.), Registrar of Patents and Designs, Trademarks, Patents Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Eno-Obong Young USEN (Ms.), Principal Assistant Registrar, Trademarks, Patents Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

NORVÈGE/NORWAY

Karine L. AIGNER (Ms.), Senior Legal Adviser, Legal and International Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo

Ingrid MAURITZEN (Ms.), Head of Legal Section, Patent Department, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo

OMAN

Hilda AL HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

Abraham Onyait AGEET (Mr.), Patent Examiner, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

PAKISTAN

Zunaira LATIF (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PARAGUAY

Walter José CHAMORRO MILTOS (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Maria Cristina DE GUZMAN (Ms.), Division Chief, Bureau of Patents, Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPPL), Taguig City

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ (Ms.), Adviser to the President, Cabinet of the President, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

HARDEJ-JANUSZEK Agnieszka (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Francisco SARAIVA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Foreign Affairs, Geneva

QATAR

Kassem FAKHROO (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

CHOI Hojin (Mr.), Judge, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

KANG Huiman (Mr.), Deputy Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

HONG Jaekyoung (Ms.), Assistant Director, Daejeon

LEE Jiyoung (Ms.), Consultant, Daejeon

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

KIM Tu Man (Mr.), Director General, Invention Office of the Democratic People's Republic of Korea, Pyongyang

PANG Hak Chol (Mr.), Director, Division of International Cooperation and External Affairs, Invention Office of the Democratic People's Republic of Korea, Pyongyang

JONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Lucie ZAMYKALOVA (Ms.), Head of International Unit II, Expert in Patent Law-Related Matters, International Department, Industrial Property Office, Prague

Martin TOČÍK (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Adrian NEGOITA (Mr.), Director, Patents Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Oana MARGINEANU (Ms.), Legal Adviser, Legal and European Affairs Division, Legal Affairs Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Sarah WHITEHEAD (Ms.), Senior Policy Advisor, Patents Policy, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

Peter MASON (Mr.), Deputy Director, Patent Examination, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

SINGAPOUR/SINGAPORE

Alfred YIP (Mr.), Director, Registries of Patents, Designs and Plant Varieties, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Yixin LIU (Mr.), Assistant Director, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

Chee Leong WONG (Mr.), Principal Patent Examiner, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Lukrécia MARČOKOVÁ (Ms.), Director, Patent Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Vitka ORLIČ ZRNEC (Ms.), Patent Examiner, Slovenian Intellectual Property Office (SIPO), Ministry of Economic Development and Technology, Ljubljana

SOUDAN/SUDAN

Osman Hassan Mohamed HASSAN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA

Shashika SOMARATNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tharaka BOTHEJU (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Marie ERIKSSON (Ms.), Head of Legal Affairs, Patent Department, Swedish Patent and Registration Office (PRV), Stockholm

Lisa SELLGREN (Ms.), Senior Patent Examiner, Swedish Patent and Registration Office (PRV), Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Beatrice STIRNER (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Raphael MAEHLER (M.), stagiaire, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Nurali NAZAROV (Mr.), Head of Department, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade, Dushanbe

THAÏLANDE/THAILAND

Taksaorn SOMBOONSUB (Ms.), Head of Legal Unit 1, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce, Nonthaburi

Pajaree UNGTRAKUL (Ms.), Trainee, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Riadh SOUSSI (M.), directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie et des PME, Tunis

Oussama BEN FADHEL (M.), chef de projet en transfert de technologie, Tunis

TURQUIE/TURKEY

Serkan ÖZKAN (Mr.), Industrial Property Expert, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ministry of Science, Industry and Technology, Ankara

1. Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counselor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

URUGUAY

Sandra VARELA COLLAZO (Sra.), Encargada de Área Patentes y Tecnología, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial (DNPI), Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

Marcos DA ROSA URANGA (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ZIMBABWE

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Economic Section, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Ibrahim MUSA (Mr.), Counsellor, Permanent Observer Mission, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya ENEME (Mr.), Senior Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Vitor IDO (Mr.), Researcher, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Imadh Abdul AZEEZ (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Fahad ALBAKER (Mr.), Head of Mechanical, Electrical Engineering Section and General Disciplines, Examination, Riyadh

Fahad ALQAHTANI (Mr.), Consultant, Riyadh

ORGANISATION DES NATIONS UNIES (ONU)/UNITED NATIONS (UN)

Christoph SPENNEMANN (Mr.), Officer in Charge, Intellectual Property Unit, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Sholpan ABDREYEVA (Ms.), Director, Legal Department, Moscow

Aurelia CEBAN (Ms.), Head, Legal Department, Appeals, Oppositions and Quality Supervision Division, Moscow

Ekaterina EKIMOVA (Ms.), Principal Expert, Chemistry and Medicines Division, Examination Department, Moscow

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT ORGANISATION (EPO)

Alessia VOLPE (Ms.), Coordinator, International Cooperation, Munich

Panagiotis RIGOPOULOS (Mr.), Lawyer, European and International Legal Affairs, PCT, Munich

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)

Peter BEYER (Mr.), Senior Officer, Essential Medicines Department, Geneva

Erika DUENAS (Ms.), Technical Officer, Essential Medicines Department, Geneva

Jan Akko ELEVELD (Mr.), Programme Manager, Operations, UNITAID, Geneva

Gelise MCCULLOUGH (Ms.), Programme Officer, Operations, UNITAID, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Geneva

Xiaoping WU (Ms.), Counsellor, Geneva

Jorge GUTIERREZ (Mr.), Intern, Intellectual Property Department, Government Procurement and Competition Division, Geneva

Hunter Harrison OTTAWAY (Mr.), Intern, Intellectual Property Department, Government Procurement and Competition Division, Geneva

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Anne VON ZUKOWSKI (Ms.), Policy Officer, Director General's Office, European Commission, Brussels

IV. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association asiatique d'experts juridiques en brevets (APAA)/Asian Patent Attorneys Association (APAA)

Catherine Eunkyeong LEE (Ms.), Co-Chair, Patents Committee, Seoul
Shigeyuki NAGAOKA (Mr.), Co-Chair, Patents Committee, Tokyo

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Melis KARDES (Ms.), Brussels
Klea SENA (Ms.), Brussels

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)

Alain GALLOCHAT (Mr.), Observer, Zurich

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)

François CURCHOD (M.), chargé de mission, Genolier

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Clara DUCIMETIÈRE (Ms.), Geneva

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)

Ivan HJERTMAN (Mr.), European Patent Attorney, Commission on Intellectual Property, Stockholm

Civil Society Coalition (CSC)

Geoff BUSSETIL (Mr.), Fellow, London
Kaitlin MARA (Ms.), Fellow, Geneva
Marcela VIERA (Ms.), Fellow, Geneva

CropLife International/CropLife International (CROPLIFE)

Tatjana SACHSE (Ms.), Legal Adviser, Geneva

Drugs for Neglected Diseases initiative (DNDi)

Pascale BOULET (Ms.), Intellectual Property and Access Leader, Geneva

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Guilherme CINTRA (Mr.), Senior Manager, Innovation, Intellectual Property and Trade, Geneva

Grega KUMER (Mr.), Head, Director General's Office, Geneva

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)

Kim FINNILÄ (Mr.), Senior IP Advisor, Helsinki

Innovation Insights

Jennifer BRANT (Ms.), Director, Commugny

Institut des mandataires agréés près l'Office européen des brevets (EPI)/Institute of Professional Representatives Before the European Patent Office (EPI)

John BROWN (Mr.), Chair of the Harmonisation Committee, Munich

Filippo SANTI (Mr.), Member of the Harmonisation Committee, Munich

Japan Intellectual Property Association (JIPA)

Masaya SATOYAMA (Mr.), Vice Chair of Medical and Biotechnology Committee, Tsukuba

Japan Patent Attorneys Association (JPAA)

Hiroyuki KOSHIMOTO (Mr.), Member, Tokyo

Masashi MORIWAKI (Mr.), Member, Tokyo

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Ellen 'T HOEN (Ms.), President, KEI Europe, Geneva

James LOVE (Mr.), Director, Washington DC

Thiru BALASUBRAMANIAM (Mr.), Geneva Representative, Geneva

Médecins Sans Frontières (MSF)

Els TORREELE (Ms.), Executive Director, Access Campaign, Geneva

Yuanqiong HU (Ms.), Senior Legal and Policy Advisor, Geneva

Medicines Patent Pool (MPP)

Charles GORE (Mr.), Executive Director, Geneva

Esteban BURRONE (Mr.), Head of Policy, Geneva

Amina MAILLARD (Ms.), Information Patent Manager, Geneva

Liudmyla MAISTAT (Ms.), Policy and Advocacy Manager, Geneva

Sophie THIEVENAZ (Ms.), Communications Manager, Geneva

Elena VILLANUEVA (Ms.), Policy and Advocacy Manager, Geneva

Andrew GOLDMAN (Mr.), Associate Counsel, Legal Department, Geneva

Maria Carmen TRABANCO (Ms.), Associate Counsel, Legal Department, Geneva

Third World Network Berhad (TWN)

Gopakumar KAPPOORI (Mr.), Legal Advisor, Geneva

Sanya Reid SMITH (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Union des praticiens européens en propriété industrielle (UNION)/Union of European Practitioners in Industrial Property (UNION)

Alkisti MALAMIS (Ms.), Member, Patents Commission, Brussels

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Dámaso PARDO (M./Mr.) (Argentine/Argentina)

Vice-présidents/Vice-Chairs: Adrian NEGOIȚĂ (M./Mr.) (Roumanie/Romania)
Serkan ÖZKAN (M./Mr.) (Turquie/Turkey)

Secrétaire/Secretary: Marco ALEMÁN (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. CONFÉRENCIERS/SPEAKERS

Oussama BEN FADHEL (Mr.), Project Manager in Technology Transfer, Communication, Valuation and Technology Transfer Unit, Pasteur Institute, Tunis

Ernesto CAVELIER (Mr.), Partner, Posse Herrera Ruiz, Bogotá

Dorian IMMLER (Mr.), Head of Patents Pharma, Animal Health and Consumer Health, Bayer, Leverkusen

Richard JEFFERSON (Mr.), Chief Executive, Cambia/Professor of Biological Innovation, Queensland University of Technology, Canberra ACT

Rosemary WOLSON (Ms.), Senior Intellectual Property Manager, Council for Scientific and Industrial Research (CSIR), Licensing and Ventures, Pretoria

VII. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

John SANDAGE (M./Mr.), vice-directeur général, Secteur des brevets et de la technologie/ Deputy Director General, Patents and Technology Sector

Marco ALEMÁN (M./Mr.), directeur, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Director, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Tomoko MIYAMOTO (Mme/Ms.), chef, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Aida DOLOTBAEVA (Mlle/Ms.), juriste, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Legal Officer, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Marta DIAZ POZO (Mlle/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Associate Legal Officer, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

Anna PILICHEVA (Mlle/Ms.), stagiaire, Section du droit des brevets, Division du droit des brevets, Secteur des brevets et de la technologie/Intern, Patent Law Section, Patent Law Division, Patents and Technology Sector

[نهاية المرفق والوثيقة]